



تقرير حالة المجتمع المدني لعام 2023

نبذة عن التقرير

مرحباً بكم في تقرير حالة المجتمع المدني لعام 2023 الصادر عن سيفيكوس، تحالف المجتمع المدني العالمي. يلقي تقرير هذا العام، وهو الثاني عشر في سلسلتنا التي تصدر سنوياً، نظرة على عام 2022 لدراسة اتجاهات عمل المجتمع المدني على كل المستويات وفي كل المجالات، من النضال من أجل الديمقراطية والشمول والعدالة المناخية، إلى المطالب بإصلاح الحوكمة العالمية.

يعتمد التحليل الوارد في هذه الوثيقة على مبادرتنا التحليلية المستمرة سيفيكوس لينس، التي أطلقت في يناير 2022، ويستمد مادتها مباشرة من أصوات المجتمع المدني المتأثر بالقضايا والتحديات الرئيسية الراهنة والمستجيبة لها. كما أنه يقدم منظور المجتمع المدني في العالم بوضعه الحالي مطلع عام 2023: عام يعاني من النزاعات والأزمات التي تشمل القيم والمؤسسات الديمقراطية، لكن المجتمع المدني يواصل فيه السعي لإحداث تغيير مصربي في حياة الأشخاص.

فريق التحرير والبحث

أندرو فيمين ، إينيس إم بوساديلا ، مانديب تيوانا

فريق الاتصالات

كغالاليلو غايبي ، ثابيلو ماسيو ، ليراتو باجيوا ، سيلفيا بويرتو أبوي ، ماثيو ريدينغ سميث

طاقم سيفيكوس

كاثيرن أرشيبالد ، كارين بدول ، جوزيف بنديكوت ، منى بن جرجة، كلارا بوسكو ، جاك كورنفورث ، أسماء درويش ، باتريشيا دنيز ، جوزيفينا فولي ، كورنيليوس هانونغ ، صافيا خان ، ديفيد كودي ، ديبورا لياو ، جوانا مخلوف ، تلهولوهيلو موجاكيسان ، بول موليندوا ، آرتي ناري ، ماويتهو نكوسانا ، إليسا نوفوا ، نيكولا باكاميكيو ، إزابيل روزاليس ، يسينيا سوطو ، إني فان سيفيرين ، كارولينا فيجا ريفاس ، هانا ويتلي

المترجمون

الفرنسية: صموئيل كينج

البرتغالية: ريناتو باريتو

الأسبانية: أوليفيا دومينغuez

التصميم

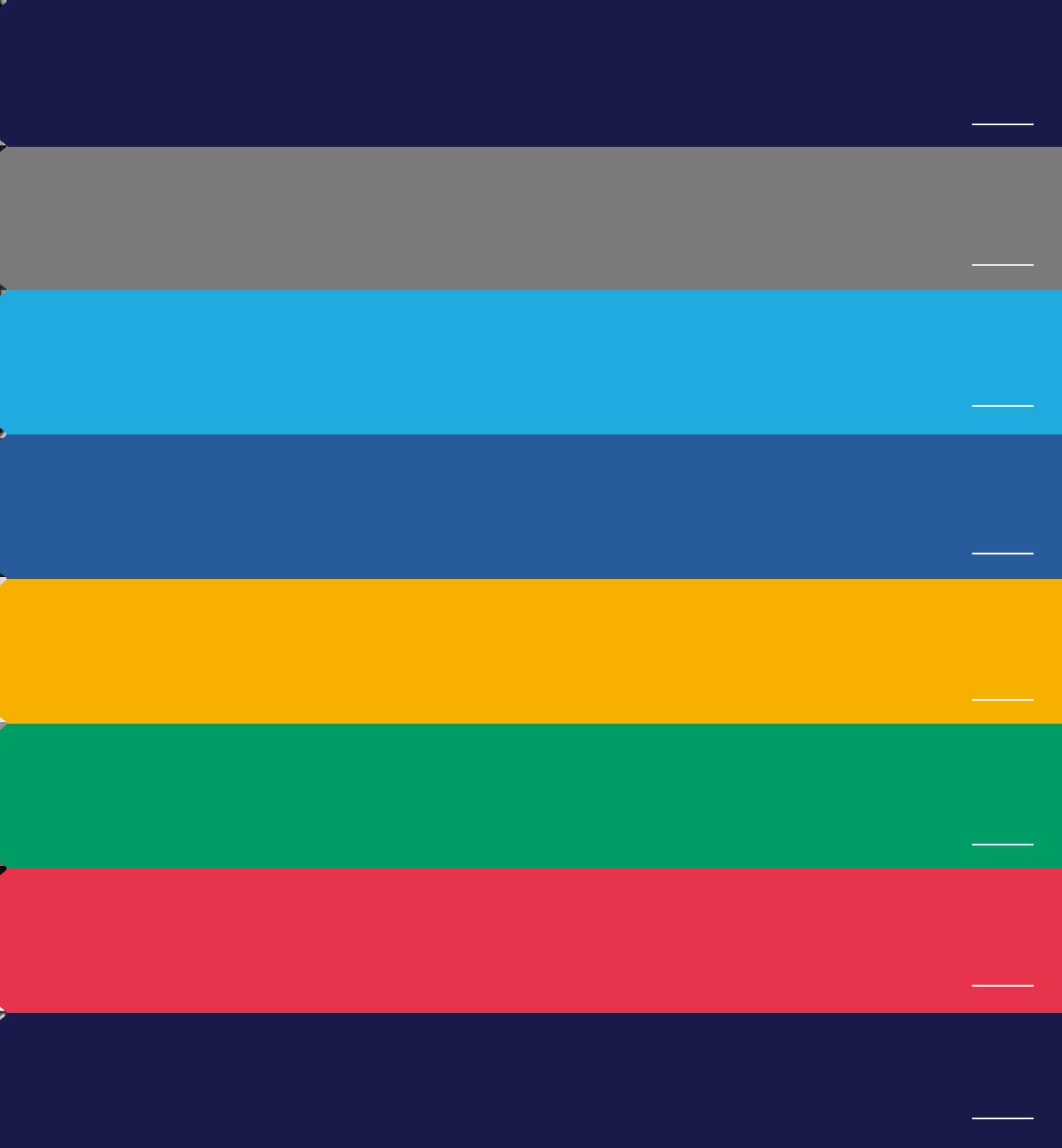
جوليانا بيكونو

صورة الغلاف:

أشخاص يحتاجون في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٢ خارج القنصلية الإيرانية في إسطنبول، تركيا،
تضامناً مع نساء إيرانيات احتشدن بدافع الغضب عقب وفاة مهسا أميني

تصوير: أومر كوسكو/ ديا إيماجيس عبر جيتي إيماجيس

تاريخ النشر: مارس ٢٠٢٣



نظرة عامة



عمل المجتمع المدني في عام مضطرب



المجتمع المدني التي تتلقى تمويلاً من فرنسا، وهي حكومة على خلاف معها، مما يؤثر على المنظمات التي تقدم الدعم الإنساني للأشخاص المتضررين من النزاع. وفي إيطاليا، منظمات المجتمع المدني تواجه المحاكمة لأنقاذها المهاجرين في البحر.

إن عدم الاعتراف بأدواره الحاسمة، ووصم روایاته،
تعتبر تحديات رئيسية تواجه المجتمع المدني في جميع
أنحاء العالم، لأسباب أقلها تمكين انتهاك الحيز المدني
وإعاقة قدرته على القيام بدوره الحاسم.

الإخفاقات الكارثية في الحوكمة العالمية تسلط الضوء على الحاجة الملحة للإصلاح

في كثير من الأحيان، وفي مواجهة الصراعات والأزمات التي شهدتها العالم خلال العام الماضي، كانت العبارات المكررة هي كل ما تقدمه المؤسسات الدولية. وتعرضت المؤسسات المتعددة الأطراف للكشف نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا. لقد عرقل حق النقض الروسي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بشأن الصراع، صوتت العديد من الدول ضده أو امتنعت عن التصويت، ليس

والصراع الاقتصادي والكوارث المناخية.

وفي مثل هذه الأوقات الحرجية، يكون المجتمع المدني حيوياً، إذ يقدم الخدمات الأساسية، ويساعد الضحايا ويدافع عنهم، ويرصد حقوق الإنسان، ويجمع الأدلة على الانتهاكات لمحاسبة المسؤولين عنها.

ولكن لقيامه بذلك، يتعرض المجتمع المدني للهجموم، ويقع في مرمى النيران، ويُستهدف عمداً. وقد تم الاعتراف بأهمية الدور الذي يلعبه بمنح جائزة نوبل للسلام لعام 2022 للنشطاء والمنظّمات في بيلاروسيا وروسيا وأوكرانيا، الذين يعملون على دعم حقوق الإنسان في خضم الصراع. لكن الاعتراف لم يوقف القمع، وصدرت أوامر بإغلاق منظمة ميموريال لحقوق الإنسان الروسية الحائزة على الجائزة في الفترة التي سبقت الحرب. ويواجه الفائز من روسيا البيضاء، أليس بيالياتسكي، حكماً بالسجن لمدة 10 أعوام.

وكثيراً ما ترى الدول المتأثرة بالصراعات والأزمات المجتمع المدني مصدرًا للقوى والروايات المضادة ومنافسًا على الموارد، وتحرك لقمعه وفقًا لذلك. ففي إثيوبيا، تم اعتقال النشطاء والصحفيين من قبل دولة تصمم على السيطرة على تداول المعلومات. وفي مالي، حظر المجلس العسكري الحاكم أنشطة منظمات

يلعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في الاستجابة للصراعات والازمات الإنسانية، ويواجه رداً انتقامياً

لقد أثرت الصراعات والأزمات تأثيراً عميقاً على الملايين في العام الماضي. وكان لغزو روسيا لأوكرانيا آثار عالمية وتداعيات سياسية واقتصادية في جميع بلدان العالم.

لكن الحرب في أوكرانيا لم تكن للأسف الصراع الوحيد الذي أفسد عام 2022. ففي إثيوبيا، لم تنتهِ الحرب التي استمرت عامين إلا مؤخراً. وفي سوريا، يشتعل الصراع منذ سنوات. كما يستمر التمرد العنيف في حصد الأرواح في العديد من بلدان منطقة الساحل.

وتسبّب هذه الصراعات والكثير غيرها في معاناة إنسانية هائلة وفي تكاليف مدمرة، تُقدر بآلاف مؤلفة من الأرواح البشرية، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق هائل. وتشعر الأجيال القادمة بالتأثيرات.

تخلق الصراعات حالات طوارئ إنسانية وتشدد، داخل الحدود وعبرها. وفي عالم يتشرد فيه أكثر من 100 مليون شخص، فإن الصراع يكون هو المحرك الرئيسي للهجرة الجماعية، إلى جانب المشاكل الرئيسية الأخرى التي تُجبر الناس على الفرار، مثل الاضطهاد السياسي

فقط الدول الاستبدادية، ولكن أيضًا العديد من الدول الديموقراطية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

إن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومؤسسات أخرى منها المحكمة الجنائية الدولية، تبذل قصارى جهدها لجمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة، ويشمل ذلك مناطق الأزمات مثل أفغانستان و_myanmar وأوكرانيا. لكن الصين تمكنت من استخدام قوتها الاقتصادية لإقناع الدول بإحاطة محاولات الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ.

أصبح النظام الدولي غير مؤهل بشكل متزايد عندما يتعلق الأمر بمعالجة العديد من التحديات التي تتخطى الحدود ولا يمكن أن تعالجها الدول منفردة، مثل النزاعات وتغيير المناخ والکوارث والنزوх، من بين أمور أخرى. لقد تعثرت بسبب الأساليب البيروقراطية والقادة غير الراغبين في اتخاذ مواقف شجاعة بشأن القضايا موضع الخلافات.

ومجتمع المدني يبذل جهودًا هائلة للتعامل مع النظام الدولي في محاولة لتأمين الالتزامات الدولية الطموحة ومعايير حقوق الإنسان، والضغط من أجل استئنافها، ومراقبة امثال الدول، واستخدام الآلية الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. لكن المجتمع المدني لا يزال في آخر قائمة الانتظار، مع وجود نظام مبني حول الدول، ومحاصر بحسابات ضيقة للمصالح من قبل قادة الحكومات، وباب مفتوح لمصالح القطاع الخاص القوية. وبدون المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، فمن المؤكد أن مؤسسات الحكومة العالمية ستظل قاصرة عن تحقيق إمكاناتها.

الملائين لدفع التكاليف المرتفعة. وقد دفع هذا الناس إلى التساؤل عن المصالح التي يخدمها النموذج الاقتصادي العالمي المهيمن، وكيف يمكن إصلاحه وجعله أكثر عدلاً. غالباً ما يطالب المحتجون بشبكات أمان اجتماعي وخدمات عامة أفضل، وأنظمة ضريبية أكثر تصاعداً، يدفع فيها أولئك الذين لديهم أكثر بشكل متناسب أكثر. وينضم الأشخاص إلى النقابات والتنظيمات في أماكن العمل للمطالبة بأجر أعلى وظروف أفضل، بما في ذلك في الشركات ذات العلامات التجارية الكبيرة مثل أمازون وأبل وستاربكس. ويواصل المجتمع المدني الضغط من أجل لوائح تنظيمية أفضل للأعمال التجارية، وفرض ضرائب تصاعدية، بما في ذلك من خلال الدعوة لاتفاقيات عالمية.

يواجه المجتمع المدني تحديات الحفاظ على مطالب العدالة الاقتصادية بما يتتجاوز الاحتجاجات، والتواصل مع حالات النضال الأخرى من أجل العدالة، بما في ذلك المناخ، والنوع الاجتماعي، والعدالة العرقية والاجتماعية، وطرح الأفكار الاقتصادية التقدمية التي توسيع إمكانية التمتع بحقوق الإنسان.

الحق في الاحتجاج يتعرض للهجوم، حتى في الديمقراطيات الراسخة

استجابات العديد من الدول بالعنف، سواء كانت غير راغبة أو غير قادرة على الاستجابة للمطالب الأكثر عمقاً لللاحتجاجات التي أثارها ارتفاع الأسعار. في سريلانكا، على سبيل المثال، انتهت الاحتجاجات التي أثارها الانهيار الاقتصادي باستقالة الرئيس، لكن خليفة شنّ حملة قمع عنيفة اتسمت بالاعتقالات والتعذيب.

التحرك بأعداد كبيرة استجابة للصداقة الاقتصادية، والكشف عن مشاكل أعمق في أثناء هذه العملية

مع الارتفاع الهائل في أسعار الوقود والمواد الغذائية، أصبحت الحرب الروسية على أوكرانيا هي المحرك الرئيسي لأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة على مستوى العالم، وقد أدى ذلك إلى موجة ضخمة من الاحتجاجات - أكثر من 12,500 متظاهر - في معظم أنحاء العالم. وثق سيفيكوس مونيتور احتجاجات في 133 دولة على الأقل في عام 2022.

غالباً ما تحتشد الاحتجاجات ردًا على سياسات صمت آذانها وأدت إلى زيادة التكاليف، مثل خفض الدعم في إندونيسيا والضرائب الجديدة التي تضرر منها المستبعدون اقتصادياً بشدة في غانا. وعلى الرغم من أن العديد من السياسات التي لا تحظى بشعبية تم عكسها بسرعة، إلا أن الاحتجاجات استمرت في غالب الأحيان؛ لأن الغضب من مشاكل أعمق مثل الفساد وسوء الإدارة وعدم المساواة الاقتصادية قد انطلق.

أصبح الناس يدركون أكثر فأكثر أن النخب فائقة الثراء لم تصبح أكثر ثراءً إلا في الأزمات المتعددة في السنوات الأخيرة، بما فيها الجائحة والحرب في أوكرانيا. وحققت شركات الوقود الأحفوري أرباحاً قياسية، بينما كافح

وكان عنف الدولة هو القاعدة عندما اندلعت الاحتجاجات بدافع اليأس الاقتصادي في سياقات قمعية تكون فيها الاحتجاجات قليلة الحدوث، مثل كازاخستان.

وليست الاحتجاجات هي وحدها التي أشعلها ارتفاع تكاليف المعيشة وقوبلت بالقمع. حيث يتعرض الحق في الاحتجاج للهجوم في جميع أنحاء العالم، سواء كان المحتجون يحشدون للبحث عن العدالة الاقتصادية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل البيئي أو للتعبير عن مطالب أخرى. في إيران، قوبلت الاحتجاجات الجماهيرية التي قادتها النساء للمطالبة بإنهاء الحكم الديني باستخدام القوة الوحشية، بما في ذلك عمليات القتل والإعدام العشوائية إلى جانب الاعتقالات الجماعية. وفي بيرو قتلت قوات الأمن عشرات المحتجين على الإطاحة بالرئيس.

تقوم كل أنواع الدول بقمع الاحتجاجات. ويتم تجريم المتظاهرين في ديمocrاتيات مثل أستراليا والمملكة المتحدة للمطالبة بالعمل المناخي، حتى عندما تدعي الحكومات أنها تأخذ تغيير المناخ على محمل الجد.

على الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يوضح حق الاحتجاج السلمي - وأن الغالبية العظمى من الاحتجاجات على مدار العام كانت سلمية بالفعل - إلا أن العديد من الحكومات تستخدم مجموعة واسعة من الأساليب لقمع الاحتجاجات السلمية واستخدام حدوث العنف في بعض الاحتجاجات أحياناً كذرية لتقييد جميع الاحتجاجات.

ومن الأساليب المتركرة العنف غير المناسب، صعوداً إلى العنف القاتل، والمضائق والاحتجاز التعسفي وتجريم المتظاهرين. ويترزز انتشار استخدام تقنية



قوات الأمن تعنق أحد المتظاهرين ضد إعلان الرئيس فلاديمير بوتين بالتعينة الجزئية لجنود الاحتياط للقتال في أوكرانيا. موسكو، روسيا، 21 سبتمبر ٢٠٢٢.

تصوير ألكسندر نيمينوف / وكالة الصحافة الفرنسية عبر جيتي إيماجيس

الفضاء المدني. وفي الولايات المتحدة، أدت انتخابات منتصف المدة إلى هزيمة العديد من المرشحين المتطرفين، عندما قام المدافعون عن حقوق الإجهاض والتصويت بالتصعيد.

وهناك اتجاه ناشئ آخر هو رفض شغل المناصب. وفي أمريكا اللاتينية، قد يكون ما يُنظر إليه على أنه تحول تدريجي يشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا وهندوراس تعبيرًا عن هذا الرفض، فنادرًا ما تفوز الأحزاب الحاكمة غير القادرة أو غير الراغبة في معالجة المشاكل المتأصلة والوفاء بوعودها.

في بعض الحالات، تُرجم تاريخ من خيارات الأمل من شاغلي المناصب إلى رفض للسياسة السائدة. وقد شوهد هذا في بلدان متعددة مثل كوستاريكا وليسوتو، حيث أدى البحث عن بدائل جديدة إلى احتضان الناخبين المرشحين يقدمون أنفسهم كأطراف خارجية.

إن البحث عن التجديد يخلق فرصة للابتکار والاستبداد على حد سواء؛ لذلك فإن التحدي الذي يواجه المجتمع المدني هو مقاومة الانحدار، والاستفادة من فرص التغيير التدريجي، والعمل على جعل المكاسب دائمة، والاستمرار في الدفاع عن الديمقراطية الشاملة والتعددية والمشاركة.

نشر المعلومات المضللة يشوّه الخطاب العام ويقوّض الديموقراطية ويغذّي الكراهية

لعبت المعلومات المضللة دورًا كبيرًا في الانتخابات في بلدان مختلفة مثل البرازيل والفلبين وكوريا الجنوبية.

وتركيز السلطة، والاعتداء على الحقوق، باسم مكافحة عنف العصابات.

وتزدهر السياسات الاستبدادية في أماكن أخرى أيضًا. في المجر، عزز الزعيم القمعي، فيكتور أوربان، حكمه المثير للانقسام، على الرغم من تحدي المعارضة المشتركة. وفي الفلبين، خلق الرئيس رودريغو دوتيري، الذي أودت حملته باسم "الحرب على المخدرات" بحياة الآلاف، ليخلفه كرئيس نجل ديكتاتور سابق فاسد وقاسٍ للغاية، مع ابنة دوتيري نفسه كنائبة للرئيس.

لم يحرز أي نظام استبدادي عريق تقدماً كبيراً نحو الديمقراطية في عام 2022. وبدلًا من التحرك نحو الحكم المدني، عززت الحكومات العسكرية في بلدان مثل بوركينا فاسو وغينيا ومالي سلطتها جزئياً من خلال تعقبة الجمهور ضد من تعتبرهم أعداء، ولا سيما القوة الاستعمارية السابقة المتمثلة في فرنسا.

وفي البلدان التي أجريت فيها انتخابات نزيهة، كان هناك اتجاه واضح لتبني مزيد من التطرف اليميني. ففي إيطاليا والسويد، تقود الآن أحزاب اليمين المتطرف الحكومات أو تمارس نفوذاً كبيراً. وسجلت فرنسا أعلى تصويت ليمين متطرف على الإطلاق، وتم تطبيع الخطاب السياسي المناهض للمهاجرين بشكل كامل. وتحكم إسرائيل الآن أكثر الحكومات تطرفاً في تاريخها.

أما في البرازيل، فالكاد تم تجنب خطر إنهاء مرشح يميني متطرف لعمله المدمر بولاية ثانية. ولم تكن البرازيل الدولة الوحيدة التي تم فيها استعادة جزء من الأرض، فقد هزم أصحاب المناصب في اليمين الشعوبى في جمهورية التشيك وسلوفينيا، مما أدى إلى تحسين

التعرف على الوجه وأشكال أخرى من المراقبة التي يتبعها الذكاء الاصطناعي. وغالباً ما يتم استهداف الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات أيضًا. وهناك إفلات من العقاب على نطاق واسع عن انتهاكات حقوق الاحتجاج.

وتعمل مجموعات المجتمع المدني على الدفاع عن حقوق الاحتجاج، ويشمل ذلك التعامل مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفضح الانتهاكات وتعزيز المعايير التقدمية في إدارة الاحتجاجات. وعلى المستوى المحلي، تعمل جماعات المجتمع المدني في كثير من الأحيان على تقديم المشورة للمحتاجين المحتجزين بشأن حقوقهم ويقومون بحملات من أجل إطلاق سراحهم. لكن إغلاق مساحة الاحتجاج يمثل تحدياً للمجتمع المدني، لا سيما في العديد من السياقات، خاصة تلك التي يكون فيها النزول إلى الشوارع هو الوسيلة الوحيدة المتبعة للتعبير عن المعارضة ومحاولة التأثير على صنع القرار.

الديمقراطية بطرق متعددة تتآكل، بما في ذلك داخلياً من قبل القادة المنتخبين

يوفر الصراع الاقتصادي وانعدام الأمن أرضًا خصبة لظهور قادة استباديين يعززون الاستقطاب ويهاجمون الحقوق. ويظل الاستبداد والشعوبية تيارين قوين يجتمعان في نهج سياسي أفضل ما يوصف به أنه استبداد شعبي، يتحدث السياسيون فيه عن مطالب التغيير للفوز بالانتخابات والماضي قدماً في تفكيك المؤسسات الديمقراطية وتقيد الفضاء المدني وانتهاك الحقوق. يقدم رئيس السلفادور، نيب بوكيل، أحد الأمثلة الحالية على تآكل الديمقراطية من الداخل،

مجتمع الميم عين+، مع تركيز النضال على جبهتين عريضتين: إلغاء التجريم، حيث تظل القوانين القديمة ضد السلوك المثلث؛ والمساواة في الحق في الزواج، حيث يتقدم النقاش حوله. وفي عام 2022، أصبح زواج المثليين/ات حقيقة في العديد من البلدان، من بينها تشيلي وسويسرا، في حين ألغت ثلاث دول كاريبية - أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وسان كيتس ونيفيس - القوانين الاستعمارية التي تُحِرّم العلاقات الجنسية المثلية.

الموجة القدمية التي تجتاح أمريكا اللاتينية، إنما هي نتيجة لجهود استمرت لعدة عقود من الحركات الاجتماعية النشطة في كل ساحة، من الاحتجاجات في الشوارع إلى الشبكات الإقليمية والمشاركة رفيعة المستوى مع المؤسسات الحكومية. ويأتي الاعتراف بالحقوق الجنسية والإنجابية عادة من خلال البرمانات أو المحاكم، ومن وقت لآخر نتيجة لاستفتاءات. وفي منطقة الكومنولث الكاريبي، أحرز تقدم من خلال استراتيجية التقاضي متعددة الأقطار المتتبعة في المحاكم الوطنية والإقليمية.

وقد جعلت هذه الانتصارات المجتمع المدني هدفاً لردود الفعل العنيفة. حيث يواجه المجتمع المدني الآن تحدياً متعدد الأوجه يتمثل في الدفاع عن نفسه، ومقاومة محاولات عكس المكاسب، وبناء الدعم العام لضمان دعم التغيير القانوني من خلال تغيير المواقف.

المجتمع المدني هو القوة الرئيسية وراء الضغط من أجل العمل المناخي

لا يزال المجتمع المدني هو القوة التي تدق ناقوس

حظر الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن صناعة التكنولوجيا لا ترقى إلى مستوى تحدي التعامل مع المشكلة، لأسباب أقلها أنها تزدهر بسبيها، حيث تعمل خوارزمياتها على جذب الناس من خلال إطعامهم محتوى متطرف ومبسط على نحو متزايد يعزز وجهات نظرهم السابقة، ويشوه منظورهم ويعزلهم عن وجهات النظر المتنوعة.

مبادرات التدقيق في الحقائق ليست سوى خطوة أولى ويطمسها حجم المهمة الهائل. يبقى تحدي صياغة جهد عالمي مشترك متعدد الأوجه لمكافحة نشر المعلومات المضللة، والذي يجب أن يشمل تنظيماً أفضل لوسائل التواصل الاجتماعي وصناعة التكنولوجيا، يتم تطويره من خلال العمليات التشاركية ويشمل ضمانات حرية التعبير.

على عكس التوقعات، الحركات المدافعة عن حقوق المرأة ومجتمع الميم عين+ تحقق مكاسب

على الرغم من الصعاب، يواصل المجتمع المدني دفع عجلة التقدم. فقد احتلت الولايات المتحدة عناوين الصحف العالمية عندما صدر حكم عن محكمة عليا تميل إلى السياسة بتقييد حقوق الإجهاض، مغرقاً بذلك ملايين النساء في اليأس، خاصةً أن الاتجاه العالمي يسير في مسار عكسي، نحو التحرير، لا سيما في أمريكا اللاتينية، حيث اعترفت كولومبيا والعديد من الولايات المكسيكية مؤخراً بحقوق الإجهاض.

وبالمثل، فإن الاتجاه تقدمي فيما يتعلق بحقوق

وفي تشيلي، أثرت المعلومات المضللة على الاستفتاء الذي أدى إلى رفض دستور جديد تقدمي، كما تساعد في إبقاء المشاعر المناهضة للحرب تحت السيطرة في روسيا، وتعزيز القومية الهندوسية المعادية للمسلمين في الحزب الحاكم في الهند، والحفاظ على نهج أتباع ترامب على قيد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وازدادت المعلومات المضللة ونظريات المؤامرة في ظل الجائحة، مما أدى إلى تعكير كل مجال من مجالات الخطاب العام، من اللقاءات إلى تغير المناخ إلى قضايا النوع الاجتماعي والقضايا العرقية وتقطيع خطاب الكراهية والأفكار المتطرفة.

وتضخ الدول الاستبدادية القوية معلومات مضللة لزرع الاستقطاب في الديمقراطيات وتعزيز الارتباط بشأن انتهاكات حقوقها، مثل الفظائع التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا وانتهاكات الصين المنهجية في شينجيانغ.

وغالباً ما يكون المجتمع المدني هدفاً للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، لا سيما عندما يأتي النشطاء من الجماعات المستبعدة أو يدافعون عن حقوقهم. وتنتشر المعلومات المضللة في الرد على حقوق النساء ومجتمع الميم عين+، فهي منتشرة في الحروب الثقافية التي تشنها شبكات عالمية مؤثرة وذات موارد جيدة من الجماعات المحافظة المتطرفة والقومية والمتفوقة على البيض، بما في ذلك التي تهاجم حقوق المرأة باسم ما تصفه بحقوق الجنين، بينما تهاجم حقوق العابرين/ات باسم حقوق المرأة.

وتأثير هذه المجموعات بشكل غير مناسب على الخطاب العام، وتمكن التحركات الرجعية غير المتسقة مع المناخات الأكثر اعتدالاً في الرأي العام، كما في حالة

الخطر بشأن التهديد الثلاثي للتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، إذ يحيث المجتمع المدني على العمل باستخدام كل أسلوب متاح، من الاحتجاج في الشوارع والعمل المباشر إلى التقاضي والدعوة في الساحات الوطنية والعالمية.

وقد ثبتت الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات مجدداً في عام 2022 من خلال قائمة طويلة أخرى لظروف طقس قاس، تشمل فيضانات مدمرة تركت باكستان مغمورةً بالمياه.

لقد أبقيت طاقة المجتمع المدني حالة الطوارئ المناخية على رأس جدول أعمالها، وأدت إلى اتخاذ بعض الخطوات. وفي عام 2022، وافقت قمة المناخ COP27 في دورتها السابعة والعشرين أخيراً على البدء في تطوير صندوق لتعويض دول جنوب العالم عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وهي خطوة جاءت بعد سنوات من مناصرة المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، في قمة كبرى أخرى، التزمت الدول بـ**إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي** لمحاولة الحفاظ على أصول الكوكب ووقف دورات التدمير.

والتحدي هنا هو أن القرارات العالمية بشأن المناخ والبيئة عادة ما يتم تجاهلها. والأهم من ذلك، لا يوجد حتى الآن أي التزام بالإسراع في إنهاء استخدام الوقود الأحفوري. بل العكس تماماً، ففي استجابة للضغوط على الإمدادات نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، قامت العديد من الدول بالدفع لمدة قصيرة من أجل مزيد من عمليات الاستخراج. تذهب نسبة ضئيلة جداً من الأرباح الحالية للوقود الأحفوري المسجلة إلى تمويل

تهدد بسرقة مستقبلهم، وإنكار حقوق المجموعات المستبعدة التي ينتمون إليها أو يمثلون حلفاء لها.

تنظم العديد من المجموعات الجديدة نفسها أفقياً، وتتبني نهجاً تشاركيّاً، وتزرع القيادة الموزعة، ويميلون إلى الاعتماد على المشاركة الطوعية، ويمكنهم تحقيق الكثير بالقليل جداً. غالباً ما يكونون أكثر تداخلاً من نظرائهم الأكثر رسوحاً، ويسعون جاهدين لإجراء اتصالات عبر خطوط الصدع التقليدية للمجتمع، بما في ذلك الطبقة والعرق والعقيدة. وقد شوهد هذا في العديد من احتجاجات هذا العام، على سبيل المثال في سريلانكا، حيث أدت الصدمات الاقتصادية ذات التأثيرات البعيدة المدى إلى تجمُّع مجموعات متنوعة معًا عبر انقسامات راسخة.

وقد أظهرت أشكال وممارسات المجتمع المدني الجديدة مرونة جديرة بالإعجاب، لكن تظل هناك أسئلة حول استدامتها على المدى الطويل. فهي لا تتلاءم بدقة مع نماذج توفير الموارد التقليدية للمجتمع المدني، وقد يكافح الشركاء واللحفاء لإيجاد أفضل الطرق لدعمها. ويمكن أن تكون هناك تحديات تتعلق بالانفصال بين عناصر المجتمع المدني المختلفة. وهناك أيضاً حدود للمشاركة، تتعكس في الحاجة إلى تجنب الإرهاق وضمان الرعاية الذاتية. ومن المؤكد أنه ستكون هناك حدود لقدرة الناس على التطوع على المدى الطويل، مع بدء العمل والمسؤوليات الأبوية. وأحد التحديات الرئيسية هي الحفاظ على هذه الطاقة الهائلة وتوجيهها لتحقيق التغييرات الجذرية التي من الواضح أنها مطلوبة في العالم اليوم.

حقيقي للانتقال إلى الطاقات المتتجدة. ولا تزال القوة السياسية للвой الوقود الأحفوري غير متضررة. كما يواجه المجتمع المدني تحدي الحفاظ على الحركة في مواجهة القمع - الذي يشمل قيوداً متزايدة على الاحتجاج والعنف ضد القواعد الشعبية ومجموعات السكان الأصليين التي تقاوم المبادرات الاستخراجية - مع الاستمرار في إيجاد طرق جديدة للحفاظ على جذب انتباه الجمهور، والإبلاغ عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

المجتمع المدني يُعدّ اختراع نفسه للتكيف مع تغير العالم

في سياق الضغوط على الفضاء المدني والتحديات العالمية الضخمة، ينمو المجتمع المدني وينوّع ويوسع مخزونه من أساليب العمل. ولا يزال المجتمع المدني يتطور بالاستفادة من مواطن قوته الخاصة، مثل التنوع والقدرة على التكيف والإبداع.

واليوم، يأتي الكثير من الطاقة الثورية في المجتمع المدني من خارج عالم المنظمات غير الحكومية، من مجموعات شعبية صغيرة غير رسمية، غالباً ما تشكلها وتقودها النساء والشباب والسكان الأصليون. وفي العديد من حالات التعبئة الجماهيرية اليوم، يكون الشباب - وأحياناً صغار الشباب - في الطليعة، حيث يتخدون إجراءات بشأن القضايا التي تهمهم بشكل مباشر، مثل: انعدام الفرص الاقتصادية، وأزمة المناخ التي



10 أفكار للعمل

7 أزمة المناخ والخلل الاقتصادي وجهان لعملة واحدة. ويجب أن يعمل المجتمع المدني على تعزيز محو الأمية الاقتصادية ونقد العيوب المتأصلة في النظام الاقتصادي العالمي الذي يفيد الأثرياء ويعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري. ويمكن أن تشمل مجالات الدعوة للضرائب التصاعدية، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والدخل الأساسي الشامل، والاعتراف بالنقابات، والتحول العادل في مجال الطاقة، والتنظيم الفعال للأعمال التجارية.

8 أثبت التقاضي الاستراتيجي على المستويين الوطني والدولي أنه استراتيجية فعالة لتوسيع نطاق الحقوق، بما في ذلك النضال من أجل العمل المناخي وحقوق السكان الأصليين ومجتمع الميم عين+. ويجب على المجتمع المدني استخدام جميع الأساليب المتاحة، بما في ذلك التقاضي، لإعمال الحقوق ودفع التغيير التدريجي.

9 إشراك وسائل الإعلام أمر بالغ الأهمية لرفع مستوى الوعي العام بقضايا مثل تغير المناخ، والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، وكسب التأييد للعمل. وينبغي للمجتمع المدني أن يقيم شراكات مع وسائل الإعلام كجزء من استراتيجياته للدعوة وتنظيم الحملات.

10 التضامن عبر الوطني حيوى في الكفاح من أجل مقاومة التراجع. وينبغي للمجتمع المدني أن يعمل على تقوية وتعزيز عضوية شبكات المجتمع المدني عبر الوطنية ونطاق وصولها، وأن يتبع النشر السريع للتضامن والدعم عندما تتعرض الحقوق للهجوم.

3 هناك حاجة ماسة إلى نظام حكم عالمي أكثر فعالية وشمولية وديمقراطية. ويجب على المجتمع المدني العمل مع الدول الداعمة للمضي قدماً في خطط إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومقترحات لفتح باب الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى أمام مزيد من المشاركة العامة والرقابة.

4 يمكن للتحولات السياسية أن تخلق تهديدات أو فرضاً للمجتمع المدني. وحتى عندما يحدث تغيير سياسي قديمي، يجب على المجتمع المدني أن يظل يقظاً لضمان محاسبة القادة السياسيين والالتزام بوعودهم لإحداث التغيير، ويجب أن يكون متيقظاً لعلامات الإنذار المبكر لرد الفعل العسكري.

5 مشاركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وكفالة الحكم الديمقراطي. في الفترة التي تسبق الانتخابات، يجب أن تشمل أدوار المجتمع المدني الدفاع عن الحقوق الانتخابية، وتقديم التوعية للناخبين، ومراقبة نزاهة أنظمة التصويت، وتعزيز النقاش المدني، ودعوة المرشحين للالتزام بحماية الحقوق والحرفيات والعمل على أساسها، بالإضافة إلى قضايا العدالة الاجتماعية.

6 يعيق نشر المعلومات المضللة جهود المجتمع المدني لدفع التغيير، والقوى الرجعية التي تهاجم المجتمع المدني تستغلها. وينبغي للمجتمع المدني أن يضطلع بدور قيادي في وضع استراتيجيات لمكافحة التضليل، بما في ذلك فحص الحقائق، وتعزيز محو الأمية الإعلامية، والأهم من ذلك، الدعوة إلى، وفرض معايير تنظيمية أكثر صرامة على شركات وسائل الإعلام الاجتماعية، بما يتفق مع احترام حرية التعبير.

1 المجتمع المدني يستجيب للصراعات والأزمات، ولكنه يواجه أفعلاً انتقامية. وهناك حاجة ملحة إلى حملة واسعة النطاق لكسب الاعتراف بالأدوار الحيوية التي يؤديها المجتمع المدني في الاستجابة للصراعات والأزمات. يجب على أطراف النزاعات والمجتمع الدولي الالتزام بالاعتراف بحقوق المجتمع المدني واحترامها في حالات النزاع، ودعم كامل نطاق أدواره.

2 أثبتت التجربة العامة واسعة النطاق أنها مهمة جداً في تشكيل جدول الأعمال العام، والضغط من أجل تغيير السياسات ومقاومة الهجمات على الحقوق. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز من قبل المجتمع المدني والدول الداعمة على حماية حرية التجمع السلمي، بما في ذلك من خلال وضع إجراءات وقائية، والدعوة إلى إصلاحات إنفاذ القانون، وضمان محاسبة مرتكبي العنف ضد المتظاهرين.

التصدي للنزاعات والأزمات





في ظل هذا الوضع القاسي، يقوم المجتمع المدني الأوكراني بأشياء لم يكن ليتخيلها أبداً. لقد أتاح جهد تطوعي ضخم للأفراد تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية، حيث يقوم المتطوعون بتوزيع الإمدادات الغذائية والطبية، وعلاج الجرحى والمصابين بصدمات نفسية، والبحث عن المفقودين، وتنظيم وسائل النقل والإقامة للمرشدين داخلياً، ومساعدة ملايين اللاجئين الأوكرانيين في العثور على شبكات دعم في البلدان المجاورة.

وكل هذا مدعوم بحملات دولية من أجل التضامن وحث الدول والمؤسسات الدولية على اتخاذ موقف قوي ضد روسيا، بما في ذلك مصالحها المالية ونخبتها الاقتصادية.

نحن نعمل مع منظمات حقوق الإنسان الشريكة في البلدان الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا، حتى تضغط على حكوماتها الوطنية. وواصلت بعض الدول التعامل على النحو المعتمد مع روسيا، على الرغم من رفضها للحرب. نحن بحاجة إلى أن تتخذ حكوماتها القرارات السياسية التي من شأنها أن تندد بالأرواح الأوكرانية.

أوليكساندرا ماتفيتشوك، مركز
الحريات المدنية، أوكرانيا

بعيداً عن متناول الملايين من الأشخاص، وتسبب في اندلاع موجة كبيرة من الاحتجاجات الجماهيرية. وقد كانت العواقب السياسية العالمية وخيمة أيضاً، فقد تجددت التساؤلات حول النظام الدولي، والتوترات داخل الاتحاد الأوروبي، والجدال حول حلف شمال الأطلسي، والتأثيرات على الانتخابات الأوروبية، وعمق من تأثيرات الحرب التضليل الروسي الممنهج، وزيادة انتشار نظريات المؤامرة اليمينية المتطرفة.

لقد خلفت الحرب خسائر فادحة في الأرواح منذ اندلاعها، وشهدت أغلب مناطق أوكرانيا هجمات روسية. وفي حين تختلف التقديرات اختلافاً كبيراً، فمن المرجح أن عشرات الآلاف من المدنيين قد قتلوا، وتزايدت الأدلة على الجرائم التي ارتكبها القوات الروسية على نطاق واسع ضد حقوق الإنسان. فقد أوضح انسحاب روسيا من بوتشا في مارس الماضي حقيقة غزوها، مع وجود أدلة مثيرة للاشمئizar على الفظائع التي تشمل الإعدام دون محاكمة، والاغتصاب، والتعذيب. لقد ذهبت روسيا إلى حد التذرع بشبح الحرب النووية لمحاولة ردع الدول عن تقديم المساعدة لأوكرانيا.



الحاجة إلى رد حازم وموحد
على العدوان الروسي

في عالم تشوبه العديد من الصراعات والأزمات، يواصل المجتمع المدني التعبئة، حيث يعمل على حماية الناس في الخطوط الأمامية، والحفاظ على الأرواح، والوصول إلى أولئك الذين تخلت عنهم الحكومات، وخدمة الفئات المستبعدة الأكثر تضرراً من النزاعات، بما في ذلك الملايين من المشردين داخل البلدان وعبر الحدود. يعمل المجتمع المدني كذلك على الدفاع عن الحقوق، ومحاسبة القوى ذات النفوذ التي ترتكب انتهاكات، وتوثيق انتهاكات الحقوق بهدف الملاحقة القضائية.

وقد تم إثبات أهمية المجتمع المدني مراراً وتكراراً من خلال الاستجابة لحالة الطوارئ العالمية أثناءجائحة كوفيد-١٩. ولا يزال دوره الحيوي واضحاً في خضم العديد من الصراعات المحتدمة في جميع أنحاء العالم اليوم، ليس فقط في أوكرانيا، ولكن أيضاً في إثيوبيا وسوريا ومنطقة الساحل، وغيرها الكثير، وكذلك الأزمات الإنسانية في العديد من البلدان الأخرى، مثل أفغانستان وهaiti وميانمار.

حرب روسيا على أوكرانيا

لقد مر ما يزيد قليلاً على العام منذ غزو روسيا لأوكرانيا. كان للحرب تأثير عالمي، مما رفع تكاليف الوقود والغذاء، وجعل سعر المستلزمات الأساسية

الضحايا.

يمكن للمجتمع الدولي دعم المجتمع المدني الروسي من خلال مشاركة معلومات صحيحة حول ما يحدث في البلاد. ترکز غالبية منظمات المجتمع المدني والنشطاء من البلدان المجاورة، وكذلك منظمات المجتمع المدني الدولية، على محاولة مساعدة الشعب الأوكراني، سواء اللاجئين أو أولئك الذين ما زالوا في أوكرانيا. وهذا أمر مفهوم تماماً، لكنني أعتقد أنه لا ينبغي لهم أن ينسوا الناس في روسيا الذين يواصلون الدفاع عن السلام وحقوق الإنسان.

- نيليا راخيموفا، التحالف الروسي من أجل التنمية المستدامة

الشيء المؤكد أنه في يوم من الأيام سيتهي عهد بوتين، وستكون هناك حاجة لإعادة بناء الديمقراطية في روسيا. ولا بد أن تأتي إعادة الإعمار من الصفر، مصحوبة بالاستثمار في مجتمع مدني مستقل. ولتمهيد الطريق، هناك حاجة إلى أعمال الاحتجاج والتضامن، على الصعيد الدولي وإلى أقصى حد ممكن داخل روسيا؛ لإيصال رسالة مفادها أن الروس الذين يريدون التغيير ليسوا وحدهم. المنشقون الشجعان الذين يخاطرون بشكل كبير من خلال التحدث علانية، سواء في روسيا أو في المنفى، يحتاجون إلى الدعم بصفتهم بناء الديمقراطية في المستقبل.

الاحتجاجات الروسية المناهضة للحرب: هل بوتين تحت ضغط؟

عام من التشريد والهجرة
تسbib الغزو الروسي لأوكرانيا في أكبر نزوح شهدته

يعرف بوتين الفرق الذي يمكن أن يُحدثه تمكين المجتمع المدني، ولذلك تحرك لمواصلة إبطال مجال المجتمع المدني الروسي. فور بداية الحرب، احتشد الناس للاحتجاج، وهم يعلمون أن القمع مؤكد. وتم تجريم أعداد كبيرة. بعض التقديرات تشير إلى أنه تم اعتقال أكثر من 19,000 شخص. كما ألقى القبض على أشخاص مجرد حملهم لافتات خالية من أي كتابة في احتجاجات فردية.

وأدلت الرقابة إلى القضاء على وسائل الإعلام المستقلة بالكامل تقريباً. وفي مارس الماضي، صدر قانون يفرض أحكاماً بالسجن مدد طويلة كعقوبة على نشر ما تسميه الدولة "معلومات كاذبة" عن الحرب. وصنفت العديد من شركات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على أنها "عملية لدى جهات أجنبية"، وأغلقت.

وقد لعبت المعلومات المضللة المنهجية أيضاً دوراً رئيسياً في جهود الحكومة الروسية للحفاظ على الجمهور في صفها، والتي إلى جانب حتمية العقاب منعت أعداد الاحتجاجات المناهضة للحرب من أن تصبح ساحقة.

إننا نشهد فرض رقابة عسكرية. ويحضر حتى وصف الأحداث في أوكرانيا بأنها حرب. وأدرجت جريمة جديدة في القانون الجنائي، وهي نشر معلومات كاذبة عن علم حول القوات المسلحة.

ماريا كوزنيتسوفا، OVD-Info، روسيا

ولكن مع تقدم الحرب، تجرأت الأصوات المؤيدة للدولة عادةً على انتقاد المجهود الحربي، لا سيما بعد سلسلة من الانتكاسات وإدخال التجنيد الجزئي في سبتمبر الماضي، وهو الأمر الذي أثار موجة أخرى من الاحتجاجات. وقد تتسبب عائلات القتلى في مزيد من الضغط من أجل التغيير، خاصة مع تزايد أعداد

إلى جانب ذلك، تأتي الجهود لجمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان، بهدف مساءلة فلاديمير بوتين وقادته عن جرائمهم في يوم من الأيام. وقد تكون الأدلة التي تم جمعها حيوية لعمل آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة، والتحقيق الذي بدأته المحكمة الجنائية الدولية في شهر مارس من العام الماضي.

عندما بدأت روسيا غزوها لأوكرانيا، انضممت على الفور إلى فريق ميداني من المحققين الذين يعملون ليلاً ونهاراً لتوثيق جرائم الحرب الروسية في بلدنا. ومنذ ذلك الحين، جمع أعضاء فريقنا أدلة على القصف العشوائي والهجمات الموجهة ضد المدنيين، والجرائم البيئية، وغيرها من انتهاكات لأعراف الحرب.

ياروبولك براينخ، تروث هاوندز، أوكرانيا

وكما هو الحال غالباً في أوقات الأزمات، تلعب النساء دوراً كبيراً، فرغم أن بعض النساء يخدمن في الجيش، إلا أن الرجال هم أغلب الذين حملوا السلاح، تاركين للنساء مسؤولية كل شيء آخر تقريباً. وكانت منظمات المجتمع المدني القائمة حيوية أيضاً، إذ أعادت تخصيص مواردها بسرعة للاستجابة الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان. وكشفت أوكرانيا أن الاستثمار في المجتمع المدني، باعتباره جزءاً من جوهر النسيج الاجتماعي، هو استثمار في القدرة على الصمود، بل يمكن أن يعني الفرق بين الحياة والموت بمعنى الحرفي.

استعداداً للمهمة الصعبة: المجتمع المدني الأوكراني يتصدى للحرب

أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، أصبح حوالي ثمانية ملايين أوكراني - نحو ٢٠ بالمائة من سكان البلاد قبل الحرب - لاجئين.

ولكن بعيداً عن الأضواء، واصلت أزمات أخرى عديدة الظهور. فالصراعات والكوارث مثل الفيضانات والجفاف وندرة الغذاء والعنف والاضطهاد السياسي والصراع الاقتصادي وتغير المناخ، كلها عوامل أدت إلى التشرد، ليس فقط من بلدان جنوب الكورة الأرضية إلى بلدان الشمال، ولكن أيضاً بين بلدان نصف الكورة الجنوبي، وعلى نطاق واسع، داخل البلدان.

في بعد اثنى عشر عاماً من الصراع في بلادهم، ما زال السوريون يمثلون أكبر عدد من المشردين في العالم، بعد أن فروا من العنف والاستبداد وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان. وهناك ما يقرب من ٥,٦ مليون لاجئ سوري مسجلون حالياً باعتبارهم يعيشون في بلدان المجاورة، أكثر بكثير ممّن شقوا طريقهم إلى أوروبا.

يبدو أن العالم بدأ ينسى اللاجئين السوريين. لم يعد أحد يتحدث عنهم. لكن حقيقة حدوث أزمات جديدة لا تعني أن وضع اللاجئين السوريين قد تحسن وأن القضية قد اختفت.

سيرين دردري ومحمد عبد الله، منظمة المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى، لبنان

في أوروبا، أثار وجود المهاجرين من سوريا ودول آسيوية وإفريقية أخرى رد فعل شعبي كبير شجعه الجماعات اليمينية المتطرفة. لعب هذا دوراً رئيسياً في زيادة الدعم للأحزاب» والسياسيين اليمينيين المتطرفين، كما يتضح من الميل الأخير إلى اليمين في إيطاليا والسويد. وفي إيطاليا، يُجرّم المجتمع المدني مجدداً لإنقاذ المهاجرين المعرضين للخطر في البحر. لطالما واجه السوريون استقبالاً أكثر دفناً في البلدان المجاورة،



يتجمع الناس حول أمل الصغيرة ، دمية يبلغ طولها 3.5 متر لفتاة سورية لاجئة ، خلال جولة بطول 8000 كيلومتر عبر أوروبا ، من تركيا إلى المملكة المتحدة ، لزيادة الوعي بمحنة اللاجئين الشاب. شتوتغارت ، ألمانيا ، 1 أكتوبر 2021.

تصوير لوكانس بارث / روينز عبر صور جالو

شملت الموجة الأخيرة من المهاجرين من فنزويلاً عدداً أكبر بكثير من الأشخاص في حالة من الضعف، مما خلق طلباً على استجابة المجتمع، وفوق ذلك على الدولة الكولومبية. وبدأت البلاد تعمل بوجب منطق التضامن والامتنان، إذ يتذكر الكولومبيون أن فنزويلا كانت في الماضي تستقبل المهاجرين الكولومبيين.

كارمن عايدة فاريا، مؤسسة مانيتاس
أمارياس، كولومبيا

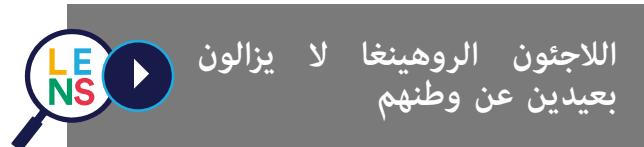
لا يزال الناس يُعرضون أنفسهم لخطر جسدي كبير من أجل الهجرة. ففي أمريكا اللاتينية، يعبرون فجوة دارين بين كولومبيا وبنما - حوالي ٦٠ ميلًا من الغابات المطيرة الكثيفة والمستنقعات، والتي تُعتبر موطنًا للعصابات الإجرامية العنيفة - وينطلقون بحراً من سواحل كوبا على أمل الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يزال البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر طرق الهجرة خطورة في جميع أنحاء العالم، حيث يضع الناس أنفسهم تحت رحمة عصابات الاتجار، ويُبحرون في قوارب صغيرة غير ملائمة؛ لأن القيود جعلت الطرق الأكثر أماناً مستحيلة. وفي حين أن الأرقام لا تزال منخفضة عن ذروة عام 2015، إلا أنها تُعتبر مرتفعة رغم ذلك؛ إذ إنها وصلت إلى نحو 600,000 شخص، وما يقرب من 2,000 قتيل أو مفقود في عام 2022 وحده.

وفي المملكة المتحدة، أثار الحزب الحاكم ووسائله الإعلامية حالة من الذعر الأخلاقي حول عبور القوارب الصغيرة للقناة الإنجليزية. وفي أبريل الماضي، أعلنت الحكومة عن اتفاقية لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، فيما بدا الأمر كمحاولة لردع الناس عن العبور. ويمكن أن تكون النتيجة هي التخلص من الأشخاص بإرسالهم إلى دولة استبدادية ذات سجل مرور في مجال حقوق الإنسان ليس لهم أي علاقة بها.

لم يحدث تحسن كبير في حياة لاجئي الروهينغا الذين أجبروا على الفرار من ميانمار، حيث حرّموا من الجنسية منذ فترة طويلة، ويُعرضون في بنغلاديش لقيود قاسية تحد من قدرتهم على التعبير العلني، بينما يتعرضون في الهند للكراهية المعادية للمسلمين. ويبدو أن محتفهم نسيت بدرجة كبيرة، والآن يحكم بلدتهم الجيش الذي أطلق العنوان لأعمال الإبادة الجماعية ضدهم. وبينما ينتظرون فرصة للعودة، فإنهم يواصلون الكفاح من أجل معاملة أقل عدوانية في البلدان المضيفة لهم.

لم يحدث أي تغيير في وضعنا منذ عام ٢٠١٧ صحيح أنه كانت هناك اجتماعات حول الروهينغا، وأن العديد من المنظمات والجماعات أصدرت بيانات حول وضعنا، إلا أن كل هذه الاجتماعات والبيانات لم تحقق نتائج إيجابية، والحلول المطروحة لإنها الصراع ما زالت تساوي صفرًا.

مونغ ساويده الله، شبكة طلاب الروهينغا، بنغلاديش



وجد الفنزويليون الفارون من الانهيار الاقتصادي والقمع السياسي المزيد من التضامن. وقد غادر بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢ نحو سبعة ملايين فنزويلي بلادهم، وهو يثنون أكبر عدد يشق طريقه إلى كولومبيا. ويواجه المهاجرون الفنزويليون التمييز وأشكالاً متعددة من الإقصاء. وقد كانت هناك احتجاجات ضد المهاجرين في تشيلي وبيري، لكن هناك فرق إيجابي، وهو عدم وجود كراهية للأجانب من قبل السياسيين مُمارس لتحقيق مكاسب سياسية.

ولكن هذا يتغير، خاصة في تركيا. إذ تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين، والذي يُقدر بنحو ٣,٥ مليون شخص. ولطالما استخدم الرئيس السلطوي رجب طيب أردوغان المهاجرين لانتزاع الموارد واستخلاص التنازلات من الاتحاد الأوروبي، ولكن مع أزمة غلاء المعيشة الشديدة، التي وضعت نتيجة انتخابات مايو ٢٠٢٣ في موضع شك، كان رد أردوغان هو جعل اللاجئين هدفاً.

ليس مفاجئاً أن تصبح الهجرة ومستقبل اللاجئين هي البند الرئيسي في جدول أعمال السياسة التركية. فاللاجئون هم كبس الفداء الأمثل في أوقات الأزمات. ويستخدم السياسيون هذه القضية لإعادة توجيه غضب الناس نحو اللاجئين بدلاً من إلقاء اللوم على السياسيين الذين لم يتمكنوا من معالجة مشاغلهم.

ديلان أكايير، ناشط في المجتمع المدني،
تركيا

وتصاعدت كراهية الأجانب حتى أدت إلى العنف، وتعرض اللاجئون للتهديد بالترحيل إلى سوريا، ويشمل ذلك الانتقام من بعضهم لتعبيرهم عن رأيهم على. وفي الوقت نفسه، صدّت الحكومة الهاربين من حكم طالبان الدينية في أفغانستان. وفي سباق سياسي نحو القاع، يتنافس السياسيون المعارضون على من لديه الموقف الأكثر صرامة بشأن الهجرة، وقد تفاقم الوضع بشكل أكبر مع الزلزال المدمرة التي تعرضت لها سوريا وتتركيا في فبراير ٢٠٢٣، حيث كان النازحون في شمال سوريا من بين الأكثر تضرراً، وكانوا يكافحون من أجل الحصول على المساعدة.

تركيا: استهداف اللاجئين في تصاعد
لكرامة الأجانب

اللجوء في المملكة المتحدة: رحلة بلا عودة إلى رواندا



كوبا: لماذا الهروب من الجنة؟

قد تبدو حرب روسيا على أوكرانيا مصدر قلق لشمال الكورة الأرضية عموماً. هذا أحد التفسيرات لأنمط تصويت الأمم المتحدة على القرارات المتعلقة بروسيا، والتي شهدت إدانة أكثر اتساقاً لبوتين من قبل دول شمال العالم أكثر من دول الجنوب.

ولكن الصراع يتتجاوز حدود أوروبا بكثير. فقد لعب مرتزقة من مجموعة فاغنر، وهي منظمة غامضة يرأسها عضو الدائرة الداخلية لبوتين يغيني بريجوزين، دوراً متزايداً ليس فقط في أوكرانيا، ولكن أيضاً في العديد من البلدان الإفريقية. منذ بدء حرب أوكرانيا، كثفت روسيا هجومها الدبلوماسي في إفريقيا، وهو ما قد يكون عاملاً في عدم استعداد العديد من الدول الإفريقية لإدانة الغزو.

ولا شك أن موجة التمرد الجهادي المستمرة في جميع أنحاء منطقة الساحل تُعرّض حياة الناس للخطر، وتجلب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتشريد الكثرين. في البداية تحولت الحكومات إلى فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، لتوفير قوة مسلحة. وفي مالي، حيث اندلع التمرد لأول مرة في عام ٢٠١٢، تم استعادة الأرضية التي يحتلها الجهاديون، لكن الصراع ظل مستمراً وأمتد إلى البلدان المجاورة. وبمرور الوقت، ازداد الاستياء من دور القوات الفرنسية، ومن قوات الأمم المتحدة بدرجة أقل.

وفي مالي، أدى انقلاب عسكري في أغسطس ٢٠٢٠، أعقبه الإطاحة بالنظام الانتحالي الذي رأسه مدنيون في مايو ٢٠٢١، إلى رحيل فرنسي. وتدھورت العلاقات بين الحكومتين، وغادرت آخر قوات فرنسية في أغسطس. وتدخلت قوات فاغنر. ولأن المجموعة غامضة للغاية، فمن الصعب تقدير عدد الذين تم نشرهم، وأصر

وقد أظهر عام ٢٠٢٢ أننا في عالم الهجرة. سيبقى الناس في حالة تنقل لأن الأزمات المتعددة التي تقتلعهم ستستمر في الحدوث. لكن السياسات التي تنكر هذه الحقيقة ما زالت مهيمنة، وتسعى الدول إلى تعزيز وسائل الدفاع بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

يتناقض الترحيب الحار الذيحظى به بشكل رئيسي الأوكرانيون، حتى من قبل القادة اليمينيين الذين اعتادوا تأجيج كراهية الأجانب من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وعادة ما يتم ذلك بشكل حاد، مع الافتقار إلى الصيافة المقدمة للآخرين. لكن عندما أثبتت دول الاتحاد الأوروبي قدرتها على الاستجابة بفعالية وبشفافية للأزمة الهجرة، أوضحت أن العداء تجاه المهاجرين غير البيض وغير المسيحيين ليس خياراً لا مفر منه، بل هو خيار سياسي واعٍ.

اللاجئون الأوكرانيون: هل تسود الرحمة على التعامل؟

تعامل النخبة السياسية مع الهجرة على أنها مشكلة يجب السيطرة عليها، وظاهرة تهدد رفاهية وقيم بلداننا، وبالتالي يجب إيقاف ذلك بأي ثمن. والحقيقة مختلفة: الهجرة لن تتوقف، ولن تؤدي محاولات وقفها إلا إلى مزيد من المعاناة للمهاجرين الذين يرون عبر نقاط التفتيش.

أعضاء فريق سوليداريتي ويلز، إسبانيا

يسود القلق المُسيّس من الهجرة في جميع أنحاء أوروبا، والأراضي الإسبانية في المغرب هي بؤرة توتر آخر، حيث يتجمع فيها الناس لمحاولة دخول أراضي الاتحاد الأوروبي، وقد توفي العديد من الأشخاص هناك أثناء محاولة العبور الجماعي في يونيو الماضي، الأمر الذي يسلط الضوء على مخاطر اتباع نهج يدفعه البحث عن الأمان للتمكن من الهجرة، وعدم المسائلة عن انتهاكات الحقوق.

المهاجرون يدفعون الثمن المميت لنهج إسبانيا القاسي

ولا تزال الهجرة قضية سياسية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. وفي عام ٢٠٢٢، تجاوز عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الحدود حوالي ٢,٧٦ مليون مهاجر، وهو ما يحطّم الرقم القياسي السابق بأكثر من مليون مهاجر. وتعزى هذه الزيادة بنسبة كبيرة إلى الفنزويليين، يليهم الكوبيون والنيكاراغويون، مما يوضح كيف يمكن أن يكون القمع السياسي محركاً للهجرة. وقد وصل الفنزويليون بأعداد كبيرة لدرجة أنها فرضت تغيير السياسة، فقد أصبح من الممكن الآن منعهم تصاريح مشروعية ومحدودة المدة لدعواه الإنسانية، ولكن ليس للمواطنين الآخرين.

اللاجئون السوريون والفنزويليون: وجهان لنفس الأزمة



المجلس العسكري في مالي على أن الضباط الروس يلعبون فقط دوراً استشارياً، لكن روايات شهود العيان تشير إلى أنهم متورطون في صراع نشط. ومن الواضح أيضاً أن المدنيين مستهدفون. وفي الوقت نفسه، يستمر التمرد في التقدم، حيث تشير الدراسات إلى أن تجربة انتهاكات الحقوق من قبل قوات الأمن تُعد محركاً رئيسياً في تجنيد المتطوفين.

ولا توجد مسألة بشأن هذه القوات، التي تُتهم بارتكاب فظائع، لا سيما في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تعمل الجماعة منذ فترة طويلة. علاوة على ذلك، تستخرج قوات فاغنر الثروة المعدنية - التي تدفع غالباً بالذهب أو النفط - مما يصرف الموارد عن التنمية ويسلمها إلى الكرملين.

من ناحية أخرى، يعارض الكثيرون وجود القوات الفرنسية في مالي وعدة دول أخرى في المنطقة. وكانت هناك العديد من الاحتجاجات المناهضة لفرنسا، ولوح الناس بالأعلام الروسية. كان المحتجون غاضبين من دور فرنسا الاستعماري، ويررون أيضاً أن قواتها غير فعالة. وقد تأثرت الآراء بحملة تضليل مؤيدة لروسيا أطلقت في مالي ودول أخرى في الساحل.

وبالنسبة للحكومة العسكرية في مالي، فإن التغيير هو وسيلة مقاومة الضغط للتنحي. لقد أدانت فرنسا الانقلاب، بينما من الواضح أن روسيا لا تدعوه إلى الديمقراطية. لا يوجد أي مظهر من مظاهر الديمقراطية في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبوركينا فاسو في مسار مماثل بعد انقلابين في عام ٢٠٢٢. وفي يناير ٢٠٢٣، أمر المجلس العسكري أيضاً القوات الفرنسية بالمخادرة.

وقد تحدث بعض قادة المجتمع المدني في دعم الابتعاد عن فرنسا. لكن العلاقة بين احتضان مالي لفاغنر وإنكار الديمقراطية اتضحت في نوفمبر، عندما حظر المجلس العسكري أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تتلقى



متظاهر يحمل لافتة كتب عليها: "انصرف أينما الجيش الفرنسي الإجرامي"، في احتجاج على الوجود العسكري الفرنسي في نيامي، النiger، 18 سبتمبر 2022.

تصوير بورقية حماة/ وكالة الصحافة الفرنسية عبر جيتي إيجيس

وميامار أيضاً موطن لصراع منسي. فقد شهد شهر فبراير ٢٠٢٣ مرور عامين على الانقلاب العسكري. وكان الحكم العسكري دموياً، حيث تم إعدام النشطاء المدافعين عن الديمقراطية وقتل المدنيين في الغارات الجوية وال الحرب البرية بين الجيش والتمرد المسلح الذي انضم إلى الميليشيات العرقية. وقد نزح أكثر من مليون شخص، وسُجن العديد من أفراد المجتمع المدني، إلى جانب الصحفيين والسياسيين المعارضين، وذلك بعدمحاكمات غير عادلة في المحاكم العسكرية في أغلب الأحيان. وهناك ما يقرب من ١٤,٠٠٠ سجين سياسي، وي تعرض المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة. وقد اضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى تعليق عملها هناك.

وتري الحركة الديمocratية في ميامار أن المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية، المعروفة باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا، قد خذلتهم. وتواصل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جمع أدلة على الفظائع، وفي ديسمبر الماضي، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يدين انتهاكات الجيش لحقوق الإنسان. وقد فرضت بعض الدول عقوبات، لكن لم يتم تطبيقها على شركة النفط والغاز الأساسية المملوكة للدولة، وما زالت العديد من الدول تواصل التعامل مع النظام.

لذلك فقد استهدف ضغط المجتمع المدني الدولي بشكل متزايد الشركات التي تتعاون مع تلك الشركات التي يسيطر عليها الجيش، وسحب البعض استثماراتهم، لكن هذا أدى إلى تسليم بعض الأصول الرئيسية، ولا سيما شبكة الهاتف المحمول التي كانت تملك الحكومة النرويجية أغلبيتها، إلى حلفاء عسكريين، مما أشار إلى أهمية الحاجة لسحب الاستثمارات بشكل مسؤول، وخاصة من قبل شركات الوقود الأحفوري التي تواصل جني أرباح هائلة من خلال التعاون مع النظام الملطخ بالدماء.

إنسانية. ويحتاج أكثر من نصف سكان أفغانستان إلى مساعدات إنسانية، بينما يواجه نحو ٢٠ مليون شخص الجوع الشديد. لكن عدم وجود تعهدات استجابةً لنداء عاجل من الأمم المتحدة للمساعدات كان علامة على أن الأزمة تراجعت عن الرadar العالمي. ورغم فرض عقوبات اقتصادية للضغط على النظام لتحسين سجله في مجال حقوق الإنسان، إلا أن الآثار الإنسانية كانت أشد وطأة على أفراد الناس وأكثرهم استبعاداً، ممن فيهم النساء والفتيات اللائي يتعرضن بالفعل لأسوأ أشكال القمع.

ويتمثل أحد محاور الدعم في تجميد الحكومة الأمريكية لأصول البنك المركزي الأفغاني، والتي تم تحويلها مؤخراً إلى صندوق سويسري. ويطالب المجتمع المدني بالإفراج الكامل عنها، وبمزيد من المساعدات الدولية. وتتحمل دول شمال الكورة الأرضية التي احتلت أفغانستان قبل انسحابها المسؤولية خاصة، ويجب أن تسترشد بأصوات المجتمع المدني الأفغاني، في البلد وفي الشتات، للتخفيف من المعاناة الإنسانية، بالإضافة إلى الضغط على طالبان للتراجع عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

يتلقى الشعب الأفغاني بأكمله عقاباً جماعياً بسبب العقوبات المفروضة على الدولة الأفغانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بجد للتمييز بين الجزاءات المحددة الأهداف التي تركز على الأفراد داخل حركة طالبان، وبين المشاريع التي تケفل للأفغان فرصة للبقاء على قيد الحياة.

أراش أزيزادا، أفغان من أجل
غدٍ أفضل

تجميد أصول أفغانستان وأزمة
شتاء تلوح في الأفق

دعماً فرنسيّاً، في رد واضح على تعليق فرنسا المساعدات للحكومة. وقد أثر ذلك على قدرة المجتمع المدني على تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين من النزاع، وأضعف كذلك الرقابة على الحكومة.

وفي فبراير ٢٠٢٣، جاءت علامة مشؤومة أخرى مع طرد رئيس قسم حقوق الإنسان في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بسبب اختياره لشهاد المجتمع المدني على انتهاكات الحقوق.

يجب أن يكون المجتمع المدني قادرًا على القيام بأدوار مناسبة، على الأقل ليكون هناك نقاش ديمocratic حول دور القوات الروسية، ومراقبة انتهاكات الحقوق ومناقشة البديل الأممية المستدامة.

المجتمع المدني في خضم الخلاف بين
مالي وفرنسا

بوركينا فاسو: الانقلاب الثاني يُضعف
الأمل في الديمقراطية

بعيداً عن الأنظار: الأزمات التي تم
تجاهلها

هناك العديد من الصراعات والأزمات الأخرى المعرضة لخطر النسيان في ضوء حرب أوكرانيا، على الرغم من أنها كلها كانت بمثابة أحداث غيرت حياة أولئك الذين اضطروا إلى تحملها.

فلم تتسبب سيطرة طالبان على أفغانستان في كارثة حقوق الإنسان فحسب، بل تسببت أيضاً في أزمة

مقالات تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما زاد من حدة التوترات. المدنيون يدفعون الثمن غالباً، فقد تم الإبلاغ عن مقتل حوالي 300 شخص في واحدة من أسوأ هجمات حركة ٢٣ مارس في نوفمبر، بينما يُقدر عدد الذين شردوا بحوالي خمسة ملايين شخص.

الحربيات المدنية الأساسية ضحية أيضاً. وتوجد حالة حصار في محافظتين شرقيتين منذ مايو ٢٠٢١. استخدمت الدولة القوة المفرطة لمواجهة الاحتجاجات، واعتنقلت العديد من نشطاء المجتمع المدني والصحفيين والسياسيين المعارضين، ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً قبل الانتخابات المقررة إجراؤها في ديسمبر ٢٠٢٣.

وفي ظل الغضب والإحباط من انعدام الأمن، انضم الكثيرون إلى الاحتجاجات المناهضة لرواندا والأمم المتحدة، وهناك تواجد لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من عقدين، ولكن مثلما هو الحال بالنسبة للقوات الفرنسية في منطقة الساحل، يرى الكثيرون أنها غير فعالة، واتهمت بقتل المدنيين. وقد تحولت الاحتجاجات ضد قوات الأمم المتحدة إلى أعمال عنف في يوليو، وأسفر ذلك عن مقتل 63 شخصاً على الأقل.

وحركات المجتمع المدني جزء من الاحتجاجات، لكنها تندد أيضاً بانتهاكات حكومتها للحقوق وعدم حمايتها. وتطالب بقوات خاصة للمساءلة محلياً تدعم حقوق الإنسان بشكل حاسم ولا تستخدم العنف ضد المدنيين. إن الإهمال المستمر من قبل الدول الديمقراطية يمكن أن يفتح المزيد من الأبواب أمام تأثير الأنظمة الاستبدادية، بما في ذلك الصين وروسيا، مع أسعار مغربية للموارد المعدنية. ويتعين على الدول التي أقامت علاقات حميمة مع رواندا متجاهلة انتهاكاتها لحقوق الإنسان أن تتوقف عن تجاهل دورها الواضح في إشعال الصراع بالمنطقة.

ستأتي ستكون على الأرجح من الولايات المتحدة، التي لها تاريخ بائس من التدخل في هايتي. وقد اجتمع المجتمع المدني لاقتراح عملية تشاورية انتقالية لمعالجة الأزمة وتطوير الديمقراطية، ومن ثم يجب أن تسترشد أي استجابة دولية بالأصوات المحلية.

ليست لدى هنري شرعية للدعوة إلى أي تدخل عسكري. يمكن للمجتمع الدولي المساعدة، لكن ليس من اختصاصه أن يقرر إذا ما كانوا سيتدخلون أم لا. نحتاج أولاً إلى انتقال سياسي ملء عامي مع حكومة لها مصداقية. لدينا أفكار، ولكن في هذه المرحلة، نحن بحاجة لرؤية انتقال.

مونيك كليسكا، لجنة البحث عن حل هايتي للأزمة



يستمر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تسيطر قوة متمردي حركة ٢٣ مارس على أجزاء كبيرة من المنطقة الشرقية الغنية بالمعادن، وتشارك العديد من الجماعات المسلحة، بعضها مرتبط بدول إفريقية المجاورة، في صراع على الموارد. من الواضح أن الحكومة الاستبدادية في رواندا تدعم حركة ٢٣ مارس، على الرغم من أنها لا تزال تذكر ذلك.

لقد تجدد الصراع مع تقدم حركة ٢٣ مارس، وأدت عملية السلام التي قامت بها جماعة شرق إفريقيا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في نوفمبر، لكن حركة ٢٣ مارس رفضته واندلع القتال مرة أخرى في الشهر التالي، وفي يناير ٢٠٢٣، أسقطت القوات الرواندية طائرة

أعتقد أن لا شيء يدوم إلى الأبد، وهذا أيضاً سوف ينتهي. سيضطر المجلس العسكري إلى الرحيل في وقت ما، وعلينا أن نواصل كفاحنا ببرؤية واضحة للمستقبل تتمحور حول حقوق الإنسان والديمقراطية. ونحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي حتى يرى أولئك الذين يكافحون على الأرض أحالمهم تتحقق في يوم من الأيام.

كياو وين، شبكة بورما لحقوق الإنسان، ميانمار



بعيداً عن الأضواء أيضاً، تتواصل الأزمة التي تبدو مستعصية في هايتي، فقد خرجت الأمور عن السيطرة منذ اغتيال الرئيس جوفينيل مويس في يوليو ٢٠٢١، وقد استغلت العصابات الإجرامية الفراغ السياسي، وسيطرت على أجزاء كبيرة من العاصمة، وروعت الجمهور من خلال حملة منهجية من الخطف بهدف الربح، كما يتعرض الصحفيون للهجوم من قبل العصابات وقوات الأمن على حد سواء.علاوة على ذلك، تعاني هايتي من أزمة غذائية تتسبب في معاناة نصف السكان تقريباً من الجوع الشديد، وقد تفاقمت آثار الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء بسبب قرار سحب دعم الوقود في سبتمبر، وأدى ذلك إلى موجة من الاحتجاجات وأعمال الشغب والنهب، وعندما احتلت العصابات محطة وقود رئيسية، أدى ذلك إلى توقف هايتي. وقد فر الكثيرون من البلاد، غالباً باستخدام طرق خطيرة للفرار. وفي أكتوبر دعا القائم بأعمال رئيس هايتي، أرييل هنري، الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدة أممية خارجية. لكن العديد من الهايتيين يشعرون بالقلق لأن أي قوات

كان المجتمع الدولي منافقاً، ودائماً ما أعطى احتياجاته الأولوية. ومن المؤسف أن الأحداث الأخيرة تقع في منطقة غنية بالمعادن في بلدنا. الكثير من الأشخاص الأقواء لديهم مصالح هناك ومستعدون لفعل أي شيء لحماية أنفسهم. هذا هو سبب معارضة عدد قليل جداً من البلدان لما يجري.

إسپار نغالوکی وسانکارا بن کارتوموا، لوتشا،
جمهوریة الكونغو الديمقراطية

جمهوریة الكونغو الديمقراطية:
الاحتجاجات المناهضة للأمم المتحدة
تندد بتعديق انعدام الأمن



مظاهرة لزيادة الوعي بالعنف ضد شعب الأمهرة في منطقة أوروميا الإثيوبية. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 30 يونيو 2022.

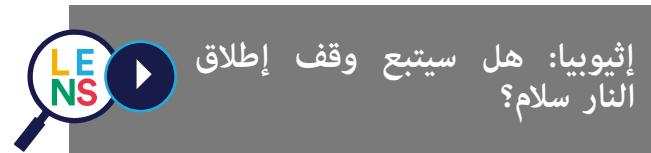
تصوير جيه كونتيس / جيتي إيجيس

عاني الفضاء المدني كذلك، فقد كانت هناك حملة سجن جماعي لأهل تيغراي، وبيدو أنهم سُجنوا لأسباب عرقية بحتة، كما تم فرض إغلاق الإنترنت واستهدف

الصحفيون دائمًا، بينما كانت الحكومة تحاول السيطرة على تداول المعلومات، وتعرض العديد من الصحفيين للمضايقات، وتم اعتقال العديد منهم وطرد العديد من الصحفيين الأجانب، كما تم حظر بعض منظمات المجتمع المدني الدولية التي تقدم المعونة الإنسانية.

وسرعت الحكومة إلى الحد من الرقابة الدولية، وذلك بعد أن وجدت مراقبة الأمم المتحدة أدلة على ارتكاب جرائم يوجب القانون الدولي، لكن من المحتمل أن يكون هذا تقليلاً من حجم الانتهاكات الحقيقية. ورفضت الحكومة التعاون مع لجنة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تأسست في عام ٢٠٢١ بعد مناصرة المجتمع المدني.

لا يزال هناك استياء كبير لا يقتصر على إقليم تيغراي وحده، بل يشمل جميع أنحاء إثيوبيا ذات الهويات والاهتمامات العرقية والإثنية المختلفة. يجب ألا تسعى الحكومة الفيدرالية إلى فرض عدالة المنتصر، بل عليها أن تستثمر في المصالحة. هذا يجب أن يشمل الانفتاح والمساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبت، بما في ذلك من قبل الحكومة المركزية والقوات الإريترية المتحالفه معها. وانعدام الثقة يعني أن للمجتمع الدولي دوراً رئيسياً يؤديه. لكن إثيوبيا بمتابة أزمة أخرى أهملتها الدول القوية والهيئات الدولية، فعمل لجنة الأمم المتحدة - على سبيل المثال - يفتقر إلى الموارد، والآن عليهم أن يأخذوا السلام على محمل الجد.



إثيوبيا: هل سيتبع وقف إطلاق النار سلام؟

المجتمع المدني طريق إلى السلام

وبصرف النظر عن وقف إطلاق النار في إثيوبيا، لم يتم حل أيٍّ من هذه النزاعات والأزمات عندما أفسح عام ٢٠٢٢ الطريق لعام ٢٠٢٣. حتى ما اعتقد بوتين بشقة أنه سيكون ضربة سريعة لأوكرانيا استمر أكثر من عام. تتطلب النزاعات والأزمات التي امتدت لسنوات عديدة استجابة ملتزمة من المجتمع الدولي، تحركها دوافع إنسانية مراعية لحقوق الإنسان تسترشد بالأصوات المحلية.

وقد تم الاعتراف مجدداً بالدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في عام ٢٠٢٢ منح جائزة نوبل للسلام للنشطاء والمنظمات في بيلاروسيا وروسيا وأوكرانيا، التي تعمل على دعم حقوق الإنسان في قلب الصراع. لكن مكافأتهم في بيلاروسيا وروسيا كانت اضطهاداً جديداً. لا يوجد تلخيص أفضل للفجوة بين الاعتراف بالمجتمع المدني اللازم وواقع قمعه.

وبالتأكيد لا توجد طريقة لحل الأزمة وبناء السلام وتعزيز المصالحة في غياب مجتمع مدني متعدد ومزود بالموارد الكافية، ولديه القدرة على العمل في ظروف يتم فيها احترام الحيز المدني بدلاً من تقييده. لقد حان الوقت لتعلم هذا الدرس.

٣ أفكار للعمل

١ في جميع أنحاء العالم، تتسبب الصراعات في دمار يمكن تجنبه على نطاقٍ هائل، له تكاليف اقتصادية وبيئية واجتماعية وبشرية هائلة. يجب على المجتمع المدني مواصلة الدعوة والحملة ضد العسكرة وإثارة الحروب وتنكيف مبادرات بناء السلام وحل النزاعات.

٢ يُشكل توثيق جرائم الحرب وجمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان حجر الأساس للجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. ويجب على المجتمع المدني الاستمرار في التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان في جمع الأدلة، ويجب على المنظمات الدولية الالتزام بالعمل مع المجتمع المدني لتوثيق الانتهاكات بغية المقاضة.

٣ لطالما دفع المجتمع المدني عن المهاجرين واللاجئين والمشردين، بسبل منها توفير الخدمات الأساسية والدفاع عن الحقوق. ويجب عليه أن يبحث الدول على احترام اتفاقية اللاجئين لعام ١٥٩١ ويساهم في وضع معايير دولية جديدة تعترف بحقيقة الهجرة وحقوق المتنقلين.

التبعة من أجل العدالة الاقتصادية





لأولئك الأسوأ حالاً أو الاستثمار في البدائل؛ لذلك احتاج الآلاف، وفي مقدمتهم الطلاب، مما أدى إلى ردود فعل عنيفة من قبل قوات الأمن.

ويجب إلغاء دعم الوقود تدريجياً في جميع أنحاء العالم للحد من الأضرار المناخية، ولكن الانتقال يجب أن يكون عادلاً ولا يعرض الناس للخطر. ولم يكن هناك ما يدل على مثل هذا التفكير في إندونيسيا. ومنذ ذلك الحين، أقرت الحكومة قانوناً جنائياً رجعياً جديداً يمنحها صلاحيات أقوى لقمع الاحتجاجات.



إندونيسيا: احتجاجات على أسعار الوقود ضد تسلط الحكومة

لطالما فازت الاحتجاجات التي اندلعت بسبب الصراع الاقتصادي بامتيازات، لكنها لم ترق إلى مستوى التغيرات الكبيرة المطالب بها. واستغلت الاحتجاجات التي اندلعت في بنما في يونيو بسبب ارتفاع الأسعار سنوات مشحونة بالغضب من الحكومات المتعاقبة بسبب الفساد وانعدام المساواة الاقتصادية والخدمات العامة السيئة، مما يكذب سمعة البلاد باعتبارها ناجحة اقتصادياً. ونجحت أسباب من الاحتجاجات التي قادتها مجموعات المعلميين في تحديد سقف للأسعار،

الأجور وحقوق العمال. وأثبتت الحكومات مرة تلو الأخرى أنها غير قادرة في الغالب على التخفيف من حدة الغضب، وبدلاً من ذلك، تختار القمع العنيف في كثير من الحالات.

ويترك عام من الصراع الاقتصادي الحكومات والشركات الكبرى في مواجهة مسألة متعددة. ومن الواضح أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي، القائم على تنظيم منخفض للوائح التجارية وتكون الثروات للنخبة لا يناسب الكثيرين. وينبغي أن تثير الأزمة الأخيرة تحقيقاً جديداً بشأن من الذي تخدم الترتيبات الاقتصادية مصالحه؟ وكيف يمكن إعادة توزيع القوة الاقتصادية، على الصعيد العالمي وداخل الدول؟

احتجاجات حول العالم

في ظل الغضب العام من ارتفاع الأسعار، غالباً ما تكون الإجراءات الحكومية التي تبدو صماء أو تهدد بزيادة تفاقم الوضع هي الشرارة التي تشعل نيران الاحتجاجات، مما يشير إلى أن الحكومات كانت بعيدة كل البعد أو غير مبالية.

وكان هذا هو الحال في إندونيسيا، حيث اندلعت الاحتجاجات بسبب خفض دعم الوقود في سبتمبر. وقد تم اتخاذ هذا القرار دون تشاور، وبدون مخصصات

ارتفاع أسعار الغذاء والوقود يدفع الناس إلى حافة الهاوية في جميع أنحاء العالم، ويجبرهم على النزول إلى الشوارع. وعلاوة على الآثار المستمرة للجائحة، لعبت حرب روسيا على أوكرانيا دوراً رئيسياً، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الغذائية الأساسية مثل القمح وزيت الطهي، وهي الصادرات الرئيسية لكل من روسيا وأوكرانيا. ونتيجة لذلك، تم توثيق أكثر من 12,500 احتجاج في عام 2022 في 148 دولة في جميع مراحل التنمية الاقتصادية.

عادة ما يلوم المتظاهرون الحكومات ويدعونها إلى حمايتهم من آثار ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي العديد من السياقات، أدى الغضب من الظروف الاقتصادية إلى زيادة الشكاوى الموجوحة منذ فترة طويلة بشأن البطالة، وتدني الأجور، وممارسات العمل الاستغلالية، والتفاوت الاقتصادي، وثروة النخبة المتنامية باستقرار، والفساد، وسوء الإدارة، والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية. وبالنسبة للكثيرين الذين يكافحون من أجل العيش، ويشعرون بالإحباط بسبب غياب الفرص الاقتصادية وإجبارهم على العيش بأقل قدر من الأمان الاجتماعي وسوء الخدمات العامة، كان ارتفاع الأسعار هو نقطة التحول. وإلى جانب الاحتجاج في الشوارع، اتخذوا إجراءات جماعية في العديد من الأماكن في شكل إضرابات وحملات نقابية للمطالبة بزيادات في

الحياة الاعتيادية، مع حدوث انقطاعات طويلة في التيار الكهربائي وعدم توفر وجبات الطعام. ووصل التضخم إلى مستويات قياسية وانهارت العملة. لا عجب أن الكثيرين خرجن إلى الشوارع في أشهر من الاحتجاجات وحدّت الحركة عبر خطوط الانقسام المعتادة في البلاد.

تمثل هذه الاحتجاجات، التي يقودها بدرجة كبيرة الشباب والطلاب، صحوة سياسية لمختلف فئات أمتنا. شارك العديد من النساء وكبار السن ومجتمع الميم عين+ والمحامين ورجال الدين والفنانين والأشخاص المعروفين في الاحتجاجات. وأثروا روح التحدي والمقاومة والشجاعة والإبداع التي أطلقها الشباب على نطاق غير مسبوق.

روكي فرناندو، ناشط في مجال حقوق الإنسان، سريلانكا

وتجددت ضغوط الاحتجاج عندما استقال الرئيس راجاباكسا في يوليو. ولكن بدلاً من تلبية مطالب المحتجين، والمتمثلة في دستور جديد له ضوابط وموازين مناسبة لمحاسبة الزعماء السياسيين، كل ما حصلوا عليه هو رئيس جديد، رانيل ويكريسينجي، منشق من النظام القديم ويواصل ممارسة الأساليب الوحشية، فقد قام بفرض حالة الطوارئ ومنح قوات الأمن صلاحيات إضافية لقمع الاحتجاجات واعتقال المعارضين. وكانت النتيجة حملة قمع عنيفة أدت إلى العديد من الاعتقالات، ومارست التعذيب، بينما استمرت المطالبة ببداية جديدة.

سريلانكا: التغيير لا يرقى إلى مستوى مطالب المحتجين

موريسيو ألاركون، مؤسسة المواطنة والتنمية، إيكوادور

إيكوادور: هل انتهت الاحتجاجات أم فقط عُلقت؟

أما في غانا، فقد أدت الظروف الاقتصادية المتدهورة إلى ظهور مجموعة احتجاجية جديدة، أراس غانا. ومثلما هو حال إندونيسيا وبنما، تتسم سمعة البلاد الدولية بالاستقرار الاجتماعي والسياسي نسبياً. لكن مع ارتفاع معدل التضخم إلى 37 في المائة ومعاناة ثلث المواطنين دون الثلاثين من البطالة، عاش الكثيرون على حافة الفقر، حتى قبل أن تطبق الحكومة ضرائب جديدة، مثل فرض رسوم على التحويلات المالية الإلكترونية. وتسببت الضريبة في حدوث احتجاجات في يونيو، وأثار ارتفاع أسعار الغذاء مزيداً من الاحتجاجات في نوفمبر. وقد نتجت عن احتجاجات يونيو تقارير بوقوع إصابات متعددة في الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، حيث لجأت الشرطة إلى استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وخراطيش المياه.

سريلانكا في حالة انهيار

كانت الأزمة الاقتصادية على المحك في سريلانكا على أي حال، وكان الشعب يعرف من المسؤول. وكان الرئيس غوتابايا راجاباكسا يُقيد المعارضة بشكل منهجي، وألغى الضوابط المفروضة على سلطته، مما سمح له باتخاذ قرارات اقتصادية استبدادية بشكل متزايد، من ضمنها مجموعة من مشاريع البنية التحتية المملوكة بالديون. وأدى الحظر المفاجئ على الأسمدة الكيماوية في عام 2021 إلى أزمة غذائية في عام 2022. وتوقفت

لكن القضايا الأكبر، مثل عدم الاستثمار في التعليم بشكل منهجي، ظلت دون معالجة. ويمكن توقع مزيد من السخط إذا استمرت النخب السياسية في إهمال المشاكل القائمة منذ وقت طويل.

كانت القضايا العاجلة هي المحفز للاستياء الاجتماعي من المشاكل الهيكلية. وأدى ذلك إلى احتجاجات حول قضايا مثل الصحة والتعليم والفقير وإنعدام الأمان الغذائي.

إيلين إن جي فابريغا، غرفة التنمية الاجتماعية في بنا

بنما: بعد الاحتجاجات، هل ستفي الحكومة بوعودها؟

وأثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود في الإيكوادور إضاراً وطنياً قادته حركات السكان الأصليين مما أدى إلى إحداث توقف في يونيو. ووقدت أعمال عنف من الجانبيين، ولم تنتهِ الاحتجاجات إلا بعد أن وافقت الحكومة على تلبية عدة مطالب، مثل خفض أسعار الوقود وفرض قيود على عمليات التعدين. لكن الحكومة لديها تاريخ من التراجع عن وعودها، وحدوث مزيد من الاحتجاجات أمر مؤكد إن لم تقدم أداءً أفضل هذه المرة.

نشأت الاحتجاجات في حالة من الأزمة الوطنية، وأزمة اقتصادية، وإنعدام الأمن، وأزمة تشغيل، استمرت لعدة سنوات. في عمليات التعبئة السابقة، لم تستجب السلطات لمطالب الحركات الاجتماعية، ولا سيما مطالب السكان الأصليين. وأدى الإرهاق والاستنزاف إلى انتفاضات ومظاهرات جديدة.

آثار الحرب في جميع أنحاء أوروبا

وأدّت تداعيات الحرب في أوكرانيا، في جميع أنحاء أوروبا، إلى احتجاجات مع اقتراب فصل الشتاء. وفي نوفمبر خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في ألبانيا لللاحتجاج على ارتفاع تكلفة المعيشة، إضافة إلى الفساد الحكومي.

اشتدت التحديات بشكل خاص في مولدوفا، وهي دولة تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي الرخيص والبنية التحتية للكهرباء من الحقبة السوفيتية عبر الحدود في أوكرانيا. وهذا جعلها عرضة لقرار روسيا بخفض إمدادات الغاز، وغاراتها الجوية على شبكة الكهرباء الأوكرانية.

في عام 2021، أغضب المولدوفيون روسيا بانتخاب حكومة موالية لأوروبا، وطرد السياسيين الفاسدين الموالين لروسيا. واتهمت الحكومة الجديدة روسيا بشن "حرب هجينة". عندما ظهر الآلاف في سبتمبر، دعا الكثيرون إلى الحفاظ على علاقات أكثر ودية مع روسيا لتخفيض الضغط الاقتصادي. ونظم حزب المعارضة الرئيسي المؤيد لروسيا مسيرات يقودها محتج مُدان في المنفى يسعى للاستفادة من القلق الشعبي العميق بشأن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وفي فبراير 2023، استقالت الحكومة، وألقت باللوم على الأزمة الناجمة عن العدوان الروسي.

وكانت هناك قضايا مماثلة في جمهورية التشيك في سبتمبر، احتج فيها نحو 70 ألف شخص نتيجة التقارب بين أحزاب اليمين المتطرف واليسار المتطرف. وكما حدث في مولدوفا، طالب المنتظاهرون باستقالة رئيس الوزراء المولالي لأوروبا وتحويل السياسة نحو الحياد، وإنها العقوبات المفروضة على روسيا، والتوصل إلى اتفاق جديد بشأن إمدادات الغاز. وحمل بعض المحتجين



أشخاص يحتجون على الحكومة خارج مكتب رئيس الوزراء إيدي راما في تيرانا، ألبانيا، 12 نوفمبر 2022.

تصوير فلوريون جوجا/ روپرٹز عبر جالو إيماجيس

وأندلعت أعمال عنف من الجانيين خلال احتجاجات وقتل العديد من المدنيين وضباط الشرطة في أعمال العنف الاحتجاجية، حيث أفادت التقارير بأن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية. ومرة أخرى، يدلل من الاعتراف بمخاوفهم المشروعة، شوهدت الحكومة سمعة المتظاهرين بصورة متكررة ووصفوا الاحتجاجات بالأعمال الإرهابية.

آثار الرد مخاوف بشأن الطريقة التي يتم بها تدريب الشرطة على التعامل مع الاحتجاجات.
ومجتمع الشرطة مع الجماعات المعنية لإيجاد طريقة لتنظيم الاحتجاجات في المستقبل. هناك مخاوف مشروعة من أنه بالنظر إلى تاريخ سيراليون الحديث من العنف وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والصعوبات الاقتصادية، يمكن أن تخرج الاحتجاجات بسهولة عن نطاق السيطرة ويصعب التعامل معها.

أندرو لافالي، معهد إصلاح الحكومة، سيراليون

سيراليون: هل سيتم تعلم الدروس من أعمال العنف في الاحتجاجات؟

طالما احتشد اللبنانيون ضد احتلال الحكم والفساد والاقتصاد الفاشل الذي يجعل الكثيرين يكافحون لتأمين الأساسيات، وشهد لبنان حالات من العنف ضد المتظاهرين. وفي إحدى الحالات، اعتدى أفراد من الجيش وشرطة مكافحة الشغب على أستاذة جامعيين أثناء اعتصام احتجاجي.

طالب الاحتجاجات بتغيير سياسي واجتماعي أعمق. وقد قامت العديد من الحكومات بتشويه المتظاهرين بزعم أنهم عملاء أجانب عازمين على إحداث اضطرابات، واختاروا إنكار الواقع المحلي للصراع الاقتصادي.

وفي كازاخستان، اندلعت احتجاجات نادرة في يناير، عندما سحبت الحكومة فجأة دعم وقود النقل. واستمرت التعبئة، وركزت على الفساد والفقر وعدم المساواة، حتى بعد أن أعادت الحكومة تحديد سقف للأسعار. رفضت الحكومة تأييد التغيير، وأعلنت أن الاحتجاجات هي أعمال إرهابية بتحريض أجنبي، واستخدمت القوة المفرطة ضدها، بمساعدة القوات الروسية. وأفادت التقارير بمقتل أكثر من 200 شخص وتم اعتقال عدد أكبر وإساءة معاملتهم. ولم تتم محاسبة أحد.

كازاخستان: مطالب التغيير الجذرية قوبلت باستجابة دامية

وانشر العنف الدامي في إيران، ليس فقط ضد **حركة حقوق المرأة** ولكن أيضًا ردًا على الاحتجاجات التي اندلعت بسبب خفض الدعم على الغذاء وانهيار مبني في شهر مايو. وبينما أشار المتظاهرون إلى القضايا الأعمق لسوء الإدارة والفساد، وصفتهم الحكومة، مثلما حدث في كازاخستان، بأنهم عملاء لقوى أجنبية، مما مكن القمع الدموي.

إيران: ارتفاع أسعار الغذاء يؤجج تجدد الاحتجاجات

لافتات توجّه رسائل مناهضة للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

ولم يكن هذا هو الاحتجاج الوحيد الذي يركز على حلف شمال الأطلسي، الذي أصبح أكثر بروزًا من الناحية السياسية مع تحرك فنلندا والسويد نحو الانضمام إلى الحلف. وقبل قمة حلف شمال الأطلسي التي عُقدت في إسبانيا في يونيو، احتشد أكثر من ألفي شخص ضد ما أطلقوا عليه "حرب حلف شمال الأطلسي على روسيا"، ولوح البعض بالأعلام الروسية.

أشارت كل هذه الحالات إلى احتمال استغلال الغضب الاقتصادي من قبل القوىرجعية. وقد يكون هناك المزيد من هذا في المستقبل، لا سيما إذا رأى الناس أن الإنفاق الاجتماعي الحيوي يخفي بينما تزداد الميزانيات العسكرية. ولكن بشكل عام، كانت الاحتجاجات المناهضة لحلف شمال الأطلسي متفرقة، وتم تضخيم المحتوى المناهض له في الاحتجاجات الاقتصادية بشكل منهجي من خلال آلية التضليل الروسية. وحاوت المعلومات المضللة، على سبيل المثال، إثبات أن مسيرة النقابات العممالية البلجيكية حول تكلفة المعيشة كانت احتجاجًا مناهضاً لحلف شمال الأطلسي.

أزمة حلف شمال الأطلسي المتزايدة

ردود فعل عنيفة

وبما أن ارتفاع تكاليف المعيشة أدى إلى احتجاجات، حتى في البلدان التي تعاني من قمع شديد نادرًا ما تحدث فيها، فإن عنف الدولة كان في كثير من الأحيان هو الرد التقليدي. كان هذا هو الحال خصوصًا عندما



نيجيريا: الطلاب يأملون في العودة إلى المدرسة

رد فعل قمعي

لأن النزاعات العمالية تحدت القوة الاقتصادية، حاولت الدول في كثير من الأحيان قمعها. ركز نزاع طويل في زيمبابوي على انخفاض رواتب المعلمين، وهو الأمر الذي دفع الكثيرين إلى ترك التعليم الحكومي. عندما بدأ إضراب وطني للمعلمين في فبراير، كان رد الحكومة هو تعليق أكثر من 135 ألف معلم بدون أجر.

جاء دور الممرضات في زيمبابوي للإضراب في يونيو بسبب ضعف الرواتب وظروف العمل، لكن في يناير 2023، ومع التخطيط لإضراب آخر، أقرت الحكومة قانوناً يحظر على العاملين الأساسيين في مجال الصحة الإضراب لأكثر من ثلاثة أيام.

كما اتخذت المملكة المتحدة خطوة مماثلة، ردًا على الإضرابات واسعة النطاق من خلال الإعلان عن قانون مقترن لإجبار العمال في العديد من القطاعات على مراعاة الحد الأدنى من مستويات الخدمة.

وعندما أضرب معلمو المجر في يناير، استعرضت الحكومة اليمينية المتطرفة قوانين الجائحة الشاملة لوضع حد لها. وفي سبتمبر، أقيل خمسة معلمين لارتكابهم أعمال عصيان مدني.

كانت القصة مماثلة في توغو عندما أضرب المعلمون في شهر مارس من العام الماضي. وأعلنت الحكومة أن الإضراب غير قانوني وطردت 137 مدرساً. وأعقبت إقالات أخرى إضراباً آخر في أبريل. واعتقل ثلاثة

مصابي التكبير، مما أدى إلى نقص الوقود على نطاق واسع. واستهدفت شركات النفط العملاقة إكسون وتوتال إنرجي، مثلها كمثل كل الشركات التي تستفيد من أرباح ضخمة بسبب الأزمة الأوكرانية، ودفعت للمساهمين أرباحاً ضخمة في حين عانى عمالها من ارتفاع الأسعار. وفي الترويج طرحت مطالب مماثلة من قبل عمال النفط البحريين المضربين في يوليو.

وفي سبتمبر، شهد إضراب وطني استمر يوماً واحداً في أوروجواي تحرك أكثر من مليون شخص ضد تخفيضات الأجور والسياسات النيوليبرالية. وفي نوفمبر شارك عشرات الآلاف في إضراب مماثل استمر يوماً واحداً أيضاً في اليونان. وفي إيطاليا، كان إلغاء القيود النيوليبرالية محور تركيز، فقد أضرب سائقو سيارات الأجرة في يوليو بسبب خطط لتحرير القطاع للسماح لشركات جديدة عدوائية مثل أوبر بدخول السوق.

وكانت نيجيريا موطنًا لإضراب استمر ثمانية أشهر من قبل محاضرين جامعيين، وقد انتهت بتقديم الحكومة بعض التنازلات مع ترك اهتمامها الرئيسي دون حل. وبسبب قلقهم من فقدان ما يقرب من عام من الدراسة، وبالرغم من أنهم رأوا أن مطالب المحاضرين مشروعة، بدأ الطلاب حركة تدعو العاجزين إلى العمل معًا، كما تدعى السياسيين لاعطاء الأولوية للحق في التعليم قبل انتخابات نيجيريا في فبراير 2023.

جعلنا كل من الحكومة الفيدرالية والاتحاد في مرحلة ما نشعر بأن تعليمينا لا يهم. في كل مرة يقوم فيها المعلمون بإضراب، أصبح متفرجين سلبيين، فقط ننتظر منهم أن يقرروا متى ينتهي الإضراب. كان علينا أن نذكرهم بأننا مهمون أيضًا، وأن تعليمينا ومستقبلنا على المحك.

بنديكتا شيسوم، طالبة وناشطة، نيجيريا

لقد ساءت الأمور في لبنان لدرجة أن الكثيرين اقتحموا البنوك لسرقة ودائعهم الخاصة، لقد دفعهم فرض ضوابط صارمة على رأس المال إلى مثل هذه الأعمال الياضنة، التي على الرغم من وجودها، هربت النخب السياسية والاقتصادية ثروات طائلة خارج البلد. ومن المؤكد أن المزيد من التعبئة من أجل التغيير المنهجي ستتم، بما في ذلك استبدال الطبقة السياسية، حتى في مواجهة القمع العنيف.

المودعون اللبنانيون يائسون لأن مدخراتهم جُمدت، ولا يمكنهم سحبها من البنوك. الطريقة التي يتعرضون بها لسوء المعاملة شائنة. إذا اشتكي أحد المودعين بصوتٍ عالٍ، يتصل موظفو البنك بالشرطة.

علاه خورشيد، جمعية صرخة المودعين، لبنان



لبنان: الشعب يهاجم البنوك

العمال ينشئون منظمات

وفي سياق اقتصادي قاس، اتخاذ العمال في العديد من البلدان إجراءات جماعية للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. كانت الإضرابات مرة تلو الأخرى وسيلة رئيسية يسعى العمال النقابيون من خلالها إلى تحسين قوتهم التفاوضية. العمال في قطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة كانوا ضمن الكثيرين الذين اتخذوا إجراءات.

في أكتوبر، حاصر عمال النفط الفرنسيون المضربون

يُعد هذا انتصاراً تاريخياً لحقوق العمال لحوالي 5,000 عاملة معظمهن من داليت، واللواتي يقعن في أسفل نظام الطبقات في الهند. هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في الهند، والوحيدة التي تغطي مصانع الغزل، وأول اتفاقية تتضمن حماية صريحة ضد التمييز الطبقي، وهي مشكلة تكشفت خلال الجائحة.

جيفا إم، نقابة تاميل نادو للنساج والعمل المشترك

مواجهة العلامات التجارية الكبرى

لقد بدأت التوترات في الشركات الكبيرة، فقد واصل عمال أمازون، الذين يبلغ عددهم الآن حوالي 1.6 مليون عامل على مستوى العالم، تحدي تدابير مناهضة النقابات التي اتخذتها الشركة بشكل مكثف من أجل اتخاذ إجراءات جماعية، وسعياً للحصول على الاعتراف بالنقابة. وشهد شهر أبريل انفراجة في نيويورك مع أول تصويت ناجح على الإطلاق للاعتراف بالنقابات من قبل عمال مستودعات أمازون. كما شهد العام العديد من الإضرابات بسبب الأجور وظروف العمل. وببدأ العمال إضراباً في سبعة مواقع في جميع أنحاء ألمانيا في مايو، كما شهد أحد المستودعات في المملكة المتحدة احتجاجات تلوح بالانسحاب في أغسطس احتجاجاً على عرض رواتب يبعث على السخرية. وفي واحد من أكبر أيام التخفيضات بالشركة في نوفمبر، احتجَ عمال المستودعات في أكثر من 40 دولة ونظموا إضرابات.

وحدثت قصة مماثلة في ستاربكس، مع ارتفاع الاعتراف بالنقابات في مئات الفروع الأمريكية. وفي نوفمبر، أضرب العمال في أكثر من مائة متجر من أجل تحسين

وكان هذا إنجازاً كبيراً لحملات المجتمع المدني، التي شملت الدعوة إلى حث الشركات على عدم استخدام القطن الأوزبكي حتى يتم القضاء على العمل القسري وعمل الأطفال. وستكون الخطوة التالية هي وقف العمل القسري في تركمانستان المجاورة.

لقد ظللنا مقتنيين بأهمية تركيز حملتنا على مطالب العمال المتضررين والمجتمع المدني وال الحاجة إلى الاسترشاد بالمراقبة المستقلة وإعداد التقارير. وتعلمنا أن الدفاع عن حقوق العمال وحقوق الإنسان هو سباق ماراتون وليس سباقاً قصيراً سريعاً.

أليسون جيل، العدالة العمالية العالمية - منتدى حقوق العمل الدولي

حملات المجتمع المدني تحقق انتصاراً على العمل القسري في أوزبكستان

تحقق انتصارات أخرى في الهند، حيث انتهى نزاع استمر عامين في فبراير مع موافقة من شركة شاهي للإصدارات، أكبر شركة ملابس في الهند، على دفع حوالي 4 ملايين دولار أمريكي في شكل أجور غير مدفوعة. واجه هذا المورد الرئيسي حملة دولية بسبب رفضه دفع الزيادات السنوية في تكلفة المعيشة.

وفي أبريل، تم التوصل إلى اتفاق دينديغول، الذي وافقت بناءً عليه شركة الملابس الكبرى، إيستمان إكسبروت، على القضاء على العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في مكان العمل، وذلك بعد محادثات مع النقابات ومجموعات الحملات وإتش آند إم، سلسلة المتاجر في الشوارع الرئيسية التي تزودها.

من قادة النقابات العمالية في أعقاب احتجاج طلابي للمطالبة بعودة المعلمين المفصلين. كما أدخلت الحكومة المزيد من القيود النقابية في قانون العمل.

أما في فانواتو، فقد رفضت السلطات الإذن بإضراب المعلمين في أوائل عام 2022 وقالت إن أي شخص يشارك فيه ستتم معاقبته.

وفي كمبوديا، قمعت الحكومة الاستبدادية بشكل منهجي الحركة النقابية التي كانت قوية من قبل. وخالل الجائحة، تم تسريح أكثر من 1300 عامل في شركة كازينو ناغا وورلد. وأعلن عدم قانونية إضراب بدأ في أواخر عام 2021 للمطالبة بإعادة الوظائف في إليهم تهم، واحتجز ثمانية مدة شهرين احتياطياً. وتعرض العمال للاعتداء والتحرش الجنسي.

كما جلب الدفاع عن حقوق العمال مخاطر كبيرة في بنغلاديش أيضاً. وفي فبراير، عندما تم فصل العديد من عمال الملابس، احتج الكثيرون عن طريق إغلاق أحد الطرق، وردت الشرطة بالعصي والقنابل الصوتية، مما أسفر عن إصابة 20 شخصاً على الأقل.

وفي بلدان أخرى، كان السلاح المفضل هو التشهير، حيث اتهم وزير العمل السلفادوري المشاركين في مسيرات يوم العمال العالمي في مايو بدعم العصابات الإجرامية.

حقوق العمال: الانتصارات الرئيسية

في عام 2022، حدثت لحظة تاريخية في أوزبكستان، حين تم الإعلان عن خلو صناعة القطن لديها من عمال الأطفال المنهجية والعمل القسري. وفي مرحلة ما، أُجبر ما يقدر بنحو مليون طفل ونصف مليون بالغ على معالجة الحصاد السنوي للبلاد.

الأجور وظروف العمل.

وفي كل من أمازون وستاربكس، يُدعى العديد من الأشخاص أنهم طردوا بحجج واهية انتقاماً من تنظيم الاضرابات، ويُزعم أن ستاربكس قد خصت منافذ نقابية بالإغلاق. وتبين أن ستاربكس انتهكت قوانين العمل برفضها الاعتراف بالنقابة بعد التصويت عليها في متجر في سياتل، بينما في نوفمبر، أمرت المحكمة أمازون بقراءة إشعار عام في منفذها النقابي في نيويورك يؤكد للعمال أنها «ستتوقف وتكتف» عن الأعمال الانتقامية.

كما بدأ العاملون في شركات أخرى، بما في ذلك شركة أبل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في تكوين النقابات بعد أن جعلت تجربة العمل في ظل الجائحة العديد من الناس يتساءلون عن الافتراضات القديمة حول ما يمكن لأصحاب العمل المطالبة به وما هو التوازن الصحي بين العمل والحياة. لا ينبغي أن تتوقع الشركات الكبيرة أن يسير كل شيء بطريقتها الخاصة بعد الآن.

نأمل أن تكون الجهود الشعبية التي يقودها العمال الذين سئموا من ظروف العمل الاستغلالية وغير العادلة قد أدت إلى دفعة نحو تغيير نوعي لتحسين ظروف العمال بأجر بالساعة، لتشمل الكرامة والاحترام في مكان العمل.

تيريزا هاس، عمال متحدون، الولايات المتحدة الأمريكية



كريستيان سمولز، رئيس اتحاد عمال أمازون، يشارك في احتجاج مؤيد للنقابات، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 5 سبتمبر 2022.

تصوير مايكيل إم سانتياغو/جيتي إيجابيس

عمال ستاربكس: شركاء في النجاح المشترك



كانت سبوتيفاي، المهيمنة في البث الصوتي، محور الجدل في عام 2022. وكانت واحدة من أكثر حلقات البودكاست ربحية في المنصة، تجربة جو روغان، قد اتهمت الشركة بمشاركة معلومات مضللة عن كوفيد-19- بصورة متكررة. وعندما هدد بعض الفنانين بسحب أعمالهم من المنصة، اتخذت الشركة خطوات لتوضيح ما يمكن اعتباره معلومات مضللة. لكن القضية أثارت التساؤل حول مدى مسؤولية المنصات الإلكترونية عن المحتوى الذي تشاركه عندما يكون له آثار ضارة. وتتحمل الشركات المهيمنة على السوق مثل سبوتيفاي مسؤولية خاصة عن التصرف المسؤول.



نحو عقد معاهدة عبر وطنية

أوضح العام مرة أخرى أن الشركات الكبيرة تحتاج إلى محاسبة، ولا يمكن تركها لتنظيم نفسها. العديد من انتهاكات الحقوق التي يعمل المجتمع المدني على تحديها ناتجة عن تصرفات القطاع الخاص غير الخاضعة للمساءلة ويتم تمكينها من خلال هيمنة الشركات الكبرى على صناع القرار السياسيين. وهذا هو السبب في أن المجتمع المدني سعى منذ فترة طويلة إلى وضع معاهدة دولية لإلزام الشركات الكبيرة بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

بدأت عملية وضع معاهدة في عام 2014 وعقدت جلسة التفاوض الثامنة في أكتوبر 2022. العملية غير محددة المدة، ولكن بما أن كل يوم بدون معاهدة هو يوم جديد من الإفلات من العقاب، فإن المجتمع المدني

التقارير بأن الإيرادات قد انخفضت بنسبة 40% في المائة حيث أوقف أكثر من 500 معلن إنفاقهم. وشهدت حرية التعبير المطلقة التي أعلنها ماسك ارتفاعاً كبيراً في خطابات الكراهية والمعلومات المضللة، مع سماحها لشخصيات اليمين المتطرف التي كانت محظورة من قبل بالعودة. شارك ماسك نفسه في نظرية مؤامرة يمينية متطرفة.

وتفككت أنظمة الوسطية، وتم تسريح العديد من الموظفين، بما في ذلك فريق حقوق الإنسان بأكمله، وتم حل مجلس الثقة والسلامة على توويتر، وهو مجموعة استشارية رئيسية مستمدة من المجتمع المدني. لكن من الواضح أن التزام ماسك بحرية التعبير كان مقيداً، ففي ديسمبر، وجد بعض الصحفيين الذين نشروا تقارير عن ماسك وتوويتر حساباتهم موقوفة مؤقتاً.

هناك أزمة تقنية جارية. لقد قامت الشركات الكبرى بتسريح أكثر من 70,000 موظف في العام الماضي. وهذا يعني قدرًا أقل من الاعتدال، وفرصًا ليزدهر التضليل وخطاب الكراهية. لكن الأمر يتعلق بأكثر من إلغاء الوظائف، فالمعلومات المضللة تتبعش لأن إثارة الجدل مفيدة للأعمال. الصراع يُعيق الأشخاص مشغولين. فقد تم تصميم اللوغاريتمات لتبت تيارات لا نهاية لها من المحتوى المتطرف بشكل متزايد يعزز المعتقدات القائمة لدى الأشخاص. هناك عدم تناغم بين الدور المهم الذي تلعبه منصات مثل توويتر في الخطاب العام والنقاش السياسي، وقدرة مالكي الشركات مثل ماسك على وضع القواعد وإعادة صياغتها. وهناك حاجة إلى نقاش بقدر أكبر من المعرفة حول كيفية حماية التعبير عبر الإنترنت مع الحماية من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.



وفي دول الشمال، استمر التقدم نحو تحقيق التوازن بين العلاقات والعمل من خلال دعوة المجتمع المدني إلى أسبوع عمل مدته أربعة أيام. وقد تم إجراء أكبر اختبار على الإطلاق لهذا المفهوم بالمملكة المتحدة في عام 2022، وذلك من خلال تجربة مدتها ستة أشهر للعمل مدة أربعة أيام في الأسبوع شملت 70 شركة. بعد ذلك قررت العديد من الشركات المشاركة جعل التغيير دائمًا. ووجدت معظم الشركات أن الإنتاجية إما زادت أو بقيت كما هي.

أوضح الاختلال في المعايير المجتمعية ومعايير مكان العمل الناتج عن جائحة كوفيد-19-
إمكانية وجود نماذج عمل مختلفة جدًا لكل من العمال وأصحاب العمل، وعزز الحاجة إلى إعادة التفكير في الأنماط القديمة الراسخة.

هازل غافينغان، فور داي ويك غلوبال



عمالقة الإنترن特 تحت الأضواء للتضليل
عندما يتعلق الأمر بمسؤولية الشركات، يكون هناك تركيز كبير على العلامات التجارية العملاقة في عالم التكنولوجيا.

فقد حظيت توويتر بأكبر اهتمام بعد استحواذ الملياردير إيلون ماسك عليها. لقد أثبتت نهجه غير التقليدي أنه مخِّز من الناحية المالية. ففي يناير 2023، أفادت

وقد يفتح القرار الباب أمام إنشاء هيئة ضريبية تابعة للأمم المتحدة. وسيواصل المجتمع المدني المشاركة في محاولة تحقيق ذلك.

نظام معطل

أزمة تكلفة المعيشة هي مجرد أحدث مظهر لنظام اقتصادي لا يعمل بالنسبة لمعظم الناس، نظام يستفيد منه عدد قليل ولكنه يُفقر كثرين، ويخلق أزمات اقتصادية دورية من صنعه، ويبعد غير قادر على مساعدة البشرية على اجتياز أزمات مثل الجائحة، وتأثيرات الصراعات مثل الحرب الروسية.

خلال الجائحة، تدخلت الدول في شمال الكره الأرضية على نطاق واسع لحماية الصناعات وحماية الوظائف. لكن الشركات الكبيرة لا تزال تفعل كل ما في وسعها لتجنب دفع أجور وضرائب كافية، في كل من نصف الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي.

لقد استفاد البعض بشكل كبير من الجائحة، ولا يقتصر ذلك على الشركات الطبية وشركات الأدوية، ولكن شركات أخرى مثل شركات خدمات التوصيل إلى المنازل، والتي يعتمد الكثير منها على نموذج الأجور المنخفضة والحد الأدنى من حقوق العمل.

وكانت الحرب الروسية مجرد فرصة أخرى لعمالة الوقود الأحفوري، وقد حقق عدد منها أرباحاً قياسية. وفي الوقت الذي ينبغي فيه لشركات الوقود الأحفوري أن تطوع نفسها لأغراض أخرى أو تغلق أبوابها، فإنها تزدهر، ويتم تسليم الكثير من نهبها إلى الأثرياء الفعليين، مصحوباً بالتمويل الأخضر، ولكن دون تحول جدي بعيداً عن الوقود الأحفوري. حتى الضرائب على الأرباح الاستثنائية غير المتوقعة كانت مثيرة للجدل ولم تطبق إلا بشكلٍ غير منتظم. وفي الوقت نفسه، واجه

صعب بقدر ما هو ضروري:
العملية نحو معايدة ملزمة
للأعمال التجارية وحقوق الإنسان



ضغط على الدول للالتزام بموعد نهائي هو 2025. وتُظهر المسودة الحالية تأثير المجتمع المدني، وذلك بضم الاعتراف بحقوق الفئات المستبعدة مثل النساء والسكان الأصليين والأطفال. لكن الكثيرين في المجتمع المدني يشعرون بالقلق إزاء المحاولات الأخيرة لضعاف نص معايدة، ويفضّلون من أجل وضع قواعد واضحة، تشمل الآليات التي ستخضع بها الشركات للمساءلة، ومعاقبة الجناة، والاستماع إلى ضحايا الانتهاكات.

ويشكل النمط غير المتكافئ لتأييد الدول ومشاركتها تحدياً كبيراً. ودائماً ما كانت الدول الجنوبية بشكل عام تدعم معايدة قوية، وصوتت الدول الشمالية - ومن بينها الدول التي تدعي أن حقوق الإنسان محور سياستها الخارجية - لاتفاقية أضعف ذات معايير امتثال منخفضة. وتشارك دول أمريكا اللاتينية بشكل مكثف، بينما لا تشارك الدول الإفريقية بشكل كبير.

وعلى الرغم من بناء تحالفات المجتمع المدني المناصرة، إلا أن نطاق التأثير المحدود يمثل تحدياً أيضاً. لكن هذه المعايدة أهم من أن تترك للدول والشركات. وستكون مشاركة المجتمع المدني المستمرة - التي ترفع أصوات أولئك الأكثر تضرراً من انتهاكات الحقوق، مثل النساء والشعوب الأصلية والفئات المستبعدة الأخرى - أساسية إذا كانت هناك رغبة في التوصل إلى معايدة طموحة.

آمل في نص جيد، يعكس بشكل ما طابع العملية التي شملت مجتمعاً مدنياً قوياً جداً وحركات اجتماعية. ومن وجهة نظري، لم تستمر العملية فقط بفضل التزام الدول بالتفاوض، ولكن أيضاً بفضل قوة دفع المجتمع المدني والحوار بين جميع الأطراف المعنية.

فرناندا هوبنهايم، فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان



أفكار للعمل ٣

1 يتعين على المجتمع المدني أن ينتقد العيوب الهيكلية في النموذج الاقتصادي العالمي الحالي الذي يستفيد منه القليلون، في الوقت الذي يترك الكثيرين عرضة للأزمات. ويمكن أن تشمل مجالات الدعوة فرض ضرائب تصاعدية، مثل الضرائب على الأرباح غير المتوقعة وضرائب الثروة، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والدخل الأساسي الشامل، والاعتراف بالنقابات، وتنظيم الأعمال التجارية على نحو أكثر فعالية.

2 مع توقيع ارتفاع النفقات العسكرية على مستوى العالم، استجابة للصراعات الحالية وصراعات القوى العالمية، هناك حاجة إلى حملات جديدة لضمان ألا تؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى تحويل الأموال العامة عن السياسات الاجتماعية الالزمة لحماية الفئات المستبعدة والضعيفة.

3 ينبغي أن تركز مشاركة المجتمع المدني مع صانعي القرارات بشأن السياسات المناخية على ضمان انتقال عادل يفي باختبار العدالة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. كما ينبغي أن تركز جهود المجتمع المدني على أن تمكن التحركات نحو أنماط أنظف لإنتاج الطاقة واستهلاكها من إيجاد فرص عمل عالية الجودة، وأن تصاحبها جهود لحماية الناس من الصدمات الاقتصادية.

إن أي نظام اقتصادي لا يعمل بدون انبعاثات وعمليات استخراج فهو معطل. ولكن في الوقت نفسه، يحتاج المكافحون حتماً عند إلغاء برامج مثل دعم الوقود. هناك حاجة إلى بدائل تدفع فيها الجهة الملوثة بدلاً من الأكثر فقرًا، وتتجاوز فيها عمليات التحول اختبار كل من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

شركات الوقود الأحفوري ليست الوحيدة التي تزدهر. أظهرت **أبحاث** منظمة أوكسفام التي نُشرت في يناير 2023 أنه خلال هذه الأوقات التي تتواли فيها الأزمات، فإن الأغنياء يزدادون ثراءً. كل أزمة مجرد فرصة جديدة؛ لأن الأنظمة مصممة للعمل من أجل الأثرياء. ولكن مع تزايد هذا الفارق الصارخ، يعمل التفاوت الاقتصادي على إضعاف الشرعية السياسية.

يرى الشعب ساستهم يختلطون بالنخب فائقة الثراء في فعاليات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، وينتمون في بعض الأحيان مباشرة إلى تلك النخبة، ولديهم الثروة نفسها ويترددون في دفع الضرائب، أو على الأقل يحرصون على استرضا نفوذ الأثرياء. ولا عجب في أن يتخلص الشعب من شاغلي المناصب في **الانتخابات** تلو الأخرى، وبعضهم يستمع إلى أصوات صافرات الإنذار من الشعوبين الذين يعدون بالتغيير.

حتى إن بعض فاحشي الثراء أدرکوا أن النظام معطل، وفي يناير 2023 **وجهوا** دعوة لدفع المزيد من الضرائب. إن فرض المزيد من الضرائب على القادرين على تحملها، بما في ذلك فرض ضرائب الطوارئ على الثروة، ستكون بداية. لكن الكثيرين سيستمرون في التشكيك في النظام الذي مكّن أقلية من الثراء في المقام الأول، مع ترك الكثيرين يكافحون من أجل تأمين الأساسيات. يجب على المجتمع المدني التعامل بشكل عاجل مع هذه الأسئلة، والتتأكد من أن الغضب المشروع لا يتم تسخيره من القوىرجعية.

الملايين المأسى يومياً بسبب الأسعار الباهظة، واضطروا إلى اتخاذ خيارات مروعة بين الأكل والتدافئة. وأولئك الذين يواجهون العبء الأكبر هم الأشخاص الذين ليس لديهم سلطة بالفعل، مثل النساء والشباب والأقليات.

ولا عجب أن الكثيرين يربطون الآن بين آفات الاقتصادات غير العادلة وتفاقم تغير المناخ. ويزدادوضوحاً أن النخب الغنية تتسبب بشكل غير مناسب في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.



احتجاج خلال الاجتماع السنوي للم المنتدى الاقتصادي العالمي، يطالب فيه المنظّرون بفرض ضريبة مناخية على الأغنياء. دافوس، سويسرا، 15 يناير 2023.

تصوير فابريس كوفريني/ وكالة الصحافة الفرنسية عبر جيتي إيماجيس

الدفاع عن الديمقراطية





جاير بولسونارو، في أعقاب حملة استقطابية اضطر فيها إلى إنكار الاتهامات بأنه عقد "اتفاقاً مع الشيطان".

العملية الدستورية في تشيلي: العودة إلى نقطة البداية

الانتخابات الكورية الجنوبية: حقوق المرأة هي الخاسر الأكبر

البرازيل: العالم ينتظر انتخابات الإعادة المحورية

في الفلبين، مكنت المعلومات المضللة من انتصار فرديناندو ماركوس، نجل ديكاتور سابق وحشى يحمل الاسم نفسه، والمدعوم كنائب للرئيس من ابنة الزعيم المنتهية ولايته، وهو رئيس استبدادي حصدت "حربه على المخدرات" عشرات الآلاف من الأرواح. وعلى الرغم من أن المنافسة لم تكن عادلة، ولعب شراء الأصوات

الحكم على شاغلي المناصب غير الفعالين والمخيبين للأمال. ونتيجة لهذا فإن الحكومات المنتخبة حديثاً قد تكون ولاياتها ضعيفة. وهذا يعني أنه عندما تفتح التحولات التقديمية فرصة للمجتمع المدني، لا يوجد ضمان بأن هذه الفرصة ستستمر. وفي العديد من البلدان التي وصل فيها الناس إلى أقصى درجة من الإرهاق، يمكن أن يؤدي المزيد من الإخفاقات إلى فقدان الشرعية، ليس من هم في السلطة فحسب، ولكن للديمقراطية نفسها.

الديمقراطية ونشر المعلومات الكاذبة

لعبت عمليات التضليل دوراً كبيراً في الانتخابات، وفي تشويه الخطاب العام في جميع المجالات. أثرت المعلومات المضللة على الاستفتاء في تشيلي، مما أدى إلى رفض دستور تقدمي تم تصميمه من خلال العملية الأكثر شمولاً في تاريخ البرازيل. وقد أثار ذلك الهجمات على حقوق المرأة في الانتخابات الكورية الجنوبية، حيث لجأ المرشح الفائز إلى الشباب من الرجال الساخطين من خلال إضفاء الشرعية على أساسيات كانت ذات يوم هامشية تعرض فيها الرجال للتمييز.

كما تركت المعلومات المضللة بصماتها في الانتخابات البرازيلية، التي هزم فيها الرئيس اليساري السابق لولا دا سيلفا بفارق ضئيل الرئيس اليميني المتطرف الحالي

ما زالت الديمقراطية موضع نزاع وتتعرض للضغوط في جميع أنحاء العالم. في بعض البلدان في عام ٢٠٢٢ استعادت القوى الديمقراطية قوتها في مواجهة التهديدات الاستبدادية. لكن لا توجد سيادة استبدادية طويلة الأمد قدمت خطوات كبيرة نحو الديمقراطية، ولم تكن هناك عمليات تسليم من القوات العسكرية إلى الحكم المدني. وتراجعت بعض الديمقراطيات المعيبة بشدة، وأوضحت النظم الاستبدادية ذات النطاق الدولي الواسع، مثل الصين وروسيا، بمثابة قوى مؤيدة دولية قوية لإنكار الحريات الديمقراطية.

وحيثما كانت الانتخابات حرة ونزيهة، كان أقوى نظر عالمي هو رفض شغل المناصب حيث سعي الأشخاص إلى التجديد السياسي، واحتضان البديل التي وعدت بالانفصال عن سياسات المؤسسة التي يرى الكثيرون أنها فاشلة. وعند إجراء هذه التحولات، كان الأشخاص يأملون في إيجاد حلول للمشاكل القديمة التي أثبتت أنظمتهم السياسية أنها غير قادرة على حلها، مثل انعدام الأمن، والفساد، وسوء الخدمات العامة، وعدم المساواة الاقتصادية.

في بعض الأحيان أدى هذا الرفض لشغل المناصب إلى انتصارات للمرشحين التقديمين، بينما في أحيان أخرى كان يعني منعططاً تراجعاً. في كلتا الحالتين، غالباً ما مثل الانتصارات تأييداً أقل موقفي سياسي معين من

دوراً مؤثراً، فإن النتيجة تدين بالكثير لعملية تضليل عدوانية طويلة الأجل أعادت كتابة التاريخ، مما أقنع الكثيرين بأن حقبة الديكتاتورية كانت فترة ازدهار وأمن. واستمرت الهجمات على المجتمع المدني في ظل الإدارة الجديدة.

أخشى أنه في غضون بضعة أشهر أو سنوات سنعيش في ظل ديكتاتورية. قد يتمكن ماركوس من البقاء في السلطة طالما أراد. إنه أمر مخيف للغاية؛ لأن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال ديكتatorية والده لم تتم تسويتها بعد. ومن المرجح أن يحدث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

مارينيل أوبالدو، "ليفينج لاوداتو سي الفلبين"

إيطاليا: انتصار اليمين المتطرف

اليمين المتطرف في السويد يصعد

في نوفمبر، شهدت الانتخابات الإسرائيلية الخامسة خلال عامين ونصف العام استعادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو السلطة بعد فترة من المعارضة. وقد تمكّن من ذلك من خلال تنمية الروابط مع السياسيين اليمينيين المتطرفين، مما أدى إلى تشكيل الحكومة القومية المتطرفة الأكثر تشدداً في تاريخ إسرائيل. وهو الآن يمضي قدماً في خطوات لتفكيك الضوابط والتوازنات القضائية على سُلطة الحكومة.

إسرائيل: الحكومة الأكثر تطرفاً على الإطلاق

في العديد من الأماكن الأخرى، فازت القوى المتطرفة بطريقة أقل وضوحاً، ولكنها ضارة بنفس القدر، من خلال الدخول إلى التيار الرئيسي وتحويل الوسط السياسي. وقد حدث هذا في كثير من الأحيان عندما تبني السياسيون السائدون خطابهم لكسب أو تعزيز دعمهم. وهذا يعني أن القوى السياسية المتطرفة يمكن أن تفوز حتى عندما يخسر مرشوها، حيث تحول الأحزاب الراسخة مقرراتها إلى سياسات.

هناك أمثلة كثيرة لتطبيع الخطاب المتطرف، سواء كان ذلك بدعوى أيديولوجية أو انتهازية. وحتى في البرتغال،

لحوش معارضة واسعة النطاق للتصويت لصالح زعيم شعبي نجحت في سلوفينيا المجاورة، عندما هزم رئيس الوزراء جانيز جانسا من قبل حزب جديد يعنى باحترام سيادة القانون، ودعم الحريات المدنية، وقيادة الانتقال إلى مجتمع أكثر مراعاة للبيئة.

الانتخابات المجرية: يوم محزن للمجتمع المدني

أمل جديد للمجتمع المدني: هزيمة اليمينية الشعبوية في سلوفينيا

ومع ذلك، ما زالت القوى السياسية المتطرفة تمضي قدماً في أماكن أخرى. فقد شهدت انتخابات السويد في سبتمبر، بعد حملة هيمنت عليها الجريمة والهجرة، احتلال الديمقراطيين السويديين اليمينيين المتطرفين المرتبة الثانية، رغم أنهم كانوا في يوم من الأيام على الهاشم السياسي. وتعتمد الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت على دعمهم. في الشهر نفسه، جاء حزب إخوان إيطاليا في المرتبة الأولى في الانتخابات الإيطالية للسيطرة على الحكومة الجديدة، وهو حزب يميني متطرف نشاً من حركة الفاشية الجديدة.

لعب خطاب الكراهية والتضليل دوراً مهماً خلال الحملة. وكل دعاية ميلوني مبنية على المعتقدات المحافظة الشديدة التي تدفعها من خلال استخدام أنصاف الحقائق وتشويه الحقائق والأكاذيب الصريحة.

أويزا كيو أوباسوبي، التحالف الإيطالي من أجل الحريات والحقوق المدنية

الفلبين: الديمقراطية في حداد

في بلد تلو الآخر، أدت المعلومات المضللة التي تم تبادلها وتتسارعها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلى تطبيع التطرف وتأجيج العنف في الحياة الواقعية. ومن المتوقع أن تستمر في تشكيل تهديد كبير للديمقراطية في السنوات القادمة.

تطبيع التطرف

عززت القوى المناهضة لحقوق الإنسان حكمها في المجر، التي انتصر زعيمها الاستبدادي فيكتور أوربان، في أبريل ٢٠٢٢ على الرغم من مواجهة معارضة موحدة وحملة ترکز على علاقاته الوثيقة مع بوتين. لكن محاولة أخرى

التي طالما اعتُبرت محصنة ضد مثل هذه النداءات، شهدت انتخابات يناير تبني خطاب اليمين المتطرف في السياسة الانتخابية. وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية، تنافس المرشحون الوسطيون، بمن فيهم الرئيس إيمانويل ماكرون، على الظهور بأنهم الأكثر مناهضة للمهاجرين ردًا على تهديد منافسته اليمينية المتطرفة مارين لوبان. وبالرغم من أن لوبان قد خسرت جولة الإعادة في أبريل، إلا أنها سجلت أعلى تصويت لليمين المتطرف على الإطلاق، ونجحت في ترسيخ العنصرية وكراهية الأجانب في الخطاب السياسي السائد.



أحد المؤيدون ينتظر وصول رئيس الوزراء البرتغالي أنطونيو كوستا في تجمع انتخابي في لشبونة، البرتغال، 28 يناير 2022.

تصوير هوراسيو فيلابوس / كورييس عبر جيتي إيماجيس

البرتغال: الاستمرارية كمفاجأة



دعوة وثيقة للديمقراطية الفرنسية



السياسة الانتخابية تتجاوز المشكلة. أصبحت أعمال العنف والتهديدات من قبل المتطرفين مشكلة مت坦مية في العديد من البلدان، من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا ونيوزيلندا. غالباً ما كانت معارضه تدابير التصدي للجائحة نقطة الدخول للناس لتبني نظريات المؤامرة، لكن هذه الظاهرة ستبقى أكثر من الجائحة. يمكن للعديد من القضايا الأخرى أن تؤدي وظائف مماثلة، من الإجهاض وحقوق العابرين/ات جنسياً إلى تغيير المناخ.

في نيوزيلندا، أصبحت الاحتجاجات التي أثارها فرض التطعيم المؤقت في فبراير ٢٠٢٢ نقطة جذب للمتطرفين الذين يعبرون عن مجموعة واسعة من

استمرار الحكم العسكري

لم تحقق أيٌ من الدول التي شهدت انقلابات عسكرية في السنوات الأخيرة - ومن بينها تشاد وغينيا ومالي وميامار والسودان - تقدماً نحو الحكم المدني في عام ٢٠٢٢. في بلدٍ تلو الآخر، تم تأجيل الانتخابات الديمقراطية التي أُعلن عنها منذ فترة طويلة بشكلٍ متكرر، وتم قمع الحركات الديمقراطية بقوة.

إن تدهور سيادة القانون يعرض الحياة اليومية وسبل العيش للخطر، فالقمع وانتهاكات الحقوق الأساسية تجعل الجميع يشعرون بعدم الأمان وتنتشر الخوف، إذ يستخدم المجلس العسكري الخوف كأداة للهيمنة.

أحد نشطاء المجتمع المدني، ميامار

ميامار: القوة الاقتصادية للمجلس العسكري في مرمى النيران

في غينيا، أعلن المجلس العسكري الحاكم منذ سبتمبر ٢٠٢١ عن نيته للحكم لمدة ثلاثة سنوات أخرى. وأعقب هذا القرار الانفرادي حظرًا شاملًا للاحتجاج، وأمر بحل ائتلاف كبير مؤيد للديمقراطية. عندما اندلعت الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، انتهت بأعمال عنف دامية واعتقال قادة الاحتجاجات. وأوضح الجيش أنه لا يتعزم الالتزام بهيثاقه الانتقالي ووعوده بالتشاور، ووافق على مضض فقط بضغوط من المجتمع الدولي على تخفيض عام من جدوله الزمني الأخير.

لكن بولسونارو، وهو شخصية شبيهة بترامب سعت منذ فترة طويلة إلى تقويض مصداقية نظام التصويت، لم يقبل النتائج إلا متأخرًا، لكنه لم يُسلم أبدًا، وتزايدت احتجاجات أنصاره الرئيسيين الذين دعوا إلى التدخل العسكري في أعقاب الانتخابات، بينما ظل هو صامتًا.

وبعد أسبوع فقط من توليه منصبه في ١ يناير ٢٠٢٣، واجه الرئيس لولا تمردًا من قبل أتباع بولسونارو الساخطين، الذين ساروا دون عائق لساعات نحو موقع السلطة الفيدرالية في العاصمة برازيليا، وهدموا الأسوار تحت أنظار الشرطة التي تعاملت بسلبية، واقتحموا ونهبوا الواقع الحكومية الرئيسية.

وعلى الرغم من أن بولسونارو لم يُقدر الانفاضة شخصياً، إلا أنه مهد الطريق لها من خلال زرع معلومات مضللة بصورة مستمرة، وإثارة الشكوك حول نزاهة الانتخابات، وتشويه صورة خصومه، مما يجعل حكمهم غير شرعي في نظر العديد من مؤيديه.

وقد كانت مظاهر الشعب البرازيلية تشبه الهجوم على مبني الكابيتول الأمريكي قبل عامين، ولكن هناك اختلافات أكبرها: في البرازيل كان الشعب أكثر اتساعاً، ولم يستهدف فرغاً واحداً، بل فروع الحكومة الثلاثة، على الرغم من أنه ولحسن الحظ لم يقتل أحد هذه المرة. ولكن كما حدث في الولايات المتحدة، أشاروا إلى آثار التطرف اليميني الضارة وطويلة الأمد، ومن المرجح أن ينجو من المحاسبة الرعيم السياسي الذي أثار ذلك.

البرازيل: هل يمكن صرف اليمين المتطرف؟

الشكاوى، ويستخدمون خطاباً عنيفاً بشكل متزايد. وكان من بين الذين انجذبوا أشخاص عارضوا بشدة سياسات السيطرة على الأسلحة التي تم إدخالها عام ٢٠١٩ في أعقاب هجوم عنصري غير مسبوق ومميت على مساجدين.

تهديدات اليمين المتطرف الناجمة عن الإنكار الوبائي

وجد المتظاهرون في نيوزيلندا مصدر إلهام في حصار سائقي الشاحنات في أوتاوا بكندا، والذي بدأ في الشهر السابق للأحداث. وسرعان ما نمت الاحتجاجات ضد التطعيمات الإلزامية المقترحة لسائقي الشاحنات الذين يعبرون الحدود الكندية الأمريكية لتنستوّع مجموعة من نظريات المؤامرة والآراء اليمينية المتطرفة، وتلقّت دعماً أيديولوجياً وماليّاً من أنصار ترامب المقيمين في الولايات المتحدة. وكان البعض على استعداد للانتقام من الأقوال العنيفة إلى الأفعال، وتم العثور على جماعة مسلحة مرتبطة بالاحتجاجات تخطّط لقتل ضباط الشرطة.

كندا: احتجاجات سائقي الشاحنات تطلق الإنذارات

في البرازيل، أنهت جولة الإعادة الرئاسية المحتدمة في أكتوبر أربع سنوات من الحكم اليميني المتطرف الذي الحق دماراً بالبيئة والحقوق العمالية والاجتماعية وحقوق النساء والسكان الأصليين ومجتمع الميم عين+.

والحق في الاحتجاج، فإن ذلك لن يأتي مع الحكم العسكري.



بوركينا فاسو: الانقلاب الثاني يُضعف الأمل في الديمقراطية

استبداد طويل الأمد

لم تشهد الأنظمة الاستبدادية القديمة أي تحول نحو الديمقراطية في عام ٢٠٢٢، على الرغم من أن العديد من الدول أجرت مراسم انتخابية في محاولة للحصول على مظهر شرعي.

وفي دولة بيلاروسيا التابعة لروسيا، أدى استفتاء دستوري أجري وسط قمع مكثف إلى توسيع صلاحيات الرئيس الاستبدادي ألكسندر لوكاشينكو. وفي تركمانستان، استخدم الرئيس انتخابات مزورة بشكل صارخ لتسلیم السلطة لابنه، مع الاستمرار في الحكم من وراء الكواليس. وفي كازاخستان المجاورة، فاز الرئيس قاسم جومارت توکایيف بولاية ثانية من خلال تصويت معيب مثل جميع الانتخابات السابقة في البلاد، خاضها دون معارضة تقريبًا، بعد قمع الاحتجاجات نادرة الحدوث بالعنف الدامي.

كازاخستان تحتاج إلى إصلاح سياسي. لاأتوقع أن تُجري الحكومة انتخابات ديمقراطية في أي وقت قريب، لكنني أشعر بالقلق إزاء المساحة المتاحة لوسائل الإعلام والصحفيين المستقلين، لنمو المعارضة الديمقراطية ولتطوير المجتمع المدني.

يفغيني زوفتيش، المكتب الدولي الكازاخستاني
لحقوق الإنسان وسيادة القانون

بوركينا فاسو: تراجع مدفوع بالانقلاب

في عام ٢٠٢٢، شهدت بوركينا فاسو تراجعاً ديمقراطياً عميقاً بانقلاب مزدوج.

في يناير، تولى الجيش السلطة، مستفيداً من غضب الشعب من انعدام الأمن في مواجهة التمرد الجهادي المستمر وفشل الحكومة في حمايته. وفي سبتمبر، حل أحد قادة الجيش محل آخر لنفس الأسباب بالضبط.

كما هو الحال في بعض البلدان التي شهدت انقلابات، حظيت هذه التحركات الأخيرة بشعبية لدى العديد، بما في ذلك بعض شرائح المجتمع المدني. وفشل الحكومة المخلوقة جعل البعض يرفضون النظام الديمقراطي الذي استثمروا آمالهم فيه عندما أطاحوا بالحكم الاستبدادي في عام ٢٠١٤.

لا يحظى الرأي القائل بأن الانقلاب الأخير يُشكل نكسة كبيرة لبرنامج التحول الديمقراطي بتأييد المجتمع المدني بالإجماع. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لقطاع رئيسي من المجتمع المدني، يبدو أن الأمان هو مصدر قلق أكثر إلحاحاً وأولوية من الديمقراطية.

كوب إيب دابوغات، شبكة التضامن من أجل الديمقراطية في غرب إفريقيا

يجب أن تكون معالجة الوضع الأمني أولوية قصوى لأي حكومة، لأسباب ليس أقلها أزمة الجوع الذي ساهم فيه، حيث يواجه أكثر من ٦٣٠،٠٠٠ شخص احتمال الموت جوعاً والهصار الجهادي الذي يمنع وصول المساعدات إلى الأماكن الأكثر حاجة إليها.

لكن المساءلة الديمقراطية هي الطريقة الوحيدة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة عند حدوثها، وكما أوضحت حملة جديدة على حرّيات الإعلامية

يجمع الجيش بوحشية المواطنين الذين يحتشدون من أجل الديمقراطية ويطالبون بحوار صريح للاتفاق على إطار زمني معقول للعودة إلى النظام الدستوري.

عبدوليه أمو سو، الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، غينيا

جيش غينيا ليس في عجلة من أمره للعودة إلى الثكنات

في السودان، قوبلت الحكومة العسكرية في السلطة منذ أكتوبر ٢٠٢١ بمقاومة شرسة واحتجاجات مستمرة. وفي ديسمبر، تم توقيع اتفاق بين الجيش والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية من المفترض أن يشهد فترة انتقالية مدتها عامين نحو الانتخابات. لكن لجان المقاومة في الأحياء السودانية رفضت الاتفاق، وهناك مخاوف من أنه حتى لو أدى الاتفاق إلى حكم مدني - وهي نتيجة لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به - فقد يعني ذلك حصانة للجيش من قتل المتظاهرين من أجل الديمقراطية.

لقد عدنا إلى الوضع السابق للثورة. نشعر بأن النظام القديم قد عاد؛ في الواقع، الجيش بدأ في تعين أشخاص من النظام السابق في كل مكان. يتم إسكات النشطاء والصحفين والمحامين لأن السلطة عادت إلى الجيش.

نازك كابالو، ناشطة في المجتمع المدني، السودان

السودان: الجيش بحاجة لإفساح المجال أمام الديمقراطية



"казахстан الجديدة"، أو المزيد من الشيء نفسه



بيلاروسيا: الاستفتاء يؤكد قوة بوتين



تركمانستان: الطغيان يتحوّل إلى سلالة حاكمة

وبالمثل في البحرين، أُجريت انتخابات برلمانية صورية لم يسمح فيها لأيٍّ من أعضاء المعارضة بالترشح، وظلت جميع أشكال التعبير عن المعارضة مكبوتة، وتم حبس أولئك الذين يجرؤون على التشكيك في هذا الوضع.

كان دور هذه الانتخابات الوحد، مثل انتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٨، هو توفير مظهر خادع للديمقراطية. إنه مجرد تظاهر. لكن لنكن واضحين: إنها أيضًا فرصة لنا للعمل على تجديد أنفسنا، وتحديد الفتحات والشقوق وفتحها.

جواد فiroز، سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان



البحرين: الانتخابات بدون حريات ليست ديمقراطية

بينما كانت هناك إمكانية ضئيلة لإحداث تغيير حقيقي في هذه البلدان، فإنه بدا ممكناً في أنغولا. لكن الآمال

أحد المتظاهرين يرش شعار "الناس يريدون الحرية" كجزء من الانتفاضة من أجل الديمقراطية في البحرين في عام 2011.

تصوير حمد محمد / روينز عبر جالو إيديجز



لكن مخاطر القيام بذلك اتضحت من خلال القمع المستمر لحركة الديمocratie المزدهرة في هونغ كونغ. وقادتها الآن في السجن أو المنفى، والحكومة الصينية تجعل هونغ كونغ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ الصين الرئيسي، وتمزق بشكل انفرادي الضمانات التي قدمت عندما أنهى الحكم البريطاني في عام 1997، من خلال ما يسمى بخطة انتخابات الاسم فقط، ففي أبريل ٢٠٢٢، تم دعم مرشح قيادة واحد من قبل ناخبين صغار تم اختيارهم يدوياً وأقسموا على الولاء. الفائز المتوقع، جون لي، هو رئيس الأمن الذي أشرف على القمع الوحشي لللاحتجاجات الديمocratie.

كما عززت الصين خطابها حول تايوان، موضحة أنه قد يتم استخدام القوة لجعلها جزءاً من الصين، وهو هدف أساسي لمشروع شي السياسي. وتايوان ديمocratie مزدهرة وقصة نجاح اقتصادي، ومعظم شعبها لا يرغب في فقدان وضعه كدولة مستقلة.

في هونغ كونغ، شنت الصين حملة صارمة على الحركات المدنية واعتقلت أشخاصاً حتى بسبب بث حلقات بودكاست، وأغلقت جميع أشكال التعبير المدني، بما في ذلك وكالات الأنباء. ستفعل الصين بتايوان ما فعلته بهونغ كونغ.

مين هسوان وو، مختبر دبل ثينك، تايوان

تايوان في مرمى النيران

هونغ كونغ: خطوة أخرى نحو الصين

الانتخابات تجلب نسمة من الهواء العليل للسياسة اللبنانية

الصين: التراجع لأبعد الحدود

عندما بدا أن فرض المزيد من القيود على الحريات الفردية غير ممكن في الصين، شن الرئيس شي جين بينغ حملة قمع أخرى قبل المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في أكتوبر، والذي أكد أنه رئيس الدولة الحالية لمدة خمس سنوات أخرى على الأقل. تم تكشف الرقابة وقمع جميع أشكال التعبير للقضاء على أي منافسة على الولاء الثابت للزعيم ومطالب الحزب من رعاياه.

الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة السلطة

لكن على غير المتوقع، اندلعت سلسلة نادرة من الاحتجاجات في نوفمبر ضد استجابة الحكومة الخانقة للجائحة، والتي تستند إلى رقابة اجتماعية صارمة. وفي حين أطلقت الحكومة أساليبها القمعية المعتادة ضد الاحتجاجات، قامت أيضاً بشيء غير عادي: تراجعت وخففت قواعدها المتعلقة بالجائحة. وللمرة الأولى، لم ينظر شي إلى الوضع باعتباره مسؤولاً، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كان الشعب الصيني سيواصل اختبار حدود الحرية.

الصين: الاحتجاجات المتعلقة بالجائحة تجر على تراجع نادر

تبعدت عندما أعيد انتخاب الرئيس جواو لورينسو، زعيم الحزب الحاكم منذ ما يقرب من نصف قرن، في أغسطس. وفي ملعب ييل بشدة لصالحه، وسط امتناع غير مسبوق عن التصويت ومزاعم بالتزوير، لم يحصل لورينسو إلا على ٥١ في المائة من الأصوات. وبينما بقيت السلطة في أيدي الحزب الحاكم، أبقى هامش النصر الضيق آمال التغيير على قيد الحياة.

فرص الديمocratie الحقيقة في أنغولا منخفضة للغاية بسبب مستوى الفساد الانتخابي الذي تمارسه دولة الحزب.

باسكوال بابتيستيني، مباكيتا، أنغولا

أنغولا: التحول الديمocrati الذي لم يحدث أبداً

كما ظهرت بارقةأمل في لبنان الذي يعاني من أزمة، حيث تمكّن العديد من المرشحين المستقلين من الفوز بمقاعد برلمانية في انتخابات مايو. وجه أعضاء البرلمان المنتخبون حديثاً، وهم أكثر سناً بشكل ملحوظ وأكثر تنوعاً من السياسيين المعروفين، طاقة حركة الاحتجاجات الجماهيرية لعام ٩١٠٢ لتشكل تحدياً جديداً للتوزيع الطائفي التقليدي للسلطة.

لقد أبرزت هذه الانتخابات أصواتاً جديدة تتحدث عن الحقوق وتشير إلى طريق الخروج من الأزمة الحالية.

لينا أبو حبيب، معهد الأصفر للمجتمع المدني والمواطنة، لبنان

الديمقراطية تتآكل من الداخل

رغم أن الانتخابات ضرورية للوصول إلى الديمقراطية، إلا أنها ليست كافية. تعتمد الديمقراطية على وسائل متعددة يمكن من خلالها المشاركة والسعى للتأثير على الحكومات والتدقيق في تصرفات الدولة والتعبير عن المعارضة. ولكن هناك اتجاه حالي للقادة الذين يمكن وصفهم بصورة عامة بأنهم مستبدون شعبيون، يأتون إلى السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة فقط لتفسيير انتصاراتهم على أنها تفويض للتغلب على القيود المفروضة على سلطاتهم وحكمهم كما يحلو لهم.

في السلفادور، التي تعاني حالياً من "حالة استثناء" قمعية طويلة الأمد، كان الإعلان عنها ردّاً على موجة من أعمال العنف بين العصابات، وقد تم وصف أسلوب حكم الرئيس نجيب بوكيلي بأنه "حكم استبدادي للجيل الألفي" بطبيعته، حيث يستغل نفوذه على وسائل التواصل الاجتماعي بطابعه الشعبي الجذاب الدائم. وفي سبتمبر، أُعلن عن نيته السعي لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٤، وقد تم تأكين تحركه بقرار قضائي تجاوز الحظر الصريح للدستور، الذي اتخذته المحكمة العليا التي عينها بوكيلي بعد إقالة المحكمة القديمة من قبل الجمعية التشريعية التي يهيمن عليها بوكيلي نفسه.

وقدمت المكسيك مثلاً آخر على زعيم منتخب يتلاعب بالآليات الديمقراطية لتحقيق غاياته الخاصة. ففي أبريل، حاول الرئيس أندرئيس مانويل لوبيز أوربرادور بشكل غيري تعزيز شرعنته الشعبوية من خلال الدعوة لاستفتاء على نفسه. وفي حين جاءت الحيلة بنتائج عكسية - فقد حصل على تصويت كبير من مؤيديه الأساسية ولكن مع إقبال منخفض للغاية، حيث بقيت الأغلبية بعيداً لتجنب إضفاء الشرعية على المناورة - استمرت المراقبة الحكومية وغيرها من

نطاق أوسع بكثير، حيث أدى القمع السياسي، إلى جانب الفساد وسوء الإدارة، إلى حدوث حالة طوارئ إنسانية معقدة ▶ فر منها الملايين.



فنزويلا: نهاية المجتمع المدني الذي نعرفه

وفي كوبا، بذلت الحكومة الاستبدادية كل جهد ممكن لمنع تكرار الاحتجاجات غير المسبوقة التي هزت البلاد في ١١ يوليو ٢٠٢١. وطوال العام، قمعت بلا هوادة وجرّمت أي تعبير عن المعارضة، واحتجزت مئات المتظاهرين والناشطين خلف القضبان، وحكمت على العشرات بالسجن لفترات طويلة، وأعادت صياغة قانون العقوبات لتجريم كل أسلوب تنظيم وحشد يُستخدم للتعبير عن المعارضة. ولا غربة بعد ذلك في أن يفر الكوبيون من بلادهم بأعدادٍ قياسية.

■ ■ ■ بعد احتجاجات ١١ يوليو ٢٠٢١ وقمعها، اتضح أكثر من أي وقت مضى أن الخيارات الثلاثة الوحيدة المتاحة للكوبين هي السجن أو المنفى أو الاستسلام.

كارولينا باريرو، ناشطة في المجتمع المدني،
كوبا



كوبا: عام على الاحتجاجات التاريخية المؤيدة للديمقراطية



كوبا: لماذا الهروب من الجنة؟

وفي الأمريكتين، تميزت ثلاث حكومات استبدادية بجهودها لتعزيز حكمها وحماية نفسها من أي تحدٍ محتمل.

بعد فوزه في انتخابات نوفمبر ٢٠٢١ الهزلية، واصل الرئيس دانيال أورتيغا تحويل نيكاراغوا إلى أرض استبدادية مهجورة، مستهدفاً أي شكل من أشكال التنظيم المستقل - الاجتماعي والتجاري والديني والتعليمي - وأي صوت يختلف ولو قليلاً عن العقيدة الأيديولوجية ومعتقدات زعيمها. إذ حلت حكومته خلال العام أكثر من 3,000 منظمة مجتمع مدني، أي ما يقرب من نصف عدد المنظمات المسجلة. وقد أدى القمع إلى النزوح، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 33,000 من النيكاراغويين قد غادروا البلاد في عام ٢٠٢٢. وفي فبراير ٢٠٢٣، اتخذت الحكومة قراراً غير متوقع بالإفراج عن ٢٢٢ سجينًا سياسياً. بدا الأمر تعسفيًا مثل قرار سجنهم في المقام الأول. وبينما رحب المجتمع المدني في نيكاراغوا وحلفاؤه الدوليين بهذه الخطوة، كانت هناك نهاية غير متوقعة، فقد تم نفي المفرج عنهم وتجريدهم من جنسيتهم وحقوقهم المدنية والسياسية.

■ ■ ■ في مواجهة الافتقار إلى الشرعية، عمّق نظام أورتيغا موريلا استراتيجية لإبادة أي شكل من أشكال التنظيم المدني الذي لا يخضع لمصالحة.

ماريا تيريزا بلاندون، برنامج لا كورينتي النسائي، نيكاراغوا



حملة القمع في نيكاراغوا: نظام محاصر مغلق بقصبة

انطلقت هجرة جماعية أخرى من فنزويلا، ولكن على

جديدة. هذه الأمور ضرورية، لكنها لن تصلح من تلقاء نفسها سياسات بيرو الفاشلة إلى حدٍ كبير، حيث يفشل المنتخبون للحكم في ذلك ويخفقون بشكلٍ منهجي في تلبية التوقعات.



بيرو: الديمocratie في مفترق طرق

وشكلت الانتخابات وضعًا صعباً في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، واتسمت بنزاعات النخبة حول النتائج واندلاع أعمال العنف. وفي العراق، اندلعت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات بعد عام تقريباً من الانتخابات، مع استمرار المأذق بشأن تشكيل الحكومة. واحتاج أنصار الزعيم الشعبي مقتدى الصدر، الذي احتل حزبه المرتبة الأولى في تصويت أكتوبر ٢٠٢١، بعد إعلانه الانسحاب من السياسة. وخلفت الاشتباكات العنيفة مع أنصار الأحزاب المتنافسة ٣٠ قتيلاً على الأقل.



العراق: أزمة سياسية لا نهاية لها تستفيد منها سوى النخب

وفي كينيا، تم حل الخلافات حول نتائج انتخابات ٩ أغسطس سلمياً ومن خلال القنوات المؤسسية. وبخلاف الانتخابات السابقة، عندما استمرت النزاعات، استغرقت المحكمة العليا أقل من شهر لتأكيد فوز ولIAM روتوك، نائب الرئيس المنتهية ولايته، بأكثر من نصف الأصوات بقليل. ورفض منافسه، رئيس الوزراء السابق رايلا أودينغا، النتائج بادعاءات لا أساس لها بالفساد والاحتيال. ورغم أن المخاوف من العنف الانتخابي لم



تونس: تفكيك الديمocratie خطوة بخطوة

واجهت الأنظمة السياسية الأخرى التي تعاني فيها الديمocratie بالفعل من ضغوط المزدوج من التحديات في عام ٢٠٢٢. ففي بابوا غينيا الجديدة، حافظ رئيس الوزراء جيمس ماري على السلطة بعد انتخابات لم يتمكن فيها ما يصل إلى مليون ناخب - وهو جزء كبير من سكان البلاد البالغ عددهم تسعة ملايين نسمة - من التصويت بسبب عدم تحديث قائمة الناخبين. وأوسم الإحباط الذي أعقب ذلك في أعمال العنف التي خلفت ٥٠ قتيلاً على الأقل.



بابوا غينيا الجديدة: فوضى الانتخابات تطرح تساؤلات حول النراهة

وفي بيرو، أصبحت دينا بولوارتي سادس رئيس في ست سنوات، حيث أدت اليمين الدستورية لتحل محل الرئيس بيدرولو كاستيلو بعد أن حاول "الانقلاب على الذات" من خلال حل الكونغرس. واستقبلت حفل تنصيبها موجة من الاحتجاجات وقوبلت بقمع دموي أودى بحياة العشرات.

رأى الكثيرون في حل كاستيلو للكونغرس انتهاكاً صارحاً لفصل السلطات، وبالتالي محاولة انقلاب رئاسي. لكن أولئك الذين علقوها أمالهم في حياة أفضل على كاستيلو، وهو يساري من أصول متواضعة، اعتبروا إقالته انقلاباً، وألقوا باللوم على الكونغرس وطالبو بإجراء انتخابات

القيود المفروضة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقد انتقل الجيش إلى دور متزايد في الأمن العام، مما زاد من الضغط على الحيز المدني.

لقد عمقت الحكومة العسكرية، ليس فقط بحكم الأمر الواقع، ولكن أيضاً بحكم القانون، وذلك من خلال خلق إطار قانوني ومؤسس شديد، مما يجعل من الصعب عكس هذا الاتجاه. إن التأكيل المحتمل لتبنيه الجيش للسلطة المدنية يضع علامة استفهام حول مستقبل الديمocratie.



المكسيك: حيلة الاستفتاء لا ترضي أحداً

عبر المحيط الأطلسي في تونس، دفع الرئيس قيس سعيد، الذي حل البرطان في عام ٢٠٢١ وسيطر على القضاء؛ بشكل منفرد عملية إعادة كتابة دستور البلاد. وفي يوليو ٢٠٢٢، وافق على تغييراته من خلال استفتاء دستوري شهد إقبالاً منخفضاً للغاية. ألغى الدستور الجديد الضوابط والتوازنات وخفض دور البرطان، مما سمح للرئيس سعيد بزيادة تركيز السلطة. وأعقبت ذلك انتخابات برلمانية في ديسمبر في ظل قواعد جديدة أضفت الأحزاب السياسية ومزقت البرطان مما عزز سلطة سعيد، لكن مرة أخرى، أظهر الإقبال الضعيف استياءً واسع النطاق.

سيواصل المجتمع المدني ضغوطه وحشده ضد أي انحرافات عن الديمocratie، بالنظر إلى أن الدستور الجديد سيضمن للرئيس سلطات واسعة ويفتح الأبواب لمزيد من الانتهاكات.



تحقق، إلا أن عدم الرضا الذي أشار إليه انخفاض الإقبال، يظل بمثابة مشكلة تحتاج إلى معالجة.

الأشخاص محبطون من التصويت لأنهم لا يرون أي تغيير يحدث نتيجة للانتخابات. الفساد في الحكومة منتشر بغض النظر عنهم في الحكومة، والأداء الاقتصادي ضعيف باستمرار. ولا يتشجع الناس على التصويت عندما يعتقدون أن أصواتهم لا تهم.

كين أوجيماهو، سياساً بليس، كينيا

كينيا: رئيس منتخب - أو ربما لا؟

ولأن المشكلة غالباً ما تكون أن الخاسرين في الانتخابات لا يعترفون بالنتائج، كان أهم تطور في فيجي هو الانتقال السلمي للسلطة. بعد انتخابات ديسمبر، حل سيفيني رابوكا محل رئيس الوزراء فرانك باينيماراما. وهو ما يدل على هشاشة أسس الديمقراطية الفيجية التي قادها الرجال في السابق للانقلابات سعيًا للإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيًا. ولا تزال هناك مخاوف بشأن استعداد الجيش الفيجي لقبول التغيير السياسي، خاصة بالنظر إلى نشره مع بدء محادثات تشكيل الحكومة.

حكومة فيجي الجديدة: مسار أقل قمّاً

على الأقل في فيجي والعديد من البلدان الأخرى أتيحت



الناس يمرون بالإعلانات الانتخابية قبل تجمع انتخابي في استاد جومو كينياتا الدولي في كيسومو، كينيا، 4 أغسطس 2022.

تصوير إد رام/ جيتي إيماجيس

العام بتنصيب أول رئيسة لهندوراس، زيومارا كاسترو، تليها بداية فترة أصغر رئيس في تشيلي على الإطلاق، الزعيم الطلابي السابق غابرييل بوريك، وانتهت بعودة لولا في البرازيل.

وتولت كاسترو المنتمية لحزب الأحرار اليساري السلطة بعد أكثر من عشر سنوات من الإطاحة بزوجها، الرئيس السابق مانويل زيلايا، في انقلاب عسكري. وأنهى فوزها، في انتخابات شهدت إقبالاً قياسياً للناخبين، فترة طويلة من هيمنة المحافظين. يبدو أن ديمقراطية هندوراس المضطربة في كثير من الأحيان قد اجتازت الاختبار الرئيسي للانتقال الديمقراطي للسلطة.

هندوراس: هل هي نهاية حقبة؟

في منتصف عام ٢٠٢٢، تم تنصيب غوستافو بترو كأول رئيس يساري لocolombia، وأصبحت الناشطة البيئية الكولومبية من أصل إفريقي فرنسي ماركيز أول امرأة سوداء نائبة للرئيس. جاء فوزهما استجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية التي احتشدت من أجل التغيير منذ نوفمبر ٢٠١٩.

من أجل التوقعات الكبيرة التي خلقتها بعدم التراجع، ستحتاج حكومة بترو إلى تسجيل بعض الانتصارات المبكرة، وإظهار التقدم في دفع عملية السلام وتقليل عدد اغتيالات القادة الاجتماعيين.

جيما روميو، RedLad

التقديمين على الدفاع عن الحقوق التي تتعرض للهجوم، والذي تم التعبير عنه من خلال رفض التدابير المناهضة للإجهاض على مستوى الولاية، ودعم أعلى من المتوقع للحزب الديمقراطي.



انتخابات منتصف المدة الأمريكية: هل هي استراحة مؤقتة؟

في ماليزيا، جاءت التغييرات نتيجة لانتخابات شهدت تقدیداً كبيراً للاقتراع، مع خفض سن التصويت إلى ١٨ عاماً بعد حملة المجتمع المدني. وفي حين لم يفز أي حزب بأغلبية مطلقة، انتهت العملية بأداء المنافس منذ فترة طويلة، أنور إبراهيم، اليمين كرئيس وزراء جديد ماليزيا. لقد وعد بالإصلاح، بما في ذلك الالتزام بالتراجع عن القيود الشديدة على حرية التعبير، وهي وعود سيطالبه المجتمع المدني بالوفاء بها.

كار السن يهيمنون على السياسة الماليزية. والآن، وللمرة الأولى، يمكن أن يصبح الناخبون الشباب صناع الملوك في ماليزيا. بدأ التغيير يحدث حتى قبل فتح صناديق الاقتراع، حيث تم استبدال مرشحين أصغر سنًا بالعديد من القادة، وكان لدى الأحزاب المزيد من البيانات التي تركز على الشباب.

ثارما بيلاي، Undi18، ماليزيا



ماليزيا: هل ستُحدث الحكومة الجديدة تغييرًا حقيقياً؟

ارتفعت آمال التغيير في أمريكا اللاتينية، حيث بدأ

فرصة التصويت، وهي فرصة يتعين عليهم انتظارها في جزر سليمان. تم تأجيل الانتخابات المقررة لعام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٤، ظاهرياً لأن الحكومة لا تستطيع استضافة ألعاب المحيط الهادئ وإجراء انتخابات في العام نفسه. وقد سبق هذا القرار، الذي اتخذته الإدارة التي بنت علاقات أقوى بكثير مع الصين، هجمات على الحريات الإعلامية. لقد أثار هذا الشكوك حول مدى تقدير الحكومة للديمقراطية.



جزر سليمان: الديمقراطية معلقة

التغيير التدريجي

كان هناك أيضاً تغيير تدريجي محتمل من أوقيانوسيا إلى الأمريكتين.

في الانتخابات البريطانية الأسترالية في مايو، هزم حزب العمل الائتلاف الليبرالي الوطني المحافظ الحاكم. وضمت حكومة يسار الوسط التي تم تنصيبها في يونيو عددًا قياسياً من النساء، وجلبت بشرى التراجع عن سياسات سابقتها المتمثلة في إنكار تغير المناخ.



تغير متوقع في أستراليا

وفي انتخابات منتصف الفترة في نوفمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت حقوق الإجهاض ← مترسخة في أذهان العديد من الناخبين، مما ساعد على تحفيز



انعطاف كولومبيا التاريخي لليسار

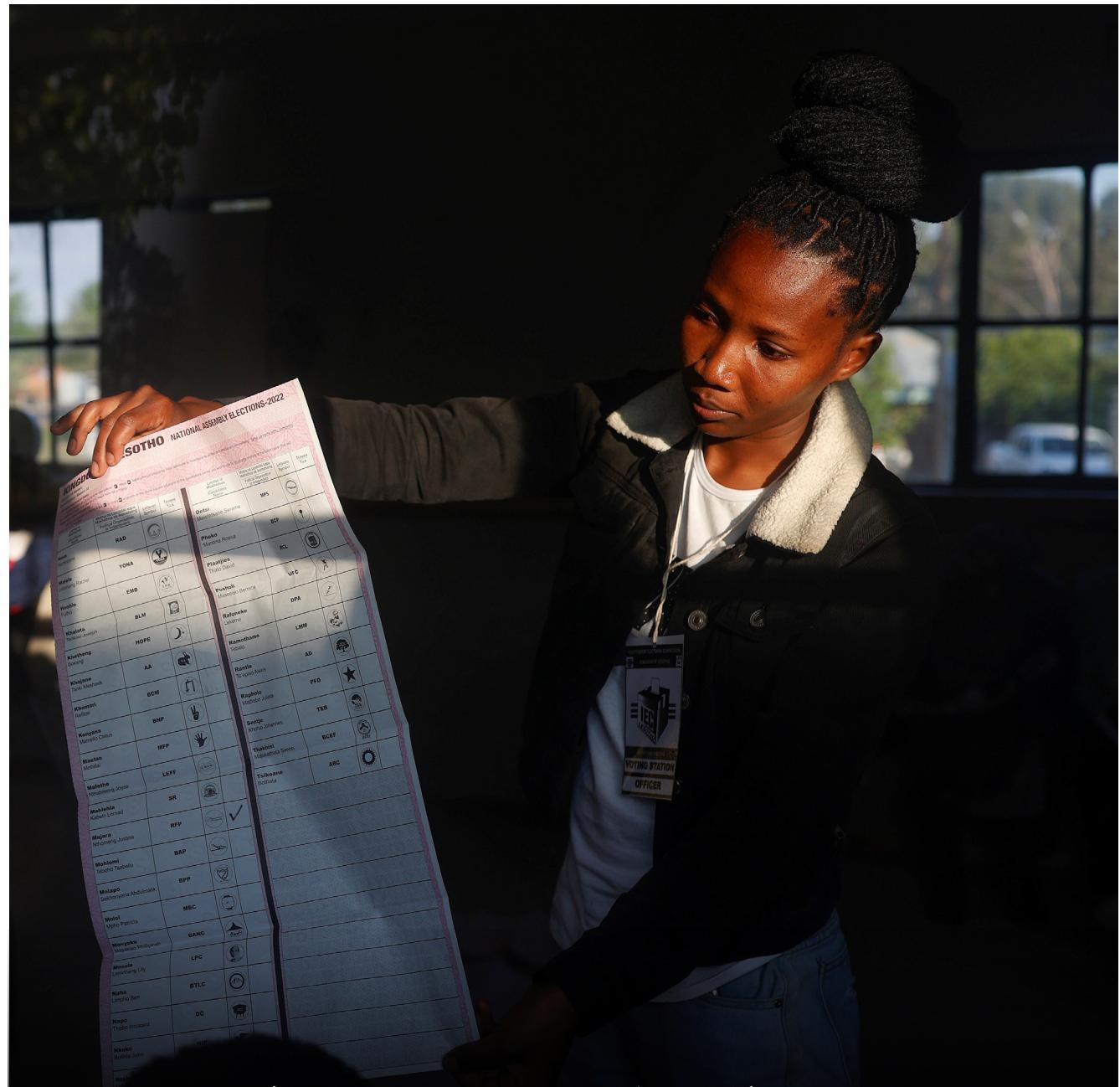
رفض شاغلي المناصب

لم تكن دول مثل البرازيل وتشيلي وكولومبيا وهندوراس، حيث وصلت الحكومات التي وعدت بتعزيز العدالة الاجتماعية إلى السلطة، هي الأماكن الوحيدة التي تم فيها رفض شاغلي المناصب. إذ جاء التغيير أيضاً في كوستاريكا، حيث منحت الانتخابات الرئاسية في أبريل نصفاً غير متوقع لشخص خارجي، هو رودريغو تشافيز، الذي قام بحملة على منصة مكافحة الفساد بخطاب شعبي يهاجم "الطبقة السياسية الفاسدة". واتسمت الانتخابات باللا مبالاة التي لم يكن من الممكن التغلب عليها حتى في جولة الإعادة.



كوستاريكا في صناديق الاقتراع: تصويت أم مقاومة؟

مثلت كوستاريكا اتجاهًا أوسع نطاقاً. في العديد من البلدان، هناك شعور بخيبة أمل شديدة من أداء الحكومات المتعاقبة من مختلف الألوان السياسية. ويعبر البعض عن استيائهم من خلال الابتعاد عن صناديق الاقتراع، في حين يتخلى آخرون عن هوياتهم السياسية التقليدية، ويحرصون على تجربة أي شيءٍ جديد يعد بالتخلي عن الفشل. ونتيجة لذلك، تصبح الأصوات مجزأة بشكل متزايد، ويمكن أن تؤدي التغييرات الصغيرة في التفضيلات إلى تحولات كبيرة، وتصبح نتائج الانتخابات غير متوقعة، ويمكن أن تظهر قوى سياسية جديدة بين عشيةٍ وضحاها.



مسؤولية انتخابية تعرض ورقة اقتراع على ممثلي الحزب أثناء عملية فرز الأصوات في مدرسة هوهلو الابتدائية في ماسيرتو، ليسبوتو، 7 أكتوبر 2022.

تصوير فيل ماجاكو/ جالو إيماجيس

3 أفكار للعمل

الانتخابات الحرة والنزاهة عنصر حيوي من عناصر الديمقراطية. ولضمان أن تعكس الانتخابات بدقة رغبات الناخبين، ينبغي أن تعمل جماعات المجتمع المدني الوطنية والدولية معًا لرراقبة الانتخابات وفضح أي مخالفات.

الحيز المدني السليم هو حجر أساس للديمقراطية السليمة. ويجب أن يعمل المجتمع المدني للدفاع عن الحيـز المدني والضوابط والتوازنات المتعلقة بالسلطة السياسية. وبذلك سيمـنـعـ المجتمع المدني تـأـكلـ الـديمقـراـطـيةـ منـ الدـاخـلـ منـ قـبـلـ القـادـةـ المـتـخـبـينـ دـيمـقـراـطـيـاـ،ـ وـيـسـاعـدـ فـيـ الحـفـاظـ عـلـىـ الـظـرـوفـ الـمـنـاسـبـةـ لـوـجـودـ الـمـجـتمـعـ المـدنـيـ.

التحولات السياسية يمكن أن تجلب التحديات والفرص على حد سواء. عندما تحدث تغييرات سياسية تقدمية، يجب على المجتمع المدني أن يساعد في مساعدة القادة السياسيـنـ عـنـ وـعـوـدـهـمـ،ـ معـ الحـذـرـ مـنـ اـحـتمـالـ حدـوثـ ردـ فعلـ رـجـعيـ.

مع زيادة تشابه الانتخابات بلعبة الحظ، فإن نتائج مثل فوز تشافيز ليست مطلقاً أسوأ ما يمكن. فهي كوستاريكا، القوى الأصولية المناهضة لحقوق الإنسان على أهبة الاستعداد. وقد يؤدي السخط العام تجاه أحدث شاغلي المناصب إلى دفعهم إلى السلطة. وفي ماليزيا اكتسب حزب إسلامي متشدد زخماً في الانتخابات الأخيرة، وقد يستفيد من المزيد من خيبة الأمل. وقد أظهرت تجربة العديد من البلدان الأوروبية مدى سهولة الاستفادة من خيبة الأمل من قبل القوى الرجعية العميقة.

الفائزون في الانتخابات يجب أن يفهموا أن انتصاراتهم قد لا تتعلق بما يقدمونه أكثر من رفض الحكام الحاليين، وبصفتهم شاغلي الوظائف الجدد، يجب أن يضعوا في اعتبارهم أن الناخبين سيحكمون عليهم بنفس الطريقة. ويجب أن يعمـلـواـ عـلـىـ الـوـفـاءـ بـوـعـوـدـهـمـ معـ مرـاعـاهـ أنهـ لاـ تـوـجـدـ اـنـتـخـابـاتـ تـمـنـحـ تـفـوـيـضاـ لـاحـتـكـارـ السـلـطـةـ.ـ الـذـينـ فـازـوـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ لـدـيـهـمـ وـاجـبـ لـكـلـ مـنـ صـوتـ لـهـمـ،ـ وـأـوـلـئـكـ الـذـينـ لـمـ يـصـوـتـوـ لـهـمـ،ـ وـيـجـبـ أـنـ يـحـافـظـوـ عـلـىـ الـمـؤـسـسـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ،ـ وـالـعـمـلـيـاتـ الـتـيـ جـلـبـتـهـمـ إـلـىـ السـلـطـةـ،ـ وـيـكـنـ أـنـ تـؤـديـ إـلـىـ طـرـدـهـمـ.

وقد رأينا ذلك في ليسوتو، حيث فاز حزب جديد، الثورة من أجل الرخاء، في انتخابات أكتوبر، بقيادة رجل الأعمال سام ماتيكان. نشأ التغيير من الإحباط بسبب نظام سياسي يتسم بالصراع الداخلي والخلل الوظيفي والفشل في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العميقـةـ.ـ لـكـنـ الـآنـ رـئـيـسـ الـوـزـرـاءـ الجـدـيدـ سـيـكـونـ عـلـيـهـ أـنـ يـثـبـتـ أـنـ اـنـتـقـالـهـ إـلـىـ السـيـاسـةـ كـانـ مـدـفـوعـاـ بـشـيـءـ آـخـرـ غـيرـ مـصـالـحـهـ التجـارـيـةـ.

من بين الآمال التي يضعها الناخبون على الأحزاب السياسية أنها ستعمل على تحسين تقديم الخدمات. وتعاني ليسوتو أيضًا معدلات بطالة مرتفعة ومشاكل واسعة الانتشار من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والجريمة التي يأمل الشعب أن تعالجها الحكومة الجديدة.

ليباكيـسـ وـماـتلـوـ،ـ الـمرـأـةـ وـالـقـانـونـ فيـ إـفـرـيـقيـاـ الـجـنـوـبـيـةـ،ـ ليسـوـتوـ

التـغـيـيرـ فـيـ لـيـسوـتوـ:ـ إـلـىـ أـيـ حـدـ؟ـ وـلـصـالـحـ مـنـ؟ـ



النهاية بحقوق النساء ومجتمع الميم عين +





كما أثرت الجائحة بشكل غير مناسب على النساء والفتيات، مؤدية إلى زيادة معدلات العنف المنزلي، وانعدام الأمان الوظيفي، وتقليل فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمشاركة في سوق العمل، والالتحاق بالمدارس.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن حوالي ٢,٤ مليار امرأة في سن العمل لا يحصلن على فرص اقتصادية متكافئة، كما أن ١٧٨ دولة لا تزال لديها حواجز قانونية تحول دون مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية بشكل كامل. وفي ٨٦ بلدًا تواجه النساء شكلاً من أشكال القيود في العمل، ولا تضمن ٩٥ دولة المساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال المرأة تتمتع بثلاثة أرباع الحقوق القانونية الممنوعة للرجل.

والأهم من ذلك أن المرأة ما زالت ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل صارخ في الأماكن التي تُتخذ فيها القرارات بشأن القضايا التي تؤثر عليها تأثيراً قوياً. وهذا يشمل أزمة المناخ، حيث شكلت النساء أقل من 34% في المائة من فرق التفاوض القططية في مؤتمر المناخ COP27 في دورته السابعة والعشرين، وسبع قيادات فقط من قيادات العالم الـ ١١٠ الحاضرة.

انتخبت بعض الدول أو نصبت أول قيادات سياسية نسائية لها في عام ٢٠٢٢، بدءاً من رئيسة هندوراس زيومارا كاسترو في يناير. وانتخبت سلفينيا أول رئيسة



تنزانيا: خطوة مشجعة من أجل حقوق الفتيات

المساواة للمرأة هدف غير ثابت

وكان للأزمات الأخيرة آثار مدمرة على المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. واستمر العنف القائم على النوع الاجتماعي في النمو في حالات النزاع، مثل الحرب في إثيوبيا. وكانت الآثار القائمة على النوع الاجتماعي للحرب واضحة للغاية في أوكرانيا المحاصرة، حيث كان النساء والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من مهانة ملابس لاجئيها، منتشرين في جميع أنحاء أوروبا، وكثيراً ما يتعرضون لمخاطر مثل الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل.

معظم اللاجئين من النساء وأطفالهن الذين يحملون حقائب صغيرة؛ لأن الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاماً ممنوعون من المغادرة. وما أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من اللاجئين، فهناك حاجة كبيرة إلى جميع أنواع منتجات العناية النسائية. منذ الأيام الأولى، تقوم منظمتنا، Menstrual Action، بشحن المنتجات الصحية إلى اللاجئات.

مايا ديمتشاك، أكجا مينستروتسا، بولندا

لا يزال النوع الاجتماعي والجنس محور حرب ثقافية تسنها شبكة دولية منظمة وممولة جيداً من القوى المحافظة المتطرفة التي تستفيد من هذه القضايا لتحقيق مكاسب سياسية. ويواصل المجتمع المدني العمل على حشد التضامن والدفاع عن الحقوق، وعلى الرغم من العدائية تجاهه، حقق في عام ٢٠٢٢ بعض المكاسب المهمة في مجال الحقوق في جميع أنحاء العالم.

وقد كان هذا العام بمثابة تذكرة بأن مسار حقوق الإنسان يسير في خط مستقيم ويمكن عكسه، فالتراجع ممكן، ويمكن أن تُفقد الحقوق التي اكتسبت بجهد كبير. وحيثما أحرز تقدم، اكتسب الناس اعترافاً بالحقوق التي كانت تبدو مستحيلة في يوم من الأيام. وحين حدث تراجع، كما هو الحال مع حقوق المرأة في سياقات مختلفة مثل أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية، أنهى الناس العام بحقوق أقل من تلك التي تمتتع بها الأجيال السابقة.

تم إثبات هذا التراجع في تنزانيا، بعد دعوى قضائية للمجتمع المدني، تم إلغاء الحظر على الفتيات الحوامل الملتحقات بالمدرسة، وكان هذا واحداً من العديد من انتصارات المجتمع المدني حول العالم في عام ٢٠٢٢.

التي لا تتوقف ضد الحقوق، عندما تم تمرير مشروع قانون العنف الجنسي لتجريم الزواج القسري والاعتداء الجنسي وتعزيز حماية الضحايا. وفي إسبانيا، أقر قانون جديد بشأن ضمان الحرية الجنسية، يستند إلى مبدأ الموافقة، في محاولة للتصدي لانتشار الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

قانون "نعم فقط تعني نعم" هو مثال واضح على العمل المشترك الذي تقوم به الحركة النسائية، وخاصة الحركة النسوية الموجودة في جميع المجالات، بما في ذلك المجتمع المدني والحكومة.

كارمن ميكيل أوكوستا، منظمة العفو الدولية، إسبانيا



استغرق الأمر ١٠ سنوات للوصول إلى الوضع الحالي. خلال العقد الماضي، نظمنا أنفسنا وتأكدنا من أننا بنينا جبهة موحدة للضغط من أجل قانون يُمْكِن الضحايا. وانتصار كهذا يؤكد تأثير عملنا الكبير على المجتمع.

نوريل قمرية، بيريمبان بيرجيراك، إندونيسيا



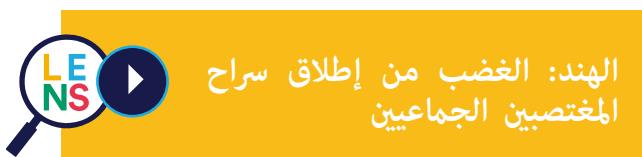
يعززه عدم وجود تشريعات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن يكون بمثابة رادع. الخطاب الديني يحظر من قدر المرأة بدلاً من تعزيز دورنا في المجتمع. ولا يقتصر الخطاب العام على تطبيع العنف ضد المرأة فحسب، بل يبرره أيضاً بإلقاء اللوم على الضحية.

عززة سليمان، مؤسسة قضايا المرأة المصرية

وفي ظل هذه الخلفية الرجعية، واصلت الحركات النسائية الدعوة إلى التغيير، مع العمل على دعم الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتحرك بغضب ضد أعمال العنف والفشل في محاسبة الجناة.



وكان هناك مثال واضح على ذلك في الهند، عندما منحت حكومة ولاية غوجارات دون مبرر الإفراج المبكر عن ١١ رجلاً أدينوا باغتصاب جماعي في عام ٢٠٠٢ لعدة نساء مسلمات وقتل ١٤ شخصاً. وتبع ذلك إدانة شعبية سريعة، حيث خرج الناس إلى الشوارع لمطالبة المحكمة العليا بإلغاء القرار.



أدّت جهود المناصرة التي استمرت لسنوات إلى تحقيق انفراج في إندونيسيا، على الرغم من حملات التضليل

لها، ناتasa بيريك موسار، في نوفمبر، بينما في بيرو، تم تعيين دينا بولوارتي رئيسة عندما تم إقالة صاحب المنصب بعد محاولة إغلاق الكونغرس.

لكن هناك حقيقة هي أن القيادة النسائية ليست بالضرورة تمثل انتصاراً للمرأة، وقد اتضحت ذلك في المجر، حيث أصبحت كاتلين نوفاك، حليفة وثيقة لرئيس الوزراء السلطوي فيكتور أوربان، ومؤيدة راسخة لسياسات المناهضة لقضايا النوع الاجتماعي، أول رئيسة امرأة للبلاد في مايو. وعلى نحو مماثل، تولت أول رئيسة وزراء في إيطاليا منصبها في أكتوبر، ولكن في هيئة زعيمة الفاشية الجديدة جورجيا ميلوني.

لا عجب أن المؤشر العالمي للفجوة المبنية على النوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٢ كان متشارماً. وخلص هذا التحليل للتقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ المبني على النوع الاجتماعي في ١٤٦ بلدًا إلى أنه بالوتيرة الحالية سيستغرق سد تلك الفجوة ١٣٢ عامًا.

العنف المبني على النوع الاجتماعي معركة مستمرة

العنف ضد النساء والفتيات هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في جميع أنحاء العالم منذ فترة طويلة، وتفاقم في ظل الجائحة. وازداد اشتغال العنف القائم على النوع الاجتماعي مع كل أزمة من الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية العديدة في عام ٢٠٢٢.

وفي الوقت نفسه، ازدادت صعوبة النضال من أجل تحدي العنف والنهوض بحقوق المرأة بسبب الحركات المناهضة للنسوية لقضايا النوع الاجتماعي التي تنكر المشكلة وترفض الاعتراف بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو نظام أبوبي مزمن يحرم المرأة من وضعها كمواطن كامل الحقوق.

في مجتمعنا، تتعرض أجساد النساء لجميع أنواع العنف بسبب العادات والتقاليد، وهذا

يتميز ضد مجتمع الميم عين+. وبعد ذلك بوقت قصير، تم مساواة سن الموافقة من خلال إصلاح القانون الجنائي.

تميزت فعاليات موسم الفخر بالعودة إلى الجذور وتجدد التطرف في الأماكن ذات التقاليد العريقة في الحشد، مثل نيويورك، والانتشار في سياقات أكثر صعوبة لتوفير مساحات آمنة تشتد الحاجة إليها للأشخاص من مجتمع الميم عين+. كان هذا هو الحال في تونس، حيث أثارت النسخة الثالثة من مهرجان كوير السينمائي الذي عُقد في سبتمبر فرصة ترحيب لأفراد مجتمع الميم عين+ لتأكيد الرؤية ومواجهة المواقف الاجتماعية المعادية للمثليين والمثليات، في سياق ينشر فيه رئيس متغطش للسلطة خطاب الكراهية ضد المثليين والمثليات.

تونس: لحظة نادرة لظهور مجتمع الميم عين+

تميزت أحداث موسم الفخر لعام ٢٠٢٣ أيضاً بالإحساس بالإلحاد في العديد من السياقات التي تشن فيها الجماعات المناهضة للحقوق هجوماً منسقاً على حقوق أفراد مجتمع الميم عين+, وتحديداً على حقوق العابرين جنسياً.

مسيرة الفخر والسياسة: إلحاد متعدد للمطالبة بحقوق مجتمع الميم عين+

وفي صربيا، حاولت الجماعات المناهضة لحقوق الإنسان أن تستلهم من الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية والقوميين الروس الذين هم في حالة حرب مع ما يسمى "أيديولوجية النوع الاجتماعي" إجبار إلغاء حدث "يوروبيرارد" الذي عقد في بلغراد في سبتمبر. عندما

واحتشدت النساء حول القضايا الرئيسية للناس في ظروف مماثلة: حقوق الإجهاض في بولندا، وحقوق المرأة الريفية في تونس، والسلام والتضامن مع النساء والفتيات الأوكرانيات اللاجئات في بلغاريا، والحكم العسكري في السودان، من بين القضايا العديدة التي تم طرحها.

عودة الأخوية إلى الشوارع

وشهد اليوم الدولي للمرأة مطالب بالحقوق الاقتصادية، حيث أثيرت مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في تشيلي وزيمبابوي، وهو قلق أثير في وقت لاحق من العام في المملكة المتحدة، حيث طالبت مسيرة المومياءات بإصلاحات لنظام رعاية الأطفال. هذه قضية عالمية رئيسية للعدالة المبنية على النوع الاجتماعي. وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، يتم قضاء أكثر من ١٦,٤ مليون ساعة في ٦٤ دولة على الرعاية غير مدفوعة الأجر كل يوم - أكثر من ثلاثة أربعينها من قبل النساء - وإذا دفع الحد الأدنى للأجور بالساعة، فإن هذا سيصل إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أكثر من ضعف الحصة التي تمتلها الزراعة.

سلسلة مقابلات ٢٠٢٢: اليوم العالمي للمرأة

كما خرجت الجماهير إلى الشوارع في يونيو ويوليو، وهو بداية موسم الفخر في معظم أنحاء العالم، للمطالبة بحقوق مجتمع الميم عين+. في تشيلي، احتج المتظاهرون على قانون سن الموافقة الجنسية، الذي

وعلى المستوى الأوروبي، ظهرت اتفاقية إسطنبول - اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي - والتي تعززت بحالتي انضمام جديتين. وبعد عام من تحول تركيا إلى أول منشق، صدقت المملكة المتحدة وأوكرانيا في يوليو على المعاهدة، والتي تهدف إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الضحايا وإنهاء إفلات الجناة من العقاب.

الإضراب الإقليمي الذي نظمناه في ٦ يوليو كان مجرد بداية لكفاحنا عبر الحدود ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. التضامن النسووي عبر الوطني أمر حيوي في هذا النضال. كانت القوة الدافعة لدعوتنا هي الغضب المطلق من الوضع الحالي. لن نقبل المزيد من الحلول المجازأة وغير الفعالة مشكلة منهجية ونظامية.

بنان أبو زين الدين، تقاطعات، الأردن

العودة إلى العمل في الشارع

بعد فترة توقف بسبب الجائحة، تمكنت حركات النساء من الخروج إلى الشوارع مرة أخرى في اليوم الدولي للمرأة في ٨ مارس، وذلك للتغيير عن مطالب العدالة المبنية على النوع الاجتماعي. وليس من المستغرب أن تركز التعبئة في كثير من الأحيان تركيزاً قوياً على مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي. وقد شهدنا ذلك في مجموعة واسعة من البلدان، من ضمنها الأرجنتين والعراق وكينيا، على سبيل المثال لا الحصر، في حين شوهدت احتجاجات تركز على جرائم قتل الإناث في بلدان مثل هندوراس والمكسيك وتركيا.

استمرت المسيرة بالرغم من ذلك، اجتمعوا محاولة إيقافها. هاجم متظاهرون عنيفون الشرطة والصحفين وحاولوا اختراق الطوق الأمني الذي يحمي المسيرات. وبعض المشاركين تعرضوا للهجوم بعد الحدث.



مسارات متباعدة بشأن حقوق الإجهاض

ربما تكون حقوق الإجهاض من أكثر القضايا المتنازع عليها، ولكن على الرغم من هيمنة الانحدار على العناوين الرئيسية العالمية، إلا أن العديد من البلدان شهدت تقدماً في عام ٢٠٢٢.

في يونيو، وضعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة نفسها في طليعة ردود الفعل العالمية العنيفة عندما ألغت قضية رو ضد وايد، وهو الحكم الذي كرس حق المرأة في الاختيار لما يقرب من ٥٠ عاماً. إذ ترك القرار لوائح الإجهاض في أيدي الولايات الخمسين الأمريكية، وكانت له آثار فورية في العديد من الولايات التي أدخلت "حظرًا محفزاً" حيز التنفيذ بمجرد إلغاء الحكم. وفي غضون بضعة أشهر، حظرت نصف الولايات الأمريكية أو قيدت بشدة إمكانية الوصول إلى الإجهاض، وكان المشرعون الجمهوريون يضغطون أكثر، في محاولة لتقيد حرية التنقل وتداول أدوية الإجهاض.

لكن المشرعين الجمهوريين بدوا غير متواافقين عندما كانت حقوق الإجهاض على قائمة التصويت، وأحياناً بالمعنى الحرفي، كما كان الحال في بعض الولايات خلال انتخابات منتصف المدة التي أجريت في نوفمبر. وفي كاليفورنيا وميشيغان وفيرمونت، وافق الناخبون على



نشطاء حقوق المرأة يتجمعون خارج قصر العدل في بوغوتا، كولومبيا، حيث تناقش المحكمة الدستورية إلغاء تجريم الإجهاض، 21 فبراير 2022.

تصوير غييرمو ليغاريا شفابير / جيتي إيماجيس

ممارسة الجنس خارج الزواج مع أحكام بالسجن تصل إلى عام. ونظراً لأن زواج المثليين/ات غير قانوني، فإن هذا الحكم يُجرّم فعلياً العلاقات الجنسية المثلية. كما يعترف القانون الجديد بقوانين الشريعة على المستوى المحلي التي تقييد حقوق المرأة، فضلاً عن فرض قيود على "الحريات الأساسية للعقيدة والتعبير والتجمع السلمي".

تحاول الحكومة الحالية دمج الجماعات الإسلامية المتشددة. فهي تحاول ضمان ولائها من خلال إظهار استعدادها لحماية القيم الدينية المحافظة. وكانت حقوق أفراد مجتمع الميم عين+ في مقدمة نضالات الجماعات السياسية والدينية المتشددة؛ لذلك كانوا أول من اختفى.

فاتيا موليديانتي، كونتراس، إندونيسيا

القانون الجنائي الجديد في إندونيسيا: تحول إلى الأسوأ

ولكن على الرغم من الانتكاسات، دفعت مجموعات الميم عين+ حول العالم إلى الأمام في قضيتين رئيسيتين: إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية، والمساواة في الزواج.

وبعد سنوات من جهود الدعوة للمجتمع المدني، في عام ٢٠٢٢، ألغت أربع دول - جميعها أعضاء في الكوميتول - القوانين الاستعمارية التي تُجرّم العلاقات الجنسية المثلية. وفي حين أن إلغاء التجريم لا يعني بأي حال من الأحوال إنهاء التمييز والعنف ضد أفراد مجتمع الميم عين+، إلا أنها خطوة أولى أساسية، حيث إن التجريم -

كولومبيا ترکب الموجة الخضراء

كما ظهرت علامات على أن التراجع يمكن عكسه في البرازيل، حيث أعلن الرئيس لولا ▶ خروج البلاد من إعلان إجماع جنيف، وهو نص مناهض للإجهاض شارك في رعايته العديد من القادة الرجعيين، بما في ذلك الرئيس السابق بولسونارو، ووقعته ٣٤ دولة في أكتوبر ٢٠٢٠.

وإلى الجنوب، أصبح ما كان يمكن أن يكون خطوة كبيرة إلى الأمام فرصة ضائعة، حيث تم رفض مشروع دستور تشيلي الذي يحفظ الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاض، في استفتاء أجري في سبتمبر. ونتيجة لذلك، لا يزال قانون عام ٢٠١٧ الذي يسمح بالإجهاض في ثلاثة ظروف محددة فقط - الاغتصاب، وعدم بقاء الجنين، والمخاطر على حياة المرأة الحامل - ساري المفعول.

مجتمع الميم عين+ يناضل من أجل المساواة

نشاط مجتمع الميم عين+ هو هدف لنفس رد الفعل العنيف الذي حشده من قبل تحالفات وفيرة الموارد من السياسيين اليمينيين المتطرفين والقادة الدينيين المتشددين من مختلف الأديان، في بلدان متنوعة مثل إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إندونيسيا، وعلى الرغم من تقدمها في تجريم الزواج القسري والاعتداء الجنسي، في وقت لاحق من العام تم إدخال قانون جنائي جديد رجعي، يُجرّم

تعديلات على دساتير الولايات لضمان حقوق الإجهاض وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى. ورفض الناخبون في كنتاكى ومونتانا مقترنات لتغيير دساتير الولايات لإنكار حقوق الإجهاض، تماماً كما فعلوا في كانساس المحافظة بلا شك في أغسطس. هذا يشير إلى أن رد الفعل شديد التحفظ لم يكن منسقاً مع الرأي العام. كما قدم دليلاً آخر على أن هذه الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل هي استراتيجية من أعلى إلى أسفل يحشد لها الزعماء السياسيون والدينيون المتطرفون ويتم ت McKinneyها من خلال التمويل الضخم.

حقوق الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية: تراجع ضد التيار

كانت الديناميكيات مختلفة تماماً جنوب ريو برافاو. وفي العام الذي أعقب حكم المحكمة العليا المكسيكية التاريخي في ٢٠٢١ الذي اعتبر أنه من غير الدستوري تجريم النساء لإنها الحمل طوعية في الأسبوع الـ ١٢ الأولى، غيرت ١١ ولاية مكسيكية قوانينها الجنائية لترسيخ هذا الحق. أدت هذه المسارات المتناقضة إلى ظهور تضامن نسوي، حيث زادت النسويات المكسيكيات من عمليات الدعم عبر الحدود، مستفيدات من الخبرة المكتسبة خلال عقود من العمل السري.

كما استمرت الموجة الخضراء في الظهور في أمريكا الجنوبية. في فبراير، ألغت المحكمة الدستورية الكولومبية تجريم الإجهاض عند الطلب حتى ٢٤ أسبوعاً. كان هذا القرار الذي طال انتظاره نتيجة لنضال استمر لعقود من قبل الحركة النسوية، لكنه أطلق العنان لردود فعل فورية ضد الحقوق، من ضمنها مبادرات لإعادة القوانين التقيدية.

حتى عندما لا ينفذ بالكامل - يمكن انتهاكات الحقوق مثل الاعتقالات التعسفية، ويشجع القوى المناهضة للحقوق على تنفيذ القانون بأنفسهم.

ورداً على دعاوى المجتمع المدني، ألغت المحكمة العليا في شرق الكاريبي تجريم المثلية الجنسية في أنتيغوا وبربودا في يوليو، وفي سانت كيتس ونيفيس في أغسطس. واستمر الاتجاه الكاريبي في ديسمبر، عندما قضت المحكمة العليا في بربادوس بعدم دستورية تجريم العلاقات الجنسية المثلية.

 أنتيغوا وبربودا: خطوة إلى الأمام
لحقوق مجتمع الميم عين +

 اختراق آخر لحقوق مجتمع الميم
عين + في منطقة البحر الكاريبي

 بربادوس: المرة الثالثة تمثل اتجاهًا

وفي سنغافورة، ألغى البريطانيون تجريم ممارسة الجنس بين الرجال في نوفمبر، لكن الحكومة حاولت فرض خط أحمر على أي تقدم آخر، معلنة عزمها على تغيير الدستور لتعريف الزواج على أنه يتم حصرياً بين رجل وامرأة.

 سنغافورة: الاعتراف المتأخر بحقوق
مجتمع الميم عين +



نشطاء حقوق مجتمع الميم عين + يتظاهرون خارج بيت الكومنولث خلال اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في لندن، المملكة المتحدة، 19 أبريل 2018.

تصوير جاك تايلور / جيتي إيماجيس

لكن فرصة ضائعة جاءت في اليابان في يونيو، عندما أعلنت محكمة في أوساكا أنّ حظر البلاد زواج المثليين/ات دستوري. إلى جانب أقرانهم في جميع أنحاء العالم، سيواصل نشطاء مجتمع الميم عين+ في اليابان الضغط من أجل تغيير الرأي العام - ومعه آراء المشرعين والقضاة - حتى يتم ضمان المساواة في الحقوق.

لم تحرز اليابان الكثير من التقدم بشأن عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، ناهيك عن حقوق مجتمع الميم عين+ والقضايا المتعلقة بالميل الجنسي والهوية المبنية على النوع الاجتماعي. وذلك لأنّ الحكومة اليابانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماعات اليمينية الدينية القائمة على قيم التعصب الذكورية ووجهة نظر الأبوبية للأسرة.

أكيра نيشياما، J-ALL، اليابان



الياضان: لا تزال بعيدة عن المساواة في الزواج

وتشمل التغييرات القانونية الهامة الأخرى فرض حظر على ما يُسمى "علاجات التحويل"، والتي أدخلت في كندا والهند وإسرائيل ونيوزيلندا، وخفض أو إلغاء القيود المفروضة على التبرع بالدم من قبل الرجال المثليين في النمسا وفرنسا والميونخ وأيرلندا وليتوانيا.

تم اتخاذ بعض الخطوات الهامة في الاعتراف بالحق في الهوية للغابرين/ات جنسياً وذوي الهويات المتنوعة الخاصة بالنوع الاجتماعي، كانت محور رد الفعل العنيف السام والذعر الأخلاقي الذي اختلفه تحالف غريب من المحافظين المتشددين ومن يسمون أنفسهم

اعترف الحكم بأن العلاقة تتناسب مع مفهوم الزواج على الرغم من أن الدستور لا يزال يحدد الزواج على أنه اتحاد بين امرأة ورجل.

وعلى المستوى الأوروبي، جاء التقدم في يناير ٢٠٢٣ في شكل حكم صادر عن الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي أثبت أن رفض السلطات الروسية منح الاعتراف القانوني والحماية للأزواج المثليين/ات يشكل انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

في أواخر أكتوبر، أصبح زواج المثليين قانونياً في جميع أنحاء المكسيك، حيث قامت ولايتا غيريرو وتامالپياس المتباطئتان أخيراً بجعل قوانينهما متماشية مع حكم المحكمة العليا لعام ٢٠١٥ الذي أعلن أن حظر زواج المثليين/ات غير دستوري. وفي الوقت نفسه، أقر الكونغرس الأمريكي في ديسمبر قانون احترام الزواج، الذي يهدف إلى حماية كل من زواج المثليين/ات والزواج بين الأعراق، في حالة إلغاء المحكمة العليا للحكم الذي يحميهم كما فعلت في قضية رو ضد وايد.

أقرت العديد من الولايات المكسيكية ونفذت قوانين زواج متساوية منذ سنوات، على الرغم من وجود العديد من العقبات التي لا تزال قائمة. التغيير القانوني لا يجلب تغييراً اجتماعياً فورياً. ومن هنا تتبع أهمية الاستمرار في التركيز على تغيير الثقافة. يمكن أن تغير القوانين بسرعة كبيرة، وهي تغير بين عشيةٍ وضحاها، لكن الثقافة لا تتغير.

إريكا فيناديرو، الشبكة الوطنية للشباب المتنوع، المكسيك



المكسيك: آخر ولاية تنضم إلى موجة قوس قزح

وعلى مدار العقد الماضي، اجتاحت موجة إلغاء التجريم اثنتي عشرة دولة، لكن غالبية دول الكومونولث لا تزال تجرم أعمال المثليين. ويمكن أن تتوقع تغييرات أكثر تقدماً قريباً، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي، حيث تؤدي مبادرة التقاضي المشتركة بين عدة بلدان ثمارها. لكن النشطاء سيضطرون مواجهة تأثير الكنيسة المناهضة للحقوق؛ إذ إن قمة أساقفة الأنجليلكان العالمية الأخيرة أكدت بشكل رجعي مفاهيم المثلية الجنسية على أنها خطيئة، وزواج المثليين على أنه انحراف.



حقوق مجتمع الميم عين+ في الكومونولث: حان وقت التغيير



الكنيسة الأنجليلكانية تلقي المسؤولية على حقوق مجتمع الميم عين+



سلسلة مقابلات حقوق مجتمع الميم في الدول الأعضاء في الكومونولث

أصبح زواج المثليين قانونياً في تشيلي ودخل حيز التنفيذ في سويسرا - بعد الموافقة عليه بأغلبية ساحقة في استفتاء - في أوائل عام ٢٠٢٢. وفي يوليو، تم إضفاء الشرعية على زواج المثليين/ات من قبل برمان أندورا، ونتيجة لحكم المحكمة الدستورية في سلوفينيا. كما أصبح قانونياً في كوبا بعد التصديق على قانون الأسرة الجديد في استفتاء في سبتمبر. حتى في لاتفيا، التي اعتبرت في السابق أسوأ مكان في الاتحاد الأوروبي ليكون المرء مثل الجنس، تم إحراز تقدم ما، حيث أصدرت محكمة أول حكم في البلاد بشأن الأزواج المثليين، وقد



نشطاء في مسيرة من أجل حقوق المرأة وأفراد مجتمع الميم في اليوم الدولي للمرأة 2022 في غواتيمala سيتي، غواتيمala.

الصورة بواسطة فيزيبليس / فيسبوك

نسوين "نقدن للنوع الاجتماعي".

وقد دخل قانون يقدم عملية تسجيل مبسطة لتخدير النوع الاجتماعي في الوثائق القانونية حيز التنفيذ في سويسرا في يناير. وسمح حكم قضائي في كولومبيا في مارس للأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي بالاعتراف ب نوعهم الاجتماعي بشكل قانوني. وفي أبريل، بدأت الولايات المتحدة في إصدار جوازات سفر بها خيار النوع الاجتماعي غير ثنائي.

وفي إسبانيا، تمت الموافقة على نظام التحديد الذاتي للهوية في فبراير 2023 للأشخاص الذين يرغبون في تغيير نوعهم الاجتماعي القانوني دون أي شروط طبية. وقد تم إدخال نظام مماثل في أسكوتلندia في أواخر ديسمبر، لكن تم حظره في يناير 2023 من قبل حكومة مركبة بريطانية منشغلة بشكل متزايد بسياسات الحرب الثقافية.

تراجع مناهضة الحقوق

في عام 2022 جاء رد الفعل العنيف بجميع الأشكال والأحجام. في الولايات المتحدة الأمريكية استمرت الحروب الثقافية في كل المجالات بما فيها التعليم، حيث مُنعت المعلمون في العديد من الولايات من التحدث عن السمات الجنسية أو النوع الاجتماعي في الفصول، وتم إزالة الكتب من المكتبات ردًا على هجمات من منظمات الآباء المحافظين التي حشدتها المعلومات المضللة.

وتم تقديم المئات من مشاريع القوانين المناهضة لمجتمع الميم عين+ في الولاية تلو الأخرى خلال العام. واستهدف العديد منهم على وجه التحديد العابرين/ات، مع التركيز على الرياضة والتعليم والرعاية الصحية والقيود المفروضة على الهوية والاعفاءات الدينية. وفي حين أن هذه لم تتحقق سوى نجاح محدود حتى الآن -

وشرموهن، مع رفض الفهم الضيق لمفهوم النساء الذي تدفعه القوى المناهضة للحقوق التي تستبعد العابرات جنسياً، وبدلًا من ذلك، تعزز تعريف متعدد الجوانب ومتنوع الأوجه للنساء على اختلاف مشاربهن.



النحو السادس للجنة وضع المرأة: لحظة متضاربة لحقوق المرأة

وظهرت أوجه الخلاف نفسها عند موعد تجديد ولاية خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بشؤون الميل الجنسي والهوية الخاصة بالنوع الاجتماعي في يونيو. فمنذ تأسيسه في عام ٢٠١٦، لعب المكتب دوراً رئيسياً في جمع الأدلة وزيادة الوعي وتقديم التقارير عن مدى امتثال الدول لمعايير حقوق الإنسان. لم يتوقف منكرو حقوق أفراد مجتمع الميم عين+ عن محاولة عرقلة عمله، واستغرق الأمر جهوداً متواصلة من المجتمع المدني لتجديده التفويض، وبالتالي التأكيد من بقاء حقوق مجتمع الميم عين+ على جدول أعمال الأمم المتحدة والحفاظ على حليف دولي رئيسي ومساحة مناصرة في غاية الأهمية.

في التصويت لتجديد الولاية رأينا مجموعتين من الدول تقاومان: الدول التي لم تحرز أي تقدم في الاعتراف بالحقوق، والتي يوجد فيها الكثير من المقاومة للتغيير؛ والدول التي تتراجع، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ماريا أدريان، ديفريكس، فنزويلا

كتاب.

السودان: حقوق المرأة في خط إطلاق النار العسكري

وفي روسيا، المصدر الرئيسي الآخر للإلهام للهجمات على حقوق مجتمع الميم عين+ حول العالم، فقد جلب العام تراجعاً آخر. وفي نوفمبر، صدر قانون جديد يوسع قيود الدولة على ما تسميه "دعائية مجتمع الميم" لحظر أي تعبير عن هوية مجتمع الميم عين+. وتصف الدولة بشكل شائن حقوق مجتمع الميم عين+ باعتبارها مكوناً من مكونات "الحرب الهجينة" التي يشنها الغرب.

ومع اقتراب العام من نهايته، هددت حقوق النساء ومجتمع الميم عين+ أيضاً بالتراجع إلى جانب الديمقراطية في إسرائيل، بعد أن تولت حكومة جديدة متطرفة ومتشددة السلطة في ديسمبر.

ساحة معركة عالمية

استمرت المعارك حول الحقوق الجنسية والإيجابية في لجنة وضع المرأة، أهم منتدى عالمي لحقوق المرأة، والذي عقد دورته السادسة والستين في مارس بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

واستخدمت المجموعات النسوية ومجموعات حقوق مجتمع الميم عين+ هذه المساحة العالمية لإعادة التأكيد على حق المرأة في اتخاذ القرارات بشأن جسدها وحياتها. وسعت إلى حماية الحقوق في الإجهاض من رد الفعل العنيف، وصاحت إمكانية اللجوء إلى الإجهاض كمسألة تتعلق بالصحة العامة وأساسيات العدالة الاجتماعية، وطالبت بالاعتراف بجميع النساء

فقد أصبح حوالي ١٠ في المائة فقط قوانين – فقد كان لها آثار بعيدة المدى على حياة العابرين/ات جنسياً، بدءاً من العواقب الضارة للخطاب التشوبي.

وتحققت الحركة المناهضة لقضايا النوع الاجتماعي تقدماً في أمريكا اللاتينية بفضل تمويل المؤسسات الأمريكية المحافظة السخية. وفي غواتيمالا، اتخذت خطوة جريئة، ففي ٨ مارس، أثناء الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة، أصدر الكونغرس قانوناً يرفع عقوبات السجن للإجهاض، ويحظر زواج المثليين/ات ويقييد تدريس التنوع الجنسي. أجرت إمكانية استخدام حق الفيتو الرئاسي بعد رد الفعل السريع للمجتمع المدني الكونغرس على التراجع، لكن هذا كان تذكيراً قوياً بأن الجماعات المناهضة للحقوق أصبحت أقوى، وتحتقر المياه وتعمل نحو تحقيق أهداف طويلة الأجل.

الجماعات المناهضة للحقوق في غواتيمالا هي جزء من حركة دولية منظمة للغاية وعالية التمويل، تهدف إلى تقويض حقوق النساء وأفراد مجتمع الميم عين+، وكذلك لمشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع في النقاش العام وصنع القرار.

غواتيمالا، Visibles

غواتيمالا: حركة مناهضة للحقوق تكشف عن أنابتها

وفي السودان، لم تستمر آمال تحقيق مزيد من التقدم في مجال حقوق المرأة التي بدأت مع الانتقال إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٩، وبعد استعادة الجيش السلطة، أعيد تعين شرطة الآداب المرتبطة بالديكتاتورية القديمة مراقبة مظهر المرأة وسلوكها عن



إيران: احتجاجات جريئة وقمع عنيف

الارتداء أم عدم الارتداء؟

عندما يتعلق الأمر بملابس، فإن التحرر لا يتعلق بارتداء أو عدم ارتداء قطعة ملابس معينة؛ إنه يتعلق بحرية اختيار ما يمكن ارتداؤه. في حين أن الحجاب الذي يُرّعى أنه يُرتدي على نحو "غير صحيح" في إيران أثار التحدي الأكثر انتشاراً واستمراراً الذي واجهه النظام الديني في البلاد على الإطلاق، ففي الهند أصبح الحجاب رمزاً للكراهة والفاخر والمقاومة ضد موجة انتشار كراهية الإسلام.

في أوائل عام ٢٠٢٢، في خطوة قادها الحزب القومي الهنودسي الموالي لرئيس الوزراء ناريندرا مودي لإثارة الانقسامات الدينية لتحقيق مكاسب سياسية، مُنعت الطالبات المسلمات في أجزاء من البلاد من ارتداء الحجاب في الصفوف الدراسية. وبضربة واحدة، تعرضن لانتهاك حقوقهن في حرية التعبير، وحرية إظهار معتقداتهن الدينية والتعليمية.

يشكل حظر الحجاب انتهاكاً كاملاً لحقوق المرأة في التعبير عن هويتها. ويجب أن يكون الخيار لي وحدي فيما إذا كنت سأرتدي الحجاب أم لا.

سيدة حميد، منتدى المرأة المسلمة، الهند

ولكن هذه المرة، ربما يكون الشعوبيون اليمينيون قد اختاروا الهدف الخطأ، إذ قاومت النساء المسلمات الهنديات، ورفضن أن يكن أدوات في لعبة سياسية تخص شخصاً آخر.

كانت النساء الأفغانيات القوة الرئيسية وراء المقاومة المدنية أو غير العنيفة لطالبان. وتم تسجيل أول احتجاج تقاده نساء بعد أيام فقط من سيطرة حركة طالبان على كابول. بدأت بأربع أو خمس مجموعات رئيسية تحتاج على حق الفتيات في التعليم، وحق المرأة في العمل وحرية التنقل.

حُميرة رحبي، وأنوك ثيونيسن، وميترا قطب، أفغان ويتنيس، المملكة المتحدة

وفي حين عززت طالبان قوتها في أفغانستان، واجه نظام الحكم الديني الإيراني طويل الأمد أكبر تهديد له على الإطلاق. في منتصف سبتمبر، أثارت وفاة امرأة كردية تبلغ من العمر ٢٢ عاماً، تُدعى ماهسا أميني، على أيدي شرطة الآداب بسبب انتهاكها لقواعد الحجاب الصارمة، موجة غير مسبوقة من التعبئة.

تُعرض النساء الإيرانيات للمضايقات بشكل روتيني، فيتعرضن للمضايقة علينا من قبل مسؤولي النظام والمتعاطفين معه بسبب "الحجاب غير الصحيح"، بل ويعنون من الغناء والرقص أو معانقة أو لمس الرجال من غير أقاربهن، من بين أشياء أخرى كثيرة. وسئلت العديد من النساء الإيرانيات من المراقبة المستمرة لمظاهرهن وسلوكهن. ويرغبن في مواصلة حياتهن بحرية بالشكل الذي يرينه مناسباً.

كايلي مور- جيلبرت، مدافعة عن حقوق الإنسان من الوسط الأكاديمي

وسرعان ما قدمت الاحتجاجات - التي بدأتها الشابات، وانضم إليها زملاؤهن في الدراسة والعمل وأصدقاؤهن من الذكور - مطالب أوسع للتغيير السياسي والاجتماعي. ورددت السلطات على ذلك بتتصعيد القمع والتلاعب بنظام العدالة الجنائية واستخدام عقوبة الإعدام لمعاقبة المتظاهرين ومحاولة ردع الآخرين.



النساء ضد الحكم الديني

جاء المثال الأكثر تطرفاً على الرجعية في شكل خطوات اتخذتها حركة طالبان على مدار العام لمحو النساء تماماً. أصبحت إمارة أفغانستان الإسلامية التي أعلنت في سبتمبر ٢٠٢١ حقيقة في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ عندما أمر قائدتها الأعلى بتطبيق الشريعة بشكل كامل. وكان لهذا آثار فورية وواسعة النطاق على الأشخاص من مجتمع الميم عين+ الذين أُجبروا على الاختباء للبقاء على قيد الحياة، والنساء اللواتي تم دفعهن إلى الحيز الخاص، وعُزلن وتعرضن للتنمر لاجبارهن على الامتثال. بالنسبة للنساء، الجامعات والوظائف في المجتمع غير مسموح بها، وكلاهما تم حظرهما في ديسمبر. قبل ذلك، في كابول، تم حظرهن من الأماكن العامة مثل الملاهي والصالات الرياضية والحدائق العامة.



أفغانستان: الحكم الديني يدفع النساء إلى الهاشم

رفضت النساء الأفغانيات الرحيل في هدوء، وظللن بدلاً من ذلك في طليعة المقاومة المدنية. وأدى القمع العنيف إلى تكييفهن، حيث كانت أعداد الاحتجاجات صغيرة عادة، والاحتجاجات تتحرك في الأماكن المغلقة أو عبر الإنترنت حسب الحاجة، وارتدى المتظاهرات أقنعة لحماية هوياتهن.

أفكار للعمل ٣

١ في ظل الهجمات المكثفة على المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والحقوق الجنسية والإنجابية، فإن تضامن المجتمع المدني عبر الوطني ضروري أكثر من أي وقت مضى لزيادة الوعي وتبادل الخطط وتجميع الموارد والرد.

٢ في ضوء الدور الحاسم لتعبئة الشوارع في مكافحة الهجمات على الهوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحقوق الجنسية والإنجابية، يجب على المجتمع المدني التركيز على حماية حرية التجمع السلمي، بما في ذلك ضمان محاسبة مرتكبي العنف ضد المتظاهرين.

٣ وقد ثبت أن التقاضي الاستراتيجي على الصعيدين الوطني والدولي استراتيجية فعالة لتوسيع دائرة الحقوق. وينبغي للمجتمع المدني أن يتعاون مع المحاكم ومؤسسات حقوق الإنسان لتحقيق المزيد من التقدم.



الهند: نزع الحجاب أحدث عرض للقومية الهندوسية

صمد الحكم الديني الإيراني أمام موجات الاحتجاج الماضية، لكن الحركة الشجاعة التي لا تعرف الخوف والتي تقف في وجهه الآن تمثل تحديًّا أكبر. اقتناًعاً منهم بأن الخسارة ستكون أكبر إذا مكثوا في المنزل وقبلوا الوضع الراهن، واصل المتظاهرون الشباب الكفاح. ولكن النجاح ليس مضموناً على الإطلاق، فالنظام الذي يواجهونه يظل يشكل قوة هائلة.

ما سيحدث بعد ذلك سيعتمد على قدرة المحتجين: الموارد التي يمكنهم جمعها، والمجموعات التي يمكنهم حشدتها، والقيادة التي يبنونها، والرواية الجماعية التي ينتجونها من القصص الشخصية المقنعة، والتأثيرات والضغوط الدولية.

سهراب رزاغي، ناشطون متقطعون،
هولندا



إيران: هل يمكن للمتظاهرات إسقاط الحكم الديني؟

في إيران كما في أي مكان آخر، المستقبل غير مؤكد، ولكن هناك شيء واحد يبدو واضحاً: في النضال من أجل الحقوق تحدث الهزائم، ولكن حتى في ذلك الحين لا يمكن إخماد الرغبة في التغيير. وحيثما يوجد اضطهاد، ستتعاون المقاومة الظهور عاجلاً أم آجلاً.

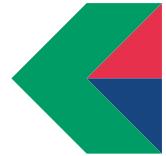


أعضاء من المهجر الإيراني يحتذون على إعدام المتظاهرين الإيرانيين في 17 ديسمبر 2022 في لشبونة، البرتغال.

تصوير مطبع الله ويسا / إنستغرام

دق ناقوس الخطر بشأن حالة الطوارئ المนาخية





الهند: موجات الحر المروعة تجلب
استجابة المجتمع المدني

قمة COP27: القليل جدًا، بعد فوات الأوان

تُشير محنة باكستان، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، إلى ظلم كبير، فقد تسببت دول شمال العالم في الانبعاثات بشكل غير مناسب، ولكنها تؤثر بشكل غير مناسب على دول جنوب العالم، أي على البلدان التي فعلت أقل ما يمكن للتسبب في الأزمة ولديها أقل قدر من الموارد للاستجابة. فباكستان، على سبيل المثال، تُنتج أقل من واحد في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، ولكنها من بين البلاد العشرة الأكثر تضررًا من تغير المناخ.

وتُعد الاستجابة المحلية الإنسانية، ولكن هناك حاجة إلى تغيير عالمي المعاناة الإنسانية، ولكن مشكلة تؤثر على البشر والكوكب عبر الحدود. مثل القمم المناخية السنوية مؤتمر الأطراف ذروة الفرصة العالمية، لكن أحدث دوراتها، التي عُقدت في نوفمبر، فشلت من جديد.

لم يكن مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP27

قياسي ثلث باكستان تحت الماء، مما تسبب في أكثر من 1,700 حالة وفاة. كان هذا مجرد عدد قليل من الأحداث العديدة التي وقعت في عام ٢٠٢٢.



باكستان: الآثار المدمرة لتغير المناخ

كشف العديد من هذه الحالات الطارئة عن عدم كفاية التخطيط والتنسيق، وعدم التشاور مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وعدم كفاية الموارد اللازمة للتأهب للكوارث والاستجابة لها. ومع ذلك، يبذل المجتمع المدني ما في وسعه لسد الثغرات الحيوية وتلبية الاحتياجات الملحة. وتم حشد جهد تطوعي ضخم في باكستان، مع ظهور الشباب في المقدمة، ينقذون الناس، ويوزعون المساعدات، ويجمعون الأموال من الجماهير. كان العمل على المستوى المحلي مهمًا بشكل مماثل في الهند وجنوب إفريقيا والعديد من الأماكن الأخرى التي تضررت من كارثة ذات صلة بالمناخ في عام ٢٠٢٢.



جنوب إفريقيا: الآثار المدمرة لتغير المناخ

لقد مر عام آخر من عمل المجتمع المدني للمساعدة في تجنب أسوأ آثار ما يُعتبر بشكل متزايد أزمة كوكبية ثلاثة، تتسم بالتهديد المشترك لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. لكنه كان أيضًا عامًا آخر من عدم كفاية العمل من قبل الدول والقطاع الخاص والنظام الدولي.

ينخرط المجتمع المدني على كل جبهة ممكنة: الاستجابات للتخفيف من أسوأ آثار تغير المناخ والمشاريع العملية لتحسين التكيف، والاحتجاج في الشوارع والعمل المباشر، والدعوة، والإجراءات القانونية، والمشاركة على المستوى الدولي. وما زال الإلحاح لمنع أسوأ آثار الأزمة يأتي من المجتمع المدني.

عالم يدمره الطقس المتطرف

استمرت الظواهر المناخية المتطرفة - التي زاد تغير المناخ من احتمال وقوعها وشدتها - في التأثير على البلدان وجلب عواقب مأساوية.

ضربت الحرارة الشديدة الهند، مما أدى إلى توقف الحياة الطبيعية. وخلفت الفيضانات مئات القتلى وألاف المشردين في جنوب إفريقيا، ونُسبت 15,000 حالة وفاة على الأقل إلى موجة الحر الصيفية التي حطمت الرقم القياسي في أوروبا، ثم ترك هطول أمطار



خطة فانواتو للمناخ تقود الطريق إلى الأمام

ولكن في غرف وممرات قمة COP٢٧، استمرت صناعة الوقود الأحفوري في استخدام نفوذها المؤذني. شارك حوالي ٦٣٦ من جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري، وحصلوا على ما أتوا من أجله. ومن جديد، لم يقدم البيان الختامي للجتماع أي التزام بتقليل استخدام الوقود الأحفوري. لم يذهب إلى أبعد من ذي قبل بشأن الحاجة الأكثر إلحاحاً للجميع: التخلص السريع من الفحم، أكثر أنواع الوقود تلويناً.

ولا تزال هناك فجوة بين أقوال الدول القوية وأفعالها. وقد أدى ارتفاع أسعار الوقود الناجم عن الغزو الروسي الأوكراني إلى رد فعل الدول جزئياً من خلال الاعتراف بالحاجة إلى تسريع تطوير الطاقة المتتجددة، ولكن أيضاً من خلال الضغط من أجل زيادة استخراج الوقود الأحفوري. والرئيس الأمريكي جو بايدن دون جدوى حاول إقناع المملكة العربية السعودية وحلفائها بضمزيد من النفط لخفض الأسعار. وسعت الحكومة الألمانية الجديدة - التي انتُخبَت في عام ٢٠٢١ بعد حملة كان فيها تغيير المناخ قضية رئيسية، والتي تضم حزب الخضر - إلى إعادة فتح محطات توليد الطاقة بالفحم للصمود خلال فصل الشتاء. واعتمدت حكومة المملكة المتحدة، بعد عام واحد من الضغط من أجل التخلص التدريجي من الفحم بصفتها مضيف الدورة ٢٦ للمؤتمر، تطوير منجم فحم جديد. لا عجب أن العديد من الدول الجنوبية تهم دول الشمال بالنفاق بشأن المناخ.

ويبدو أن إحراز تقدم أكبر في قمة COP٢٨ أمر غير مرجح. وسيعقد المؤتمر في دولة أخرى، مثل مصر،

على منع النقاش حول تقديم تعويضات عن جرائم الاستعمار. لكن باكستان، بصفتها رئيسة مجموعة الـ٧٧ التي تضم ١٣٤ دولة من دول جنوب الكرة الأرضية، قدّمت حجة أخلاقية قوية من خلال الإشارة إلى الآثار المدمرة لكارثة الفيضانات لديها.

وكانت هذه مجرد خطوة أولى. وستقدم "لجنة انتقالية" COP٢٨ توصيات بشأن صندوق الخسائر والأضرار في ديسمبر ٢٠٢٣. وستستمر الدعوة في محاولة ضمان أن يكون الصندوق كافياً وفعلاً. وسيواصل الناشطون العمل من أجل تحقيق مزيد من التقدم في مجال تمويل المناخ، عن طريق الضغط من أجل توفير التمويل الكافي لخفض الانبعاثات، والتكيف والخسائر والأضرار، ووضع حد للحوافز المالية الملتوية لمواصلة عمليات الاستخراج. ويشمل ذلك أكثر فأكثر مقترنات لإصلاح مؤسسات مثل البنك الدولي.

ولكن في حين اتخذت قمة COP٢٧ خطوات مبدئية للاستجابة للأضرار التي نجمت عن تغير المناخ، إلا أنها لم تفعل الكثير لمنع حدوث مزيد من الضرر. وفشلت معظم الدول في العمل على تنفيذ الوعود الذي قطعته في الدورة ٢٦ للمؤتمر بتقديم خطط أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات بما يتفق مع وضع حد لارتفاع درجات الحرارة عند ١,٥ درجة فوق مستويات ما قبل الصناعة.

كانت الخطط التقديمية مثل تلك التي وضعتها فانواتو، وهي دولة جزرية في المحيط الهادئ تواجه تهديدات وجودية نتيجة تغير المناخ، استثناءً نادراً. وتُحدد خطة فانواتو، التي وضعت من خلال التشاور مع المجتمع المدني، عزماً على خفض الانبعاثات وال الحاجة إلى الدعم الدولي للتكييف. إنها تشكل تحدياً للجهات المانحة: هل ستدعيم الطموح؟

واعداً، حتى قبل أن يبدأ. وقد استضافته مصر، وهي دولة سلطوية تقامع المجتمع المدني بشدة، وهذا يجعل من الصعب على المجتمع المدني المحلي والدولي ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى اتفاقات طموحة، كما هو الحال عادة في مؤتمرات قمة مؤتمر الأطراف. يعكس قرار الأمم المتحدة بعقد القمة في مصر عدم الاعتراف بالدور الحيوي للمجتمع المدني في دفع العمل المناخي.

إن عقد مؤتمر الأطراف في بلد ذي حيز مدني مغلق مثل مصر أمر غير مقبول ولا ينبغي أن يحدث. ليس لدى أي فكرة كيف يمكن لأي شخص أن يعتقد أن مؤتمراً مثل هذا يعقد في مثل هذه البيئة المقيدة.

عائشة صديقة، Polluters Out

وقبل القمة، اعتقل العديد من النشطاء الذين دعوا إلى الاحتجاجات. واشتكي المشاركون من المجتمع المدني من المضايقة والتخييف. لكن المجتمع المدني استفاد من الأضواء العالمية لتركيز الانتباه على قائمة الحكومة المصرية لانتهاكات حقوق الإنسان وآلاف السجناء السياسيين.



تحدي قمة COP٢٧: المطالبة بالعمل المناخي في دولة قمعية

في نهاية القمة، أقرت عقود من مناصرة المجتمع المدني أخيراً عندما وافقت الدول على إنشاء صندوق لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وجاءت هذه الخطوة إلى الأمام عندما رفضت دول جنوب الكرة الأرضية، بدعم من المجتمع المدني، قبول أي تأخير إضافي من الدول الغنية. قاومت دول شمال الكرة الأرضية لفترة طويلة، جزئياً لأنها كانت مصممة

تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. إيان فراي، الذي تولى هذا الدور، مكلف بتقديم توصيات بشأن الآثار الضارة للتغير المناخ على حقوق الإنسان وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في الاستجابات للتغير المناخ. ويوفر هذا نقطة مرکز تنسیق جدید وهام لمشاركة المجتمع المدني.

تم الوصول إلى عالمة فارقة في يوليو عندما أصدرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قراراً يعترف بالتنوع بيئية نظيفة وصحية ومستدامة كحق عالمي من حقوق الإنسان. وجاء ذلك بعد سنوات من حملات المجتمع المدني. وفي حين أن القرار غير ملزم، إلا أنه يوفر معياراً يمكن الرجوع إليه في الدفع نحو تشيريعات بيئية أقوى، وفي التقاضي المناخي والبيئي، وفي الحملة المستمرة من أجل اتفاقية عالمية بشأن الحق في بيئة صحية.

إن الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق عالمي من حقوق الإنسان يجعل حماية البيئة جانباً أساسياً من جوانب حماية حقوق الإنسان. وهي خطوة رئيسية نحو نحو تهج قائم على حقوق الإنسان في التقاضي البيئي، حيث إنها تدمج معايير حقوق الإنسان في المسائل البيئية.

فيكتوريا ليسيه، ائتلاف الميثاق العالمي

الأمم المتحدة: الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

إذا كان هناك اتفاق جديد، فإن وضعه سيستغرق سنوات عديدة. أمكن رؤية التحديات في تأمين هذا النوع من الاتفاقيات في مقر الأمم المتحدة في أغسطس، عندما توقفت المحادثات لوضع معاهدة المحيطات. وما زالت المعاهدة - التي تهدف إلى حماية ثلثي

"المتقدمة" إلى البلدان "النامية" بحلول عام ٢٠٣٠" حتى العديد من الدول الإفريقية، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية - موطن ثاني أكبر الغابات الممطرة في العالم بعد الأمازون - على إنشاء صندوق جديد للتنوع البيولوجي. وعندها لم يحدث ذلك، اهتمت قادة القمة بفرض اتفاق ضد رغباتها. وستواصل دول الجنوب المطالبة بالتمويل الكافي لتمكن جميع الدول من لعب دورها في الحفاظ على البيئة.

وتشير الأبحاث بشكل متزايد إلى حدوث انقراض جماعي، سيؤدي إلى تدمير الأنظمة الهشة التي تحافظ على حياة الإنسان وتلعب دوراً حيوياً في امتصاص غازات الاحتباس الحراري. لكن التحدى الأكبر الذي أعقب الدورة الخامسة عشرة مؤتمر الأطراف COP15 هو أنه لم يتم تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الناشئة عن هذه العملية. والاتفاقات الدولية لا تعني شيئاً إذا لم تُنفذ. وسيواصل المجتمع المدني الضغط للقيام بعمل أفضل هذه المرة.

الإطار العالمي للتنوع البيولوجي: من الأقوال إلى الأفعال؟

تمنع التنظيم والتعبئة وتقديم المطالب، دولة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالنفط، والتي التزمت علناً في نوفمبر بأنها ستستخرج الوقود الأحفوري لأطول فترة ممكنة. وعيّنت رئيس شركة النفط الحكومية مسؤولاً عن القمة. من المتوقع رؤية إنفاق كبير على العلاقات العامة الأكثر تكلفة، ومساحة صغيرة لمجتمع مدني يثير حقائق غير مريحة.

COP27: القليل جدًا، بعد فوات الأوان

خطوة إلى الأمام لحماية التنوع البيولوجي

لم تكن قمة COP27 القمة العالمية الوحيدة في عام ٢٠٢٢ ذات الأهمية البيئية الكبرى، إذ عُقد المؤتمر الخامس عشر للأطراف، وهو أحد أحدث اجتماع بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، أخيراً في مونتريال، بكندا، في ديسمبر بعد تأجيل بسبب الجائحة. وقد نتج عنه الاتفاق على الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يحدد هدفاً للحفاظ على ٣٠% في المائة من الأراضي والبحار بحلول عام ٢٠٣٠. وتلتزم الاتفاقية بخفض الإعانات التي تسبب ضرراً بيئياً، وتعترف بشكل حاسم بدور مجموعات السكان الأصليين في الحفاظ على البيئة، فمشاريع الحفاظ غالباً ما تسحق حقوقهم، لكن الاتفاق ضعيف بشأن مسألة مسؤوليات القطاع الخاص الحاسمة.

وكما حدث في COP27، كانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية هي التمويل. في حين أن الاتفاقية تهدف إلى تحريك ٣٠ مليار دولار أمريكي في عام من البلدان

المضي قدماً على الصعيد الدولي

وفي حين أن مؤشرات القمم رفيعة المستوى لا تزال مُحيطة، فإن المجتمع المدني يواصل المشاركة على المستوى العالمي لأن الهيئات الدولية لا تزال مصدراً هاماً للمعايير والقواعد، وتتوفر معايير لقياس أداء الدول ونقاط توافق الآراء للمناصرة.

وحدثت خطوة صغيرة إلى الأمام في مارس عندما عيّنت الأمم المتحدة أول مقرر خاص لها على الإطلاق بشأن

البحار التي تقع خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية - قيد التفاوض منذ عام ٢٠١٧. وكان من المفترض أن تكون هذه المحادثات هي الجولة الأخيرة، التي تنتهي باعتماد المعاهدة. لكنها فُضلت دون توافق في الآراء. ومن بين نقاط الخلاف كانت السيطرة على صيد الأسماك والمصادر الوراثية البحرية. وبهيمن عدد قليل من الدول القوية على كليهما.

لقد تم الاتفاق أخيراً على معاهدة بعد جولة جديدة من المحادثات في مارس ٢٠٢٣، والآن سيكون التحدي هو تحفيز التصديق السريع حتى يمكن أن يدخل حيز التنفيذ، وسيعمل المجتمع المدني على الحث على التبني والتنفيذ، اللذين يجب دعمهما بالموارد الكافية.

افتقرت المعاهدة إلى التعاون فيما يتعلق بالعديد من جوانبها. ومع ذلك، فقد شهدت العملية الكثير من النجاح فيما يتعلق بعقد المناقشات والتفاوضات. وحتى الآن، هناك أكثر من ١٠٠ دولة تتلزم بشدة بدعم المعاهدة كما هي.

جون بول خوسيه، تحالف أعلى
◀ البحار

معاهدة المحيطات: عمل غير مكتمل

وبدأت عملية مهمة أخرى في شهر مارس الماضي في قمة الأمم المتحدة للبيئة في كينيا، عندما وافقت الدول على إعداد معاهدة ملزمة قانوناً بشأن المواد البلاستيكية. هناك حاجة كبيرة لتنظيم أقوى بالنظر إلى وجود التلوث بمواد البلاستيكية في كل مكان. ستخطي المعاهدة دورة حياة المواد البلاستيكية بالكامل، وتعترف بشكل كبير بدور السكان الأصليين وجامعي النفايات. ومن المقرر أن يتم التفاوض على المعاهدة



ناشط من السكان الأصليين من البرازيل يشارك في احتجاج من أجل العدالة المناخية في مؤتمر المناخ COP27 في شرم الشيخ، مصر، 12 نوفمبر ٢٠٢٢.

تصوير شون غالوب/ جيني إيماجيس

أحد الأسباب التي تجعلنا نحث دول الاتحاد الأوروبي على ترك المعاهدة سوياً بطريقة منسقة.

بول دي كليرك، منظمة أصدقاء الأرض في أوروبا



معاهدة ميثاق الطاقة: عائق أمام العمل المناخي

العمل في الشوارع

يواصل المجتمع المدني الجمع بين العمل على المستوى الدولي وجميع الأدوات الأخرى المتاحة من أجل تحقيق العدالة المناخية. ويشمل ذلك الاحتجاجات في الشوارع والعمل المباشر، بما في ذلك العصيان السلمي والجيش العامة المزعجة، والحرّكات مثل "أيام الجمعة من أجل المستقبل" لم تتوقف عن التعبئة. شهد الإضراب العالمي من أجل المناخ في سبتمبر طرح المطالبة بتمويل الخسائر والأضرار في جميع أنحاء العالم، ممارسة للضغط قبل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر المناخ. ويتحدى العلماء أيضاً ويشاركون في العمل المباشر، مجبرين على النضال بسبب فهمنهم لكارثة المناخ التي تتطور.

الاحتجاج في الشوارع والعمل المباشر يبيّنان تغيير المناخ على رأس جدول الأعمال السياسي، ويزيدان من الوعي العام، وينقلان الفوضى القادمة، من خلال الإضراب، إذا لم يتم السيطرة على تغيير المناخ. وشهد عام ٢٠٢٢ ظهور أساليب جديدة مثيرة للجدل عمداً، بما في ذلك التصرفات المثيرة التي تتعلق بأعمال فنية لا تُقدر بثمن.

في أكتوبر، أثار ناشطان شابان من مجموعة Just Stop Oil ضجة بـ إلقاء الحساء على لوحة عباد الشمس للفنان فان جوخ في المعرض الوطني البريطاني. لقد

في كل هذه العمليات، يقوم المجتمع المدني بالتشجيع والدعم ورصد تنفيذ الاتفاقيات الدولية. ولكن في عام ٢٠٢٢، مما الوعي بشأن ميثاق يمثل حاجزاً قوياً ضد العمل المناخي: معاهدة ميثاق الطاقة.

تم الاتفاق على معاهدة ميثاق الطاقة في عام ١٩٩٤ لحماية شركات الوقود الأحفوري من عدم الاستقرار السياسي والتغيرات السياسية. فهو يسمح لها بمقاضاة الدول من خلال آلية لتسوية النزاعات عندما تؤثر سياسات تلك الدول على مشاريع الوقود الأحفوري. وقامت مقاضاة العديد من الدول بسبب سياسات المناخ التي تسعى إلى الحد من عمليات الاستخراج.

وأعلنت دول أوروبية، من بينها فرنسا وهولندا وإسبانيا، أنها ستنسحب من المعاهدة، لكن ذلك لن يحل المشكلة، إذ تتضمن المعاهدة بنداً بشأن انقضاء أجل المعاهدة، وهو ما يعني أن الشركات يمكنها مقاضاة الدول لمدة ٢٠ عاماً بعد انسحابها. واقتراح الاتحاد الأوروبي تعديل المعاهدة لتقليل مدة شرط الانقضاء إلى ١٠ سنوات مع توسيع نطاقه ليشمل مصادر الطاقة الأخرى. لكن العديد من الدول امتنعت عن الموافقة.

وبدلاً من ذلك، حث المجتمع المدني على خروج منسق على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب إقرار قانون للاتحاد الأوروبي لإنهاء آلية تسوية المنازعات. قد يكون الأمر يقترب، ففي فبراير ٢٠٢٣ تراجعت المفوضية الأوروبية عن خطط الإصلاح واقتصرت بدلاً من ذلك انسحاباً جماعياً، مما يعطي الأمل في سياسات مناخية أقوى.

هذه معاهدة قديمة الغرض الرئيسي منها هو حماية شركات الوقود الأحفوري، وهي تتعارض تماماً مع اتفاقية باريس وأجندة الاتحاد الأوروبي للمناخ والاستدامة. يمنح بند انقضاء المعاهدة حقاً غير محدود تقريباً للشركات والمستثمرين، وهو

على مدى عامين، وسيحث المجتمع المدني الدول على الالتزام بالموعد النهائي.

وقد تجلّي ذلك الإصرار عندما عقد اتفاق إسكازو مؤتمره الأول للأطراف في أبريل. هذه هي معاهدة الحقوق البيئية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تم تبنيها في عام ٢٠١٨ بعد مشاركة مكثفة من المجتمع المدني. وعلى الصعيد العالمي، هي أول معاهدة تضع أحکاماً محددة بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وهي حاجة ملحة في منطقة بها أكبر عدد من عمليات قتل هؤلاء النشطاء حول العالم.

ومؤتمر القمة، الذي يعكس الدور الإيجابي للمجتمع المدني في العملية، كان أكثر افتتاحاً من الاجتماعات الحكومية الدولية المعتادة. وركزت أنشطة الدعوة التي يقوم بها المجتمع المدني على وضع إجراءات صارمة للأمثال. كما حث على تعزيز تمثيل الشعوب الأصلية في عمليات وضع المعاهدات، وضغط من أجل أن تصدقه العديد من الدول التي لم تقم بذلك بعد.

من الناحية السياسية، كان مؤتمر الأطراف الأول مهمّاً للغاية؛ لأنّه جدد الالتزام السياسي باتفاقية إسكازو. كان التزام الكبار، والقواعد المعتمدة، إيجابية للغاية بالنسبة لمشاركة المجتمع المدني الفعالة. وكان للمجتمع المدني صوت مباشر في المفاوضات.

ناتاليا غوميز، المنظمة الدولية لحقوق الأرض



اتفاقية إسكازو: بدايات واعدة

بذل قصارى جهدهما للتأكد من أن اللوحة، المغطاة بالزجاج، لن تتلف. احتل عملهما المثير للجدل عناوين الصحف، وكان هذا هو الهدف. كانت هذه واحدة من العديد من الإجراءات المماثلة في دول شمال الكرة الأرضية خلال العام. وهذه الحيل أوضحت أن الأعمال الفنية تحصل على حماية أكبر بكثير، وهي على ما يبدو أكثر قيمة من أساسيات كوكب صالح للحياة. لقد اخترقوا الأخبار كما لم تفعل الاحتجاجات والدعوات لاتخاذ الإجراءات.

لا يوجد دليل على أن هذه الحيل المثيرة جاءت بنتائج عكسية أو جعلت الناس يرون أن العمل المناخي أقل أهمية لأنهم يختلفون مع أسلوب الاحتجاج. وهناك مؤشرات على أن مثل هذه الحيل يمكن أن تثير النقاش وتضع القضية في الصدارة من جديد، وقد تشجع البعض على المشاركة في أشكال أخرى من العمل المناخي.

وعلى الرغم من ذلك، في يناير ٢٠٢٣، أعلنت إحدى الجماعات المؤثرة، "تمرد ضد الانقراض" في المملكة المتحدة، أنها تتخلّى عن تلك الأساليب الثورية وتحول إلى الاحتجاجات واسعة النطاق التي يمكن أن تجذب المزيد من الداعمين للحركة. لكن الجماعات الأخرى ستحفظ على الأرجح بتكتيكات أكثر إرباكاً، ونظرًا لضخامة القضية، ستظل الاستجابة للأهتجاج متعددة الأوجه، واكتساب القوة من التنوع أحد الطرق التكميلية للحركة النضالية.

وفي الوقت نفسه، في المناطق الواقعة في الطرف الحاد من صناعة الوقود الأحفوري المدمرة - حيث يتم استخراج النفط والغاز ونقلهما - لا تزال المجتمعات تقاوم، لا سيما عند وقوع الكوارث.

هذا ما حدث في بيرو في يناير ٢٠٢٢، عندما تسبّب تسرب نفطي على الساحل في ضائقة شديدة لصغار الصياديّن. واتهمت شركة النفط الإسبانية العملاقة



سكان محليون يحتجون على شركة الطاقة الإسبانية ريسول وبطاليون بالمساءلة عن تسرب نفطي في منشأتها قبالة الساحل في أنكون، بيرو، 25 يناير 2022.

تصوير بيلار أوليفاريس / روبيتز عبر صور جالو

في العقد الذي انقضى منذ أن بدأت منظمة غلوبال ويتنس في تتبع عمليات قتل الناشطين في مجال حقوق البيئة والأراضي، قُتل ١٧٣٣ شخصاً، أي واحد كل يومين.

وفي ديسمبر، تحدث مفهوم الأمم المتحدة السامي الجديد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن أهمية الاحتجاج في دفع العمل المناخي وال الحاجة إلى حماية الحيز المدنى للمتظاهرين من أجل المناخ. ولقد كان التحذير في الوقت المناسب. كجزء من حملة واسعة النطاق ضد حرية الاحتجاج في جميع أنحاء العالم، تستهدف العديد من الدول - بما في ذلك بعض الدول التي تدعي أنها نصيرة المناخ - الاحتجاجات المناخية بقيود مشددة.

بعد فترة وجيزة من استضافة COP٢٦، أقرت المملكة المتحدة قانوناً يمنح الشرطة صلاحيات أوسع للحد من الاحتجاجات وتفریقها، بما في ذلك استناداً إلى الا ضطراب والضوضاء، وهو أمر يردد السياسيون بالإشارة إلى الاحتجاجات المناخية المعطلة. وفي يناير، أعلنت الحكومة عزمها منح الشرطة المزيد من الصلاحيات لوقف الاحتجاجات بشكل استباقي.

وفي فنلندا في مارس ٢٠٢٢، أدين ١٢ ناشطاً من إلوكابينا، حركة تمرد ضد الانقراض الفنلندي، بتهمة العصيان لتنظيمهم احتجاجات وإعاقة الطرق. وفي الدنمارك، تم اعتقال أكثر من ١١٥ نشطاً في يومين من احتجاجات تمرد ضد الانقراض في مايو. وفي ألمانيا، عندما احتاج البعض على توسيع منجم الفحم في يناير ٢٠٢٣، قامت الشرطة بجرِّ المتظاهرين بعنف، وأفادت التقارير باستخدام الهراوات ورذاذ الفلفل وخراطيم المياه واحتجزت لفترة وجيزة العديد من النشطاء، من بينهم غريتا تونبرغ. كما أدخلت قوانين في العديد من الولايات الأمريكية تجعل من الصعب الاحتجاج بالقرب من خطوط الأنابيب والمناجم.

للعديد من السكان المحليين، الخطة تهدد بالإزاحة والتلوث والمخاطر الصحية.

يقوم المجتمع المدني بحملة لوقف الضرب، ولكن لأنه يقف في وجه مصالح قوية، فإنه يقابل برد فعل عنيف. وقد تم اعتقال العديد من النشطاء واحتجازهم وتهديدهم. ويقوم ائتلاف واسع من المجتمع المدني، #StopEACOP المحاصرين والضغط على المستثمرين للانسحاب. وقد استجاب العديد من المسؤولين المحتملين، بما في ذلك في فرنسا وجنوب إفريقيا، من خلال الالتزام بعدم تمويل المشروع.

لقد نظمت إضرابات لتحدي المشروع، ولكن بعد آخر احتجاج، تلقيت تهديدات من أشخاص مجهولين يقولون إنهم ضباط شرطة، وأخبروني بأنهم سيلاحقونني ويعتقلونني. نحن في خطر ولا أحد يساعدنا بتوفير الأمان والدعم. حكومتنا تهتم فقط بالربح، وليس بالأشخاص.

نيومبي موريس،
أوغندا

لـ **لـ** إنه اللعب: المقاومة ضد خط
أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا

القمع يستهدف الناشطين في مجال المناخ

الأمر لا يحدث فقط في شرق إفريقيا. فالنشطاء في مجال البيئة والمناخ في جميع أنحاء العالم يتعرضون للهجوم لأنهم يتحدون القوى السياسية والاقتصادية القوية.

رييسول بالتطاول في تحمل المسؤولية، مما جعل الآثار أسوأ. لقد كشفت الكارثة أنه في ظل الحكومات المتعاقبة، تم تقليل اللوائح البيئية إلى الحد الأدنى لصالح الشركات الكبرى. وأثيرت احتجاجات مطالبة الشركة بتحمل المسؤولية، وأن تعزز الحكومة لواجبها البيئي، لا سيما من خلال التصديق على اتفاق إسكازو.

لقد شجع هذا الوضع المجتمع المدني على إعطاء الأولوية للبحث عن حلول. فمنذ ما يقرب من عقد من الزمان، انخفضت الاحتياجات البيئية في بيرو، ومن الضروري مواصلة هذا الطريق.

خوان كارلوس سويرو، أوقيانيوسيا



تساؤلات حول مسؤولية الشركات
التسرّب النفطي في بيرو يثير

وتتحدث المجتمع المدني أيضاً عن تسرّب نفطي في الجابون في شهر أبريل من قبل شركة بيرينكو الفرنسية البريطانية، متهمًا الشركة بالفشل في الحفاظ على منشآتها ومطالباً بمحاسبتها.

ومع ذلك، يبدو أن التعطش لمزيد من عمليات استخراج الوقود لا ينتهي، مهما كان ذلك يتعارض مع الالتزامات التي تم التعبّد بها بموجب اتفاقية باريس. ويوضح حجم التحدى من الأرباح الهائلة التي جنتها شركات الوقود الأحفوري.

من بين العديد من المشاريع الأخرى، يتم التخطيط لمشروع جديد ضخم في شرق إفريقيا لنقل النفط الخام من أوغندا إلى ساحل تنزانيا. تدعم كلتا الدولتين المشروع وتحديثه عن الفرص الاقتصادية، لكن بالنسبة

فاز نشطاء بإرجاء التنفيذ في ينابير عندما استسلمت الحكومة للضغوط وسحب تراخيص مشروع تعدين ضخم كان من شأنه أن يدمر منطقة زراعية كبرى. غير أن المجتمع المدني لا يزال يقطن خوفاً من إحياء الخطة التي لا تحظى بشعبية بعد ما انتهت فترة الانتخابات.

في مواجهة العديد من المستائين الذين احتشدوا في عام الانتخابات، استجابت الحكومة، وألغت المرسوم، وهو الأمر الذي يعطي الضوء الأخضر لمشروع ريو تينتو، وتراجعت عن الخطة المكانية لمنطقة الأغراض الخاصة المخصصة لتنفيذ المشروع، والتي تم إدخالها بشكل غير قانوني.

ميروسلاف مياتوفيتش، فريق مكافحة الفساد في بودرينيه، صربيا

إن تقييد حملات المجتمع المدني هو استهزاء بفعاليتها. على الرغم من الحيز المدني المقيد في كثير من الأحيان، يحقق المجتمع المدني تقدماً في وقف المشاريع الضارة بالمناخ. ففي يونيو على سبيل المثال، انسحبت الحكومة اليابانية من تمويل مشاريع الطاقة التي تعمل بالفحم مساعدات التنمية. كانت هذه نتيجة مباشرة لضغط المجتمع المدني التي شهدت بالفعل انسحاب مقاول ياباني من بناء المصنع. والآن، يضغط المجتمع المدني من أجل الطاقة المتتجدة كبديل.

بذل المجتمع المدني الكثير من الجهد لمنع اليابان من تمويل مشروع مطرباري للفحم، وأخيراً أتى العمل الدءوب في مجال الدعوة بثماره. فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني البيئية من الضغط على أصحاب المصلحة الرئيسيين بمساعدة مؤسسات الأبحاث التي درست وتبعثر التمويل والاستثمارات العالمية.

شريف جميل، بنغلاديش
باربيش أندولون

ومثلما حدث في ألمانيا، هيمن تغير المناخ على انتخابات مايوا في أستراليا، بعد عدة سنوات من الطقس القاسي في بلد به أحد أعلى نسب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد في العالم. فقد خسرت الحكومة التي اتسمت بإنكار تغيير المناخ. وفي سبتمبر، أقرت الحكومة الجديدة أول تشريع خاص بتغيير المناخ في أستراليا منذ عقد من الزمان، والتزمت بخفض الانبعاثات بنسبة 23% في المائة على الأقل بحلول عام 2030.

لكن في الوقت نفسه، يتم تجريم النشطاء الأستراليين. وفي عام 2022، أصدرت ثلاث ولايات أسترالية قوانين لمكافحة الاحتجاج تستهدف النشطاء في مجال المناخ. وفي ديسمبر، وقعت الناشطة المناخية ديانا "فيولت" كوكو في مخالفة للقوانين الجديدة، حيث حُكم عليها بالسجن لمدة 51 شهراً لإغلاقها حارة مرور على جسر ميناء سيدني. وبعد غضب واسع النطاق، أطلق سراحها بكفالة في انتظار الاستئناف. ولا يتوقع النشطاء المناخيون من الحكومة الأسترالية أن تقول الشيء الصحيح فحسب، بل أن تسمح أيضاً للمجتمع المدني بالقيام بيده، بما في ذلك التظاهر.

تم التعجيل بقوانين جديدة كاسحة في الآونة الأخيرة في استجابة مخيفة وغير محسوبة للاحتجاجات السلمية المستمرة. وهذه القوانين تهدد بإسكات ليس فقط نشطاء المناخ مثل كوكو، أو المنظمات البيئية والإنسانية مثل منظمتنا، ولكن كل واحد منها.

نيلي ستيفنسون، غرينبيس أستراليا
والمحيط الهدأ

التحديات التي تمر بمرحلة انتقالية

حتى التحول المناخي يجلب مخاطر الاستخراج، وهناك زحام عالمي لاستخراج المعادن المستخدمة في بطاريات السيارات الكهربائية، مثل الليثيوم.

إن أكبر مخزون من الليثيوم موجود في الأرجنتين وبوليفيا وتشيلي. وهناك، تدعى المجتمعات التي تعيش بالقرب من مواقع الاستخراج الحالية والمتحتملة - وكثير منها من مجموعات السكان الأصليين - إلى مزيد من التشاور بشأن القرارات التي ستؤثر على حياتهم.

وفي صربيا، وهي موطن مخزون كبير من الليثيوم،

أستراليا: الاستثمار في إسكات ناقوس الخطر بشأن المناخ

التقاضي بشأن المناخ: أداة في استخدام متزايد

بالإضافة إلى العمل في الشوارع والدعوة على المستوى الدولي، يشارك نشطاء المناخ مع الحكومات لتعزيز اللوائح المناخية والبيئية. وفي فبراير، أثمرت الجهود في إيطاليا عندما تم تعديل الدستور لجعل حماية البيئة أحد مبادئه الأساسية، لصالح الأجيال القادمة. ويضغط المجتمع المدني الآن من أجل تعزيز اللوائح البيئية لتعكس الدستور المعدل.

لقد كان الطريق للتوصل إلى توافق كبير في الآراء اليوم بشأن القضايا البيئية طويلاً.

وكانت المشاورات مع منظمات المجتمع المدني البيئية في عملية التعديل عاملاً رئيسياً، إذ ساعدت في الضغط على الأحزاب السياسية لاتخاذ القرار الصحيح.

إدواردو زانشيني، ليغامبينتي أونلوس،
إيطاليا

كما يلجأ المجتمع المدني بشكل متزايد إلى المحاكم لمحاسبة الدول وشركات الوقود الأحفوري والممولين على فشلها في احترام المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية باريس. وأقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة بالدور الذي يلعبه التقاضي المناخي في زيادة الطموح المناخي وتحسين النتائج.

وشهد عام ٢٠٢٢ العديد من قصص النجاح. وقبل الانتخابات المحورية في البرازيل، حرق المجتمع المدني فوزاً تاريخياً في المحكمة العليا اعترف باتفاق باريس كمعاهدة لحقوق الإنسان، وهو حكم يضعها فوق التشريعات العادلة.

وقد تم تعليق الموافقة على مشروع التنقيب عن الغاز في بحر تيمور قبالة أستراليا عندما قضت محكمة بأن شركة سانتوس، التي تقف وراء المشروع، لم تستشر مجتمعات السكان الأصليين بشكل كاف. وجاء الحكم ردّاً على طعن قانوني قدمه سكان الجزر. وخضعت شركة شل النفطية العملاقة للمساءلة في محاكم جنوب إفريقيا عندما تم فرض حظر على استخدامها للموجات الاهتزازية للتنقيب عن النفط والغاز في المحيط الهندي. لكن الحاجة إلى اليقظة المستمرة اتضحت في يناير ٢٠٢٣ عندما قمت الموافقة على طلب ثان للتنقيب، مما يتطلب تحركاً جديداً من جانب المجتمع المدني.

المتظاهرون يطالبون بوقف الهدم المقرر لقرية لويتزيرث على حافة منجم الفحم المفتوح جارزويلر II بالقرب من إركيلنز، ألمانيا، 23 أبريل 2022.

الصورة لشون غالوب/ جيتي إيماجيس



أفكار للعمل

١ تعبئة الشوارع والعمل المباشر من أهم أساليب دق ناقوس الخطر بشأن تغير المناخ، ولكنها تتعرض للهجوم، حتى في الدول الديموقراطية التي تدعي أنها من أبطال المناخ. ويجب على المجتمع المدني بذل جهود متضامنة لزيادة الوعي بأهمية حقوق الاحتجاج، بما في ذلك الحق في المشاركة في الاحتجاجات السلمية المعطلة.

٢ حققت الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لزيادة الوعي بواقع حقيقة تغير المناخ وضرورة التصدي له بعض النجاح في التأثير على الرأي العام لدعوة صناع القرار إلى العمل. وجب على المجتمع المدني أن يدمج العدالة المناخية في جميع أعماله ويوضح الطرق المتعددة التي يؤثر بها تغير المناخ على حقوق الإنسان. المعلومات المضللة عائق رئيسي أمام العمل المناخي.

٣ يجب على المجتمع المدني العمل مع وسائل الإعلام والعلماء مواجهة أوجه عدم الدقة والمساعدة في كسب الدعم للعمل. كما يجب على المجتمع المدني تطوير مستوى أقوى من محو الأمية الإعلامية والعلمية، كجزء من استراتيجيته للتأثير.

أنباء العالم، بدأت الشعوب تدرك أن تغير المناخ قضية حاسمة في عصرنا.

وتوضح صراعات المجتمع المدني أن الاستجابة لتغير المناخ يجب أن تتجاوز استبدال شكل من أشكال الطاقة بآخر. وهناك العديد من التحديات، مثل كيفية التخلص التدريجي من الإعانات مع حماية الناس من الخدمات الاقتصادية، وكيفية جعل أسعار الطاقة في متناول الجميع، وكيفية استبدال الوظائف التقليدية بأشكال أخرى من العمل الجيد.

هناك حاجة إلى مواجهة الأساطير التي تنشرها شركات الوقود الأحفوري وأولئك الذين يدينون لها بأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري سيؤدي إلى انكمash اقتصادي. هناك أيضا حاجة إلى تعزيز السلام حيث توجد صراعات؛ لأن الصراعات والعسكرة بطبيعتها مدمرة، فقد شهدت حرب روسيا على أوكرانيا زيادة كبيرة في الانبعاثات. ويحتاج صانوو السياسات إلى احترام الحقوق والانخراط بشكل إيجابي مع المجتمع المدني في البحث عن حلول.

وهذا التغيير ممكن، كما يتضح من أخبار يناير ٢٠٢٣، طبقة الأوزون التي كانت تخفي، والتي كانت تمثل كارثة بيئية محتملة، تتعافى. تم "التعرف" على مشكلة طبقة الأوزون في الثمانينيات. واستمعت الدول إلى العلماء، وصاحت معاهد دولية، بروتوكول مونتريال، الذي فرض قيوداً على الشركات، والتزمت به. وأدى التعاون الدولي الفعال إلى حل مشكلة بيئية تلوح في الأفق. مما يثبت أن العادات المدمرة يمكن تغييرها. كما يبين أن التغيير يتطلب الكثير من الإرادة السياسية والموارد والضغط المستمر. والأخير، على الأقل، يمكن الاعتماد عليه. سيواصل المجتمع المدني القيام بعمله.

جنوب إفريقيا لديها تشريعات بيئية جيدة، لكن الكثير منها يفتقر إلى التنفيذ، وهذا ما تركز عليه الحركة البيئية. والقانون واضح جدًا؛ دستورنا ينص على أن لدينا الحق في بيئة آمنة وصحية.

سينيغوغو زوكولو، منظمة الحفاظ على الساحل البري

يتم رفع دعوى قضائية جديدة ردًا على الكشف عن أن شركة إكسون كانت على علم بتغير المناخ وتنبأت به بدقة في السبعينيات. وستأتي المزيد من الانتصارات القضائية. في يوليو، تم تسريع دعوى قضائية رفعها ستة نشطاء برتغاليين شباب ضد ٣٣ دولة أوروبية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويسعى النشطاء، الذين يجمعون التمويل الاجتماعي لقضيتهم، إلى الاعتراف بأن حقوقهم الإنسانية تتأثر بفشل الحكومات في خفض الانبعاثات بشكل كاف. والمحكمة ستنتظر أيضًا في قضايا المناخ التي رفعها مزارع فرنسي والمجموعة السويسرية "مسنات لحماية المناخ في سويسرا".

وهناك قضايا أخرى كثيرة يجري النظر فيها في المحاكم، وهي تبين كيف يستخدم المجتمع المدني كل الوسائل المتاحة له للإصرار على اتخاذ إجراءات كافية لتجنب وقوع كارثة.



إجراءات قضائية من أجل العدالة المناخية: حركة في تزايد

جدول أعمال التغيير

إن الوعي بحالات الطوارئ المناخية والأزمات البيئية في تزايد، وذلك بفضل جهود المجتمع المدني. ففي جميع



الحث على إصلاح الحكومة العالمية



لا يعمل هيكل نظام الحكومة الدولي بشكل صحيح لأن به عيّناً تصميمياً جوهريّاً. روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، ومهمة هذه الهيئة هي صون السلام والأمن الدوليين، ولكننا شهدنا عكس ذلك تماماً في أوكرانيا.

أوليكساندرا ماتفيتشوك، مركز الحريات المدنية، أوكرانيا

في غياب أي تحرك من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يقع على عاتق الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إدانة الغزو الروسي. وفي جلسة استثنائية نادرة في مارس، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين يدعوان إلى إنهاء القتال ووصول المساعدات الإنسانية والانسحاب الفوري. لكن أنماط الدعم المتباعدة كانت سبباً للقلق.

صوتت عدة دول استبدادية مع روسيا. وهذا ليس بالأمر المفاجئ، فالدول ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان غالباً ما تقف إلى جانب زملائها المتهكفين في معارضه الرقابة الدولية. لكن العديد من دول الجنوب، وخاصة تلك الموجودة في إفريقيا، امتنعت عن التصويت بدلاً من التصويت ضد روسيا، مما يعكس جزئياً عادات التضامن في الحرب الباردة

فشل مجلس الأمن

روسيا واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الهيئة العالمية المكلفة بالحفاظ على السلام. وتعني الانقسامات المستمرة بين الدول على السلام. وهي روسيا والصين من جهة وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى - أن مجلس الأمن في كثير من الأحيان لا يتصرف في النزاعات عندما يكون لأحد الخمسة الدائمين مصلحة، كما رأينا بشكل متكرر فيما يتعلق بالحرب الأهلية في سوريا. لكن مأزق مجلس الأمن وخلله الوظيفي أصبح الآن واضحاً للجميع.

إن حرب روسيا تشكل انتهاكاً واضحًا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر استخدام القوة ضد "وحدة الأرضي أو الاستقلال السياسي" لدولة أخرى. في مارس، أصدرت محكمة العدل الدولية - وهي محكمة الأمم المتحدة التي تسوي النزاعات بين الدول وتتصدر آراءها بشأن القانون الدولي - أمراً مؤقتاً بأن روسيا يجب أن توقف غزوها. ورغم أن الحكم ملزم، لكن روسيا تجاهلتـه.

وعلى الرغم من تضارب المصالح الواضح، طبقت روسيا ببساطة حق النقض في مجلس الأمن بشكل عام. حتى إنها استخدمت جلسات المجلس لنشر معلومات مضللة حول تدخلها في أوكرانيا.

تواجه هيكل وعمليات الحكومة العالمية اختباراً هائلاً. فعلى الرغم من أنها واحدة من عدة صراعات - مثل تلك التي في سوريا، وعبر منطقة الساحل، وحتى وقت قريب في إثيوبيا، وغيرها - وضعت الحرب الروسية على أوكرانيا ضغطاً خاصاً على الأمم المتحدة. ولجأت حكومة أوكرانيا والمجتمع المدني إلى النظام الدولي سعياً وراء السلام والعدالة. لكن استجابة الأمم المتحدة تعطلت بسبب قدرة روسيا على العرقلة.

ومن شأن التجربة أن تثير التفكير مجدداً في كيفية عمل النظام الدولي والجهة التي يخدمها. وانتقادات المجتمع المدني للحكومة العالمية، والدعوات إلى الإصلاح، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

منذ عام ٢٠١٤، عندما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم وغزت أوكرانيا لأول مرة هذا القرن، رأى الأوكرانيون الآلاف من ممثلي المنظمات الدولية يقضون وقتهم هنا، غالباً في فنادق ومطاعم باهظة الثمن. لكن الآن، بعد أن أصبحت حياة الأوكرانيين بالفعل تحت تهديد مباشر، لم تعد المنظمات الدولية موجودة هنا. بالنسبة لنا، هم الآن غير ملحوظين وصامتين.

ياروبولك براينخ، تروث هاوندز،
أوكرانيا

هذه الدول، من العدل أن نسأل ما إذا كانت تسعى بصدق إلى دعم مهمة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أم إنها تنوي تقويضها.



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يتخذ إجراءات بشأن روسيا

اختبار الصين

قدمت الصين، وهي عضو دائم آخر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اختباراً هائلاً آخر للنظام الدولي، ولم ينجح أحد في الاختبار إلا بشكل جزئي.

في أغسطس، نُشر أخيراً تقرير الأمم المتحدة عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الصينية في منطقة شينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة، في مواجهة جهود متضادرة من جانب الصين لمنعها. ووجد التقرير أدلة موثوقة على التعذيب والعنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي والاحتجاز التعسفي والتميزي، من بين انتهاكات أخرى، وخلص إلى أن هذه قد تشكل جرائم بوجوب القانون الدولي. وجندت الصين حلفاءها لشن رد فعل عنيف غاضب.



الصين: تقرير الأمم المتحدة لا يترك مجالاً للاختباء

الجدل الذي أثير حول التقرير المتأخر عرقل السنة الأخيرة لميشيل باشليت كمفوضة سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واتهمت بالتلقيح من شأن الانتقادات حول حقوق الإنسان ومحاولته التفاوض مع الدول التي تنتهك الحقوق، وهو نهج يخاطر يجعل الحقوق تبدو

المدني لتبادل الأدلة على الانتهاكات. وهذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها عضو دائم في مجلس الأمن لهذا النوع من الفحص، مما يعطي الأمل في إمكانية الطعن في الإفلات من العقاب، مهما كانت قوة الجاني.

لكن مرة أخرى كان التصويت أبعد ما يكون عن الإجماع. فقد صوت 17 دولة فقط من أعضاء المجلس لصالح القرار، وامتنع 24 دولة عن التصويت، 12 منهم دول إفريقية.

لوحظت مشكلة مستمرة في التصويت السنوي لأعضاء مجلس حقوق الإنسان الجدد في أكتوبر. حيث تخدم الولايات فترات مدتها ثلاث سنوات قابلة للتتجديد لولاية ثانية، مع تناوب حوالي الثلث كل عام. لكن انتخابات الأعضاء الجدد نادراً ما تكون تنافسية. وكثيراً ما تقدم الكتل الإقليمية الخمس عدداً من المرشحين يساوى المقاعد المتاحة لكل منطقة. وهذا يترك فرصة ضئيلة لاستخدام العملية الانتخابية مراجعة سجلات حقوق الإنسان في الولايات.

في عام 2022، كانت هناك منافسة في كتلتين فقط، وعمل المجتمع المدني على جعل هذا الأمر مهماً. في آسيا والمحيط الهادئ، كانت إحدى الإيجابيات أن البحرين الاستبدادية انسحبت من حملتها للحصول على مقعد، بعد رد فعل عنيف على انتهاكاتها الواسعة لحقوق الإنسان. وبالمثل في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام المجتمع المدني بحملة ناجحة من أجل خسارة فنزويلا في مسعها. لكن لا تزال هناك العديد من الدول التي لديها سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان في المجلس، بما في ذلك الجزائر وبنغلاديش وفيتنام.

في الوقت الحالي، تفرض 34 دولة أعضاء في مجلس حقوق الإنسان آلياً تبع للأمم المتحدة - أكثر من 70 في المائة - قيوداً شديدة على العجز المدني. بالنسبة لمثل

وتيار الرأي العام الذي يرى أن روسيا تقف ضد الغرب، لكنه أيضاً مقياس لزيادة مشاركة روسيا الدبلوماسية والاقتصادية في البلدان الإفريقية، مدعومة بالنشر المتزايد لقواتها من المرتزقة ◀.



حرب أوكرانيا تكشف نقاط ضعف النظام الدولي

رسائل مختلطة من مجلس حقوق الإنسان

لقد شوهت سيناريو مماثل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي صوت في مارس على إنشاء لجنة للتحقيق في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها روسيا، ولكن 13 دولة امتنعت عن التصويت. وأثارت التساؤل عن سبب عضوية الدول في أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إذا كانت غير مستعدة لدراسة الانتهاكات.

وكانت روسيا أحد الأعضاء الـ 47 في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو أمر سخيف تمت معالجته أخيراً في أغسطس، عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة نادرة الحدوث بالتصويت لتعليق عضوية روسيا في المجلس. ولكن مع معارضة 24 دولة وامتناع 58 دولة عن التصويت، فلم يصل القرار إلى حد الإجماع، مما مكن بوتين من التقليل من أهمية الانتقادات المستمرة لهجومه على حقوق الإنسان العالمية باعتبارها غير مكتملة ومنحازة.

وفي أكتوبر، صوت المجلس على تعين مقرر خاص معنى بحقوق الإنسان في روسيا. ومن المقرر أن يقدم صاحب المكتب تقريراً في غضون عام، مما يتيح فرصة للمجتمع

وكانها شيء قابل للتفاوض والمقايضة. وصدر التقرير قبل انتهاء فترة ولاليتها مباشرة، ثم غاب مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر عندما صوت بفارق ضئيل على عدم إجراء نقاش حول انتهاكات شينجيانغ الصينية. وقدم التقرير أدلة وافرة، ولكن المجلس قرر ببساطة عدم مناقشته. واستخدمت الصين كل الوسائل لضمان فشل هذا الاقتراح المعتدل. وفي حين صوتت 17 دولة عنصالح القرار، عارضته 19 دولة وامتنعت 11 دولة عن التصويت. وأيد عدد قليل من الدول خارج التكتل الأوروبي الاقتراح، وحتى العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة امتنعت عن التصويت، مما يؤكد نفوذ الصين العميق.

الدول التي تقاوم الكشف عن انتهاكات الصين تمثل إلى الرجوع للقول السهل بأن مجلس حقوق الإنسان يجب أن يعزز الحوار بدلاً من التشهير. ومع ذلك، لا تزال هناك أدلة إدانة في التقرير، وسيواصل المجتمع المدني الضغط من أجل المتابعة.



استمرار الانقسام حول إسرائيل

هناك اختبار رئيسي آخر فشلت فيه بعض الدول. في ديسمبر، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى رأي محكمة العدل الدولية بشأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وقد وصفت العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتلال بأنه غير قانوني، وفي أكتوبر، بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة أصدرت تقريراً خلصت فيه إلى وجود



المتظاهرون، هن فيهم أعضاء من المجتمعات الكازاخستانية والإيغور ومقرها الولايات المتحدة، يدينون انتهاكات الحكومة الصينية لحقوق الإنسان. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 26 يوليو 2022.

تصوير مايكل إم سانتياغو/ جيتي إيجابيس

الكشف عنها للأسف في الدورة السنوية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في نيويورك في سبتمبر.

اصطف الرئيس بعد الرئيس لإلقاء خطاباتهم. وأدان الكثيرون الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي ضوء الحرب، أثار البعض الأمل في إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن للحد من حق النقض من النوع الذي تستعرضه روسيا. وذهب الرئيس بايدن إلى أبعد من ذلك، حيث أيد فكرة توسيع عضوية المجلس، وهو أمر تدعمه العديد من الدول الإفريقية.

وأساء البعض استخدام المنصة. واستخدم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي **خطابه** بطريقة مخادعة لتصوير بلاده على أنها بطل في الكفاح ضد الظلم، حتى أثناء إطلاق النار على **المتظاهرين الإيرانيين** ►. وأشار رئيس وزراء مالي عبد الله مايغا بعلاقة بلاده الودية مع روسيا. كانت العديد من الخطب مضيعة للاهتمام العالمي، موجهة بشكل مباشر إلى الجماهير المحلية.

تمثل القيمة الحقيقية للجلسة رفيعة المستوى في فرصة الحصول على تفاعلات أقل رسمية. غير أن المجتمع المدني لا يزال محرومًا من أي فرص من هذا القبيل. إذ ظلت منظمات المجتمع المدني التي يمكنها في باقي أيام العام الوصول إلى مقر الأمم المتحدة، بعد إزالة عقبات الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ممنوعة من الدخول لأسباب أمنية. ولا يزال المجتمع المدني ينظم عدداً كبيراً من المبادرات الموازية، لكن استبعاده من مقر الأمم المتحدة حرمه من فرصة مشاركة لا تقدر بثمن.

وهذا يشير إلى مشكلة أكبر: المجتمع المدني يكافح باستمرار من أجل الفرصة. وقد قدمت الأمم المتحدة بعض الإشارات المشجعة في هذا الصدد. وفي عام ٢٠٢٠، أصدر الأمين العام أنطونيو غوتيريس دعوة

الأحيان في أيدي سياسي أو دبلوماسي محترف. فعملية التعيين غير شفافة، مما يعطي مجالاً ضئيلاً لمدخلات المجتمع المدني.



كان هذا هو الحال من جديد هذه المرة. في سبتمبر، تم تعيين فولكر تورك، من داخل الأمم المتحدة، مفوضاً سامياً جديداً. وليس من الواضح كيف تم الاختيار وما هي المعايير التي تم تطبيقها.

وجاء التعيين في وقت انتشرت فيه ردود فعل عنيفة ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات المدنية الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع المدني. وحث المجتمع المدني المفوض السامي الجديد على الدفاع عن حقوق الإنسان عليناً وداخل منظومة الأمم المتحدة. إنهم يريدون من المفوض السامي أن يندد بانتهاكي حقوق الإنسان مهما بلغت قوتهم، وأن يتصرف بناءً على علامات الإنذار المبكر بحدوث انتهاكات. وللقيام بذلك، يجب على المكتب التعامل مع المجتمع المدني والدفاع عنه.



استبعاد المجتمع المدني

المجتمع المدني يوفر توازنًا مهمًا للطبيعة المركزية للدولة في عمليات الأمم المتحدة. ويحتاج إلى التمكّن من الوصول حتى يسعى إلى التأثير على القرارات ومحاسبة الدول. لكن الفجوة بين الطموح والواقع تم

أسباب معقولة لاستنتاج أنه يشكل بالفعل انتهاكاً للقانون الدولي.

ونفذت الدعوة إلى الحصول على رأي محكمة العدل الدولية، مع وجود عدد كبير من الآصوات المعارضة والامتناع عن التصويت، ولكن هنا كان الانقسام مختلفاً جدًا. فمعظم الدول الغربية التي أيدت اتخاذ إجراء بشأن الصين وروسيا اتخذت موقفاً مختلفاً بشأن انتهاكات إسرائيل وامتنعت عن التصويت أو صوتت ضد القرار، وكانت غالبية الدول التي صوتت لصالح القرار من دول الجنوب. وقد دعمتها كل من الصين وروسيا، مما جعل روسيا تدين بشكل غريب الاحتلال أثناء قيامها بغزو أوكرانيا.

مرة أخرى أشار هذا إلى أكبر تحدي للحكم العالمي: القادة السياسيون يقومون بحسابات مصلحتهم الشخصية إلى حد كبير بدلاً من اتخاذ مواقف مبادئية. والدول التي أدانت الجرائم التي ترتكبها الصين وروسيا اختارت أن تتجاهل الجرائم التي ترتكبها إسرائيل. وبذلك، مكنت من رفض الانتقادات باعتبارها انتقائية وذات دوافع سياسية. وهناك حاجة إلى الاتساق، وليس النفاق، في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.

رئيس جديد لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة

لم تكن باشيليت بأي حال من الأحوال متميزة في خدمتها فترة واحدة بصفتها رئيسة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولم تكن الصين هي الجدل الوحيد الذي واجهته. وأشارت الفترة التي قضتها في منصبها إلى توثر دائم في دورها بين الدبلوماسية والدعوة. ويريد المجتمع المدني أن يتولى قيادة المكتب أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، لكن الأمر ينتهي في كثير من

للفرانكوفونية، وهي الشبكة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، اجتماعها في تونس في نوفمبر. لم تكن هناك أي دلائل على أي محاولة لمناقشة تزايد الديكتاتورية للرئيس قيس سعيد؛ بدلاً من ذلك، قدم له الاجتماع مكانة عالية.

وكانت هناك قصة مماثلة مع الكومنوثل. مثل تونس، ومثلاً حدث في مصر في COP^{٢٧}، أظهر اجتماع رؤساء حكومات الكومنوثل الذي تأخر كثيراً، والذي عُقد في يونيو، أن سجل حقوق الإنسان القاسي لا يشكل عائقاً أمام استضافة قمة دولية، فقد عُقد الاجتماع في رواندا، حيث ينتهي منتقدو الرئيس الاستبدادي بول كاغامي إلى الموت أو السجن.

وأشار تطور آخر إلى أن التزامات الكومنوثل بالديمقراطية وحقوق الإنسان لا تعني الكثير في الواقع العملي، ففي مؤتمر القمة، تم الترحيب بحضور توغوا والغابون كعضوين جديدين. ومثل البلدان الإفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية، فهي حرية على الابتعاد عن فرنسا، والانضمام إلى شبكة غالبيتها من المستعمرات البريطانية السابقة، إحدى طرق الإشارة إلى ذلك. لكن لا يفي كلا البلدين بمتطلبات الدخول للديمقراطية وحقوق الإنسان المتوقعة. فلا تسمح أي من الحكومتين بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكلاهما يقيد بشدة حقوق التنظيم والاحتجاج والتعبير. وكلاهما لهما رؤساء استباديون منذ فترة طويلة، وورثوا السلطة من آبائهم. وتبدو عضوية الكومنوثل طريقة لتنظيف سمعتهم.

 الغابون وتوغو تقدمان اختباراً جديداً لقيم الكومنوثل

المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان التي تعرّض إليها بعض الدول. وقد واجه العديد منها سنوات طويلة من الاستجواب والمطالبة بمزيد من الوثائق، فيما بدا أنه عملية استنزاف متعمدة. وكانت أطول فترة انتظار - 15 عاماً - هي التي شهدتها الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت، التي عرقلت الهند اعتمادها لفترة طويلة.

عندما قامت اللجنة مرة أخرى بمنع اعتماد تسع من منظمات المجتمع المدني، ضغط الوفد الأمريكي بدلاً من ذلك من أجل أن يتّخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأكبر المكون من ٥٤ عضواً القرار، والذي صوّت على "اعتمادها بـ ٢٤ صوتاً مع القرار، و ١٧ صوتاً ضدّه، وامتناع ١١ عن التصويت، بينما صوتت معظم الدول التي تفرض قيوداً شديدة على الحيز المدني تقريباً ضدّ الاعتماد".

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت لتمهيد الطريق هذه المرة، لا تزال عادة منع الاعتماد قائمة. وفي يناير ٢٠٢٣، أوصت اللجنة بحصول منظمة مجتمع مدني واحدة على اعتماد، بينما أرجأت ١٠٣ أخرى. وأوضحت الأسئلة التي طرحتها الدول على منظمات المجتمع المدني التي تم رفض اعتمادها اشتباهاً في منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الإنسان. وتشكل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية عقبة أمام مشاركة المجتمع المدني مع الأمم المتحدة وتحتاج إلى إصلاح عاجل.

اختبار القيم للمؤسسات

بعيداً عن الأمم المتحدة، كان العام عاماً من العودة إلى الوضع الطبيعي بالنسبة للعديد من المنظمات الدولية، التي تمنت من عقد قمم هامة بالحضور الشخصي لأول مرة منذ بداية الجائحة. وعقدت المنظمة الدولية

للعمل بشأن حقوق الإنسان، وعدت بوضع حقوق الإنسان في صميم عمل الأمم المتحدة - وهو أمر لا يمكن أن يحدث إلا إذا تم تمكن المجتمع المدني من لعب دور كامل - واقتصر ذلك **بتوجيهات** على نطاق الأمم المتحدة بشأن الحيز المدني. ومع ذلك، كانت هناك دلائل قليلة على المتابعة. ويعود نقص الموارد جزءاً من المشكلة، إذ يفترض أن حقوق الإنسان هي واحدة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة إلى جانب التنمية والسلام والأمن، ولكن العلاقة ضعيفة إلى حد كبير، حيث تتلقى حوالي أربعة في المائة فقط من التمويل العادي.

سيستمر المجتمع المدني في الضغط من أجل المزيد من الطموحات. لم يتحقق سوى تقدم ضئيل حتى الآن في تنفيذ تقرير أجندةنا المشتركة لعام 2021 بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقد كان هذا بالفعل خيبة أمل للمجتمع المدني لأنه لم يول اهتماماً كبيراً حتى للفكرة المتواضعة بتعيين مبعوث للمجتمع المدني على مستوى الأمم المتحدة، وهو شيء لا يزال مطلوباً بشكل عاجل للمساعدة في تمكن مشاركة المجتمع المدني.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:
ليس هناك مجال لعمل المجتمع المدني

إحراز بعض التقدم في مجال الاعتماد

حدث تقدم صغير في ديسمبر عندما حصلت تسع من منظمات المجتمع المدني على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد سنوات من المحاولة. ويقع الاعتماد في أيدي اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مكونة من ١٩ دولة، وعادةً ما تؤجل الطلبات المقدمة من منظمات المجتمع

الأمل في تحقيق العدالة الدولية

أحد الأسباب التي تجعل الناس يلجؤون إلى النظام الدولي هو أنه الأمل في ضمان المساءلة والعدالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شهد عام ٢٠٢٢ مرور ٢٠ عاماً على نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، المكلفة بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان الجسيمة ومقاضاة مرتكبيها. وفي سبتمبر بدأ محاكمة المحكمة الجنائية الدولية لـ محمد سعيد عبد الغني، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب كجزء من انتفاضة المتمردين في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣.

وخلال العقدين الماضيين، قامت المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة وإدانة العديد من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وكل محاكمة تقدم بعض التعويضات للضحايا وتبعث برسالة ضد الإفلات من العقاب. لكن التحدي الرئيسي لا يزال قائماً: العديد من الدول القوية - بما في ذلك الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أي ثلث من الخمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن - لم تصدق على نظام روما الأساسي، مما يحد من قدرة المحكمة على محاسبتها.

وفي غياب الاختصاص القضائي بسبب عدم التصديق، لا يزال بإمكان المحكمة الجنائية الدولية التصرف بإحالات من مجلس الأمن - مع كل التحديات التي تتطوّر عليها - ويمكن لمسؤولها الرئيسي بدء التحقيقات بشكل مستقل. ولكن بدون تعاون الدولة، لا يمكن توقيع تقدّم كبير. ولا تزال المؤسسة الدولية التي أنشئت للتعويض عن إخفاقات الدولة - لمقاضاة الجرائم الجسيمة عندما تكون المحاكم على المستوى الوطني غير قادرة أو غير راغبة في ذلك - عرضة لمناورات الدولة. وقد أجبر هذا المحكمة الجنائية الدولية على اتباع نهج مختلط، والتحقيق والمقاضاة عندما تستطيع ذلك.

وفي الوقت نفسه، اجتمع منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو هيئة التعاون الإقليمي في أوقيانوسيا، في يوليو. اختتمت القمة بشكل متناسق، وذلك بفضلأخذ الحكومة الأسترالية الجديدة تغيير المناخ على محمل الجد. ومع ذلك، تعرض التعاون الإقليمي للانتكاس عندما غادرت كيريباتي المنظمة، مشيرة إلى التحيز ضد دول من منطقة ميكرونيزيا. وفي يناير ٢٠٢٣، بدا أن الشقاق انتهى عندما أعلنت كيريباتي ستعود إلى الانضمام.

كانت خلفية الاجتماع هي دور الصين الإقليمي المتزايد. قبل القمة مباشرة، حاولت الصين تأمين اتفاق اقتصادي وأمني على مستوى المنطقة. وصرحت عدة دول أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت، وأوضحت بشكل جماعي أنها تتوقع من أي شركاء الالتزام باتخاذ إجراءات قوية بشأن تغيير المناخ. وتواصل الصين السعي لإقامة علاقات ثنائية مع العديد من دول جزر المحيط الهادئ، ولا سيما كيريباتي - وهي العلاقة التي ربما أدت إلى الخلاف - وجزر سليمان. وطلب من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية تكشف مشاركتهما رداً على ذلك.

يبدو من الواضح أنه لإدارة كل من الفرص والمخاطر التي قد يجلبها تعزيز العلاقات، يجب على الدول العمل بشكل جماعي في منتدى جزر المحيط الهادئ، وعليها التأكد من أنها تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان والاستماع إلى أصوات المجتمع المدني.

فترة تغيرات في أوقيانوسيا؟



القاضية ماريا سامايا تدخل قاعة المحكمة لمحاكمة محمد سعيد عبد الغني في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، هولندا، 26 سبتمبر 2022.

تصوير بيتر ديجونج / روينز عبر صور جالو

آفاق جديدة للتعاون الدولي

يتعين على المؤسسات والاتفاقيات الدولية أن تواصل تطورها لمواجهة تحديات عالم دائم التغير والتبؤ بها. أظهرت جائحة كوفيد-١٩ مدى عدم استعداد المؤسسات على جميع المستويات للتصدي لحالات الطوارئ العالمية، مما يكلف الملايين من الأرواح. فالملاجح التي تتمحور حول الدولة، والمصالح الوطنية الضيقة هي التي تسود، والتعاون الدولي قليل. ويلزم استخلاص الدروس من تجربة الجائحة، للاستجابة للأزمات العالمية في المستقبل.

في عام ٢٠٢٢، بدأت صياغة معاهدات بشأن الوقاية من الجائحة والتأهب لها والاستجابة لها، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية. وجاء ذلك في أعقاب دعوة واسعة النطاق للمجتمع المدني، والتي كانت تدعو إلى تعاون دولي أقوى حتى قبل كوفيد-١٩.

يجب تضمين مبادئ الإنصاف والشفافية والمساءلة في هذه المعاهدات. ونحن بحاجة إلى التفكير فيما يحتاج إلى تسوية أو تصحيح؛ لأن هذه هي الأشياء التي سنكون مسؤولين عنها. ومن الواضح أن المجتمع المدني يطالب بدور أكبر في المسائل الصحية، وفي وضع معاهدات لمكافحة الجائحة، وأعتقد أن هذا أمر ضروري فعلاً.

باربرا ستوكينغ، الفريق المعنى بالاتفاقية العالمية للصحة العامة

وأظهرت الجائحة الفارق الحاسم الذي يحدثه المجتمع المدني في مساعدة المجتمعات ودعم الحقوق. وللمجتمع المدني دور كمراقب رسمي في منظمة الصحة العالمية، ولكن من أجل التوصل إلى معاهدات شاملة وفعالة، ينبغي أن يُتاح له مجال أوسع بكثير للتأثير. ولا بد

دارت رحاها بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦، بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية. وجرت المحاكمة في محكمة فرنسية تعمل وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية، والتي تنص على أنه يجوز لأي دولة أن تتخذ إجراءات في القضايا التي تنطوي على جرائم ضد القانون الدولي.

واستخدمت الدول الأوروبية هذا المبدأ بشكل متزايد، بما في ذلك فنلندا وألمانيا وسويسرا. وفي يناير، حكم على أنور رسلان، وهو مسؤول كبير سابق في أجهزة الاستخبارات السورية، بالسجن المؤبد بعد إدانته في ألمانيا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وتبع هذه المحاكمات الأمل في أنه، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، يمكن أن تكون هناك طرق متعددة ومكملة للعدالة الدولية. وللمجتمع المدني دور قوي يلعبه في الضغط على المزيد من الدول لممارسة مبدأ الولاية القضائية العالمية وجمع الأدلة التي تساعده على محاسبة الجناة.

لقد أتيحت لمنظمات المجتمع المدني الموجودة على الساحة فرصة التحدث في المحاكمات التي تشمل مواطنين ليبريانا في الخارج، وكان للضحايا والناجين كلمتهم. ويساعدنا المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق العدالة بتقديم المتهمين إلى المحاكمة. وهذا يجعلها فريدة ومهمة للسعى لتحقيق العدالة في ليبريا.

أداما ديبيستر، منبر المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الإنسان في ليبريا

العدالة عبر الوطنية: الإفلات من العقاب يواجه تحدياً

ليست أوكرانيا عضواً في المحكمة الجنائية الدولية كذلك، لكن بعد بدء الحرب، منحت حكومتها الولاية القضائية. وفي مايو، أرسلت المحكمة الجنائية الدولية أكبر فريق على الإطلاق من المحققين إلى أوكرانيا للبدء في جمع الأدلة. الأمل هو أنه في يوم من الأيام ستكون محاسبة أولئك الذين يقفون وراء جرائم روسيا ممكنة.

إن وجود المحكمة الجنائية الدولية يُتيقِّن أمل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حيّاً. لكن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تنفذ المحاسبة بشكل أكثر فعالية إذا اتخذت الدول التي تدعم إجراءات المحكمة الجنائية الدولية تجاه روسيا - ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية - الخطوة المنطقية التالية، ووضعت نفسها تحت ولايتها القضائية. يجب أن يكونوا واضحين بشأن دعمهم غير المشروط للمؤسسة، وليس فقط عندما يناسبهم ذلك.

يجب على الأمم المتحدة إنشاء محكمة دولية لإثبات وقائع العدوان العسكري للاتحاد الروسي، بينما يتعين على المحكمة الجنائية الدولية النظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، والبت فيها على وجه السرعة.

ساشا رومانتسوفا، مركز الحريات المدنية، أوكرانيا

عشرون عاماً على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية ليست السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الدولية. فهي نوافر حُكم على كونتي كامارا، وهو زعيم متمرد سابق في الحرب الأهلية التي

من الاستماع إلى أصوات من بلدان الجنوب على وجه الخصوص، نظراً إلى التفاوتات العالمية الواسعة النطاق التي كشفت عنها الجائحة.

معاهدة الجائحة: هل سيكون العالم مستعداً للأزمة القادمة؟



وسيواصل المجتمع المدني محاولة التأثير على المعاهدات الهامة الأخرى التي يجري التفاوض بشأنها حالياً، بما في ذلك المعاهدات المتعلقة بـ **حفظ المحيطات، واستخدام المواد البلاستيكية، والأعمال التجارية، وحقوق الإنسان**. وقد تجلى التأثير الإيجابي للمجتمع المدني في الاتفاق على **إطار عالمي للتنوع البيولوجي** تقدمي نسبياً في ديسمبر. وتتجلى القيمة التي يمكن أن يحققها المجتمع المدني بشكل أكبر في دوره المستمر في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث يعمل ممثلو المجتمع المدني في مجلس الإدارة، مما يساعد على ضمان استمرار تركيزه على الأشخاص الأكثر احتياجاً.

هذا هو تقديم وجهات نظر وخبرات الأشخاص المصاين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسكان المتضاربين بشكل خاص من الجائحة، وكذلك المجتمع المدني، لضمان أن يسترشد برامج الأمم المتحدة المشتركة المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنهج منصف وقائم على الحقوق، ومراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي من أجل ضمان الوصول إلى الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم للجميع.

غاستون ديفيسنيتش، مؤسسة هويسبييد، الأرجنتين

3 أفكار للعمل

1 من خلال الكشف عن الخلل الوظيفي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشكل واضح، فتح غزو روسيا لأوكرانيا فرصة فريدة للإصلاح. ويجب على المجتمع المدني أن يعمل مع الدول ذات التفكير المماثل لتوسيع المجلس والحد من استخدام حق النقض، وجعله أكثر شمولاً وفعالية.

2 هناك حاجة إلى مزيد من المراقبة في التعيينات في المناصب العليا في الأمم المتحدة، بما في ذلك أدوار الأمين العام والمفوض السامي. ويجب أن يواصل المجتمع المدني الضغط من أجل شفافية عمليات الاختيار، بما في ذلك من خلال الحوار مع المجتمع المدني، والالتزام بالاختيار على أساس الجدارة.

3 تؤدي محدودية وصول المجتمع المدني إلى المنتديات الحكومية الدولية إلى نتائج سيئة، ففي غياب الضغط والتأثير اللذين يمارسهما المجتمع المدني، غالباً ما تكون الالتزامات والمعايير أضعف من اللازم. وكخطوة أولى نحو تحسين ذلك، يجب على الأمم المتحدة وضع مبادئ أو مناصر للمجتمع المدني لتنسيق المشاركة.

لم تكن الجائحة وال الحرب في أوكرانيا الأزمات الوحيدة التي كشفت عن عدم كفاية ترتيبات الحكومة العالمية الحالية. إن تغير المناخ، وأزمة الجوع العالمية، والتكلفة المرتفعة للمعيشة، والتفاوت الاقتصادي الهائل، كلها عوامل تشير إلى فشل الحكومة العالمية فشلاً ذريعاً. ومشاكل العالم أكبر من أن تعالجها الدول وحدها، فهي تحتاج إلى حلول على مستوى عالمي، ولكن لكي تكون هذه هي الإجابات التي تحتاجها الشعوب، يجب أن تكون العمليات الدولية مفتوحة أمام المجتمع المدني وتمكينه.

وينبغي اغتنام الفرصة المقابلة للدفع بقضية الإصلاح. وتشمل هذه المبادرات مؤتمر القمة العالمي من أجل المستقبل، المقرر عقده في عام ٢٠٢٤ لوضع "ميثاق للمستقبل"، وقبل ذلك، عقد جلسة كجزء من الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيعة المستوى لعام ٢٠٢٣ لتقدير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أجندة إيمائية طموحة يستحيل تحقيقها دون مشاركة كاملة من المجتمع المدني.

في هذه الأحداث، وكذلك في جميع الأحداث من هذا القبيل، يجب أن يكون المجتمع المدني شريكاً كاملاً، ويجب أن تسمع دعواته لجعل مؤسسات الحكومة العالمية أكثر ديمقراطية واستجابة وملاءمة لمواجهة التحديات المعاصرة.

شكر وتقدير



المقابلات

ما كان للتحليل الوارد في هذا التقرير أن يصبح ممكناً لولا المدخلات والأفكار الواردة من نشطاء المجتمع المدني والقادة والخبراء في جميع أنحاء العالم. نحن ممتنون لمن أجريت معهم المقابلات التالية لمساعدتنا في إبلاغ هذا التقرير:

لينا أبو حبيب، "لبنان: وقد سلطت هذه الانتخابات الضوء على أصوات جديدة تتحدث عن الحقوق"، ٢٣ مايو ٢٠٢٢ | بلقيس أبو إصبع، "اليمن: المرأة غائبة تماماً عن هيئات صنع القرار؛ سياسياً، لا وجود لها"، ٩ مارس ٢٠٢٢ | أوساريا أبو، "لجنة وضع المرأة": يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل الجهود للوفاء بالتزاماتها في الداخل، ٤ أبريل ٢٠٢٢ | بنان أبو زين الدين، "الأردن: التضامن النسووي عبر الوطني أمر حيوي في الكفاح ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي"، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢ | تمارا أدريان، "الأمم المتحدة: قوة الجماعات المناهضة للحقوق تتزايد؛ المستقبل يحمل لنا أوقاتاً صعبة"، ٩ أغسطس ٢٠٢٢ | هادية أفضال، "أفغانستان: عدم وجود حوار وعقوبات يقوضان تعزيز حقوق الإنسان"، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ | صفات أحمد ظاهر، "المالديف: لقد قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لفتح المجال للعمل المدني أكثر"، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢ | ديلان أكباير، "تركيا: اللاجئون كبس فداء مثالى في أوقات الأزمات"، ١٠ يونيو ٢٠٢٢ | ماريا العبدة، "سوريا: أضافت الجائحة مستوى جديداً من تضاؤل حصول المرأة على الرعاية الصحية"، ٤ مارس ٢٠٢٢ | بسام الأحمد، "تركيا: لا ينبغي استخدام اللاجئين المدنيين كورقة مساومة سياسية"، ١٣ يوليو ٢٠٢٢ | علية الأنصارى، "العراق: لقد قدمنا العديد من مشاريع القوانين، لكن البرلمان يرفض اعتماد قانون ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي"، ٧ مارس ٢٠٢٢ | روث ألياز كوكى، "بوليفيا: لا تحتاج الشعوب الأصلية إلى إذن أي شخص لممارسة حقوقها"، ١٠ فبراير ٢٠٢٢ | طارق العليمي، "قمة COP٢٧: العدالة المناخية تتطلب إلغاء الديون والتعويضات وتمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ للدول الجزئية الصغيرة النامية لا يتربّب عليه ديون"، ١ نوفمبر ٢٠٢٢ | آنا لوسيا ألفاريز، "نيكاراغوا: قضية ماريا إسبيرانزا هي جزء من عملية مت坦مية لتجريم الاحتجاج الاجتماعي"، ١٩ فبراير ٢٠٢٢ | أليسيما أماريلا، "باراغواي: ما دامت الأرض في أيدي القطاع الخاص، سيستمر الصراع"، ٥ يناير ٢٠٢٢ | غيدا عناني، "لبنان: الانتهاكات ضد المرأة هي نتاج مباشر للاختلالات المبنية على النوع الاجتماعي في المجتمعات الأبوية"، ١٠ مارس ٢٠٢٢ | سيسيليا أنايناس سوتو، "تشيلي: لا يزال العمل المنزلي وأعمال الرعاية على عاتق النساء"، ٨ مارس ٢٠٢٢ | أحد النشطاء من منغوليا، "منغوليا: الحكومة تتخذ القرارات دون تشاور مناسب"، ٢١ يوليو ٢٠٢٢ | أحد النشطاء من فلسطين، "فلسطين: قامت القوى الاستعمارية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بتطبيع القتل والدمار في دول الجنوب"، ١ سبتمبر ٢٠٢٢ | أحد النشطاء من بورما، "ميانمار: المجلس العسكري الحاكم يستخدم الخوف كأداة للهيمنة"، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ | كاتارينا أنتونيس غوميز وسيسالينا أبريو، "أنغولا: تم بذل جهد كبير لاستبعاد الناس من العملية الانتخابية"، ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢ | رشيد عوين، "الجزائر: السلطات تعاقل المدافعين عن حقوق الإنسان للتضييق على المجتمع المدني؛ يمكن أن تكون الموسيقى بوابة لأنها آخر شيء يمكن أن يُسلب منك"، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢ | أراش أزيزادا، "أفغانستان: الاستيلاء على الأصول السيادية سيزيد من تفاقم أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، ٣ أكتوبر ٢٠٢٢ | إيليانا بالابانوفا، "بلغاريا: تعمل منظمات حقوق المرأة معًا لتحقيق هدف أوروبا المناصرة للنسوية"، ٢ مارس ٢٠٢٢ | باسكوال بابتيستيني، "أنغولا: فرص الديمقراطية الحقيقية في أنغولا منخفضة للغاية"، ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ | كارولينا باريرو، "كوبا: الخيارات الوحيدة المتاحة هي السجن أو المنفى أو الخضوع"، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ | ماركو أنطونيو بيسيرا، "تشيلي: هناك توافق اجتماعي على أن الإقصاء التعسفي للأسر المتنوعة غير مقبول"، ١٨ فبراير ٢٠٢٢ | سودها بهارادواج، "الهند: الحكومة تعامل مع المعارضة بطرق مقلقة للغاية"، ١٦ فبراير ٢٠٢٢ | آنا بيرلي، "المملكة

المتحدة: لكي يتم� احترام المرأة، من الضروري إصلاح الشرطة ولكنه غير كافٍ، "ماريا تيريزا بلاندون، "نيكاراغوا: يسعى النظام إلى القضاء على جميع أشكال تنظيم المواطنين المستقلين"، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢ | بولد فويسيس، "المملكة المتحدة: التعليم يمكن أن يجهز الجيل القادم لتعطيل ثقافة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، ٣ مارس ٢٠٢٢ | نيكسون بومبا، "هاليتي: المجتمع الدولي لم يعالج أبداً الأسباب الجذرية للأزمة"، ٢٦ يناير ٢٠٢٢ | Break the Taboo Malta، "مطالاً: يجب أن يحق للنساء الإجهاض محلياً دون التعرض لخطر التجريم أو الوصم"، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢ | ياروبولك براينخ، "أوكرانيا: إذا تبادلنا المعلومات، فلن يتمكن القادة من غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان"، ٢٥ مارس ٢٠٢٢ | كاهار إس كاهيونو، "إندونيسيا: للمجتمعات الحق في أن تسمع آراؤها وتؤخذ في الاعتبار"، ٨ نوفمبر ٢٠٢٢ | سارة كاسادي، "سان مارينو: كان هناك طلب كبير على أن تحصل النساء على حق الاختيار"، ١٨ يناير ٢٠٢٢ | سوتاوان تشانبراسيت، "تايلاند: تم استخدام برامج التجسس لمراقبة نشاط المتظاهرين على الإنترنت"، ١٧ أغسطس ٢٠٢٢ | بنديكتا شيسوم، "نيجيريا: الحكومة الفيدرالية وجامعة ولاية أريزونا في مرحلة ما جعلتنا نشعر بأن تعليمنا لا يهم"، ١٦ مايو ٢٠٢٢ | لي تشونغ لون، "كمبوديا: لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البيئة السياسية الحالية"، ٢٨ يونيو ٢٠٢٢ | مونيك كليسكا، "هاليتي: يجب على المجتمع المدني المشاركه لأن الجهات الفاعلة السياسية لا تستطيع إيجاد حل لمشاكلنا"، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ | جيسيكا كوريدور فيلاميل ولينا أرويافي، "كولومبيا: عدم وجود وضع هجرة نظامي يفرض حواجز أمام الوصول إلى الحقوق"، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢ | كوب إيب دابوغات، "بوركينا فاسو: بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع المدني الأمن مصدر قلق أكثر إلحاحاً من الديمقراطية"، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢ | سيرين دردري ومحمد عبد الله، "لبنان: يبدو أن العالم بدأ ينسى اللاجئين السوريين"، ٦ ديسمبر ٢٠٢٢ | أجني داس وأيمن خان، "الهند: وجود مجتمع مدني فعال ضروري للنهوض بحقوق الإنسان"، ٩ مايو ٢٠٢٢ | بول دي كليرك، "أوروبا: معاذهدة ميثاق الطاقة لها تأثير سلبي على تشريعات المناخ"، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ | ماغدالينا ديمتشاك، "بولندا: إذا قام الكثيرون بالأعمال الصغيرة، سيمكنا تحقيق أشياء كبيرة"، ١٧ مارس ٢٠٢٢ | أداما ديمبستر، "ليبيريا: يجب محاكمة أي شخص ارتكب جرائم خلال الحروب الأهلية، أينما كان"، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢ | صوفيا دي روبينا، "المكسيك: مشكلة انعدام الأمان أمر بالغ الأهمية، ولكن لا يمكن حلها بالعسكرة"، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ | غاستون ديفيسيتش، "الصحة العالمية: في اليوم الدولي للإيدز، نذّرك الناس بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية لم ينتهِ بعد"، ١ ديسمبر ٢٠٢٢ | عبد الرحمن المهدى، "السودان: يجب على الحكومة والمجتمع الدولي المشاركه بشكل أكبر مع المجتمع المدني"، ١١ يناير ٢٠٢٢ | عمر الماوي، "شرق إفريقيا: مشروع خط الأنابيب سيفتح نظماً بيئية حيوية أمام استخراج النفط التجاري"، ٢١ أبريل ٢٠٢٢ | شبييز حزقيال، "قمة COP٢٧: مشاركة المجتمع المدني مهمة لأنها تمثل أصوات المجتمعات المحلية"، ٤ نوفمبر ٢٠٢٢ | جواد فيروز، "البحرين: هذه الانتخابات نوع من التظاهر، دورها الوحيد هو توفير مظهر خادع من الديمقراطية"، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢ | عزيزة فاخر، "تونس: نحن مجرد طلاب يقاتلون من أجل المستقبل في أوقات يتم فيها تجاهل آرائنا"، ٣١ مارس ٢٠٢٢ | كارمن عايدة فاريا، "كولومبيا: المجتمع المدني ركيزة مهمة في العمل مع السكان المهاجرين"، ٣٠ نوفمبر | روكى فرناندو، "سريلانكا: الاحتجاجات المستمرة وضعت الحكومة في موقف دفاعي"، ٢٠ أبريل ٢٠٢٢ | إينات فوغل ليفين، "فلسطين: يتم استخدام قانون مكافحة الإرهاب لتقييد العمل السياسي في فلسطين وتقليل الحيز المدني في إسرائيل"، ٥ يناير ٢٠٢٢ | بهافاني فونسيكا، "سريلانكا: تأمل في حماية ديمقراطيتنا من خلال الاحتجاج السلمي"، ١٩ أبريل ٢٠٢٢ | سارة غارسيا غروس، "السلفادور: العدالة البطريركية تغضبه النساء وتعذبهن وتسيء معاملتهن"، ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ | هازل غافيان، "الحملة العالمية: مستقبل العمل يتطلب التحول بعيداً عن التركيز على الوقت"، ٢٧ يونيو ٢٠٢٢ | أمين غالى، "تونس: المجتمع المدني لم يتعرض بعد لهديد مباشر، لكننا نعتقد أن دورنا قادم"، ٢٠ يناير ٢٠٢٢ | أمين غالى، "تونس: الدستور الجديد سيضمن للرئيس صلاحيات واسعة، مما يتيح المزيد من الانتهاكات"، ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ | أليسون جيل، "أوزبكستان: الدعوة إلى العمل وحقوق الإنسان ماراتون، وليس سباقاً"، ٢٩ أبريل ٢٠٢٢ | كلوديا غونزاليس، "غواتيمالا: يتم استخدام القانون الجنائي كسلاح لاضطهاد السياسي"، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٢ | جوديث غوتز، "النمسا: لو أن شيئاً تغير بالنسبة للنساء في ظل الجائحة، فقد كان للأسوأ"، ٣ مارس ٢٠٢٢ | زارين هاينزورث، "المملكة المتحدة: العنف ضد المرأة مستمر على مستويات الجائحة في المملكة المتحدة مثل أي مكان آخر"، ١٢ أبريل ٢٠٢٢ | سيدة حميد، "الهند: حظر الحجاب مجرد أداة أخرى يستخدمها السياسيون اليمينيون للبقاء في السلطة"، ٥ مايو ٢٠٢٢ | روزاليا هاميلتون، "جامايكا: يجب أن نؤسس جمهورية، حيث الشعب هو صاحب السيادة وليس الملكة"، ١٤ يوليو ٢٠٢٢ | صوفي هانسال وهانا شتاينر، "النمسا: لسوء الحظ، نادراً ما تثبت أوقات الأزمات أنها حافز للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي"، ٦ مارس ٢٠٢٢ | أدريان هارتيت بيزلي، "برمودا: حق تمتتع به مجتمع الميم عين+ لمدة أربع سنوات تم انتزاعه"، ٢٧ مايو ٢٠٢٢ | تيريزا هاس، "الولايات المتحدة الأمريكية: أثارت حملة ستاربكس النقابية مخيلات العمال في جميع أنحاء البلاد"، ٨

يونيو ٢٠٢٢ | مؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان، "بولندا: ستكون حقوق الإجهاض حتماً في طليعة اليوم الدولي للمرأة لهذا العام"، ٤ مارس ٢٠٢٢ | هجاز حزب الله، "سريلانكا: يعتقلوننا لإيقافنا وإسكاتنا وغرس الخوف في الآخرين"، ٣٠ مايو ٢٠٢٢ | إيلي هوبير، "الأمم المتحدة: إن التوصل إلى معايدة قوية للمحيطات سيكون أمراً تاريخياً"، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢ | فرناندا هوبنهaim، "الأمم المتحدة: القضايا العالقة بشأن المعاهدة الملزمة بخصوص الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سياسية في الأساس"، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ | تيري إينجه، "لجنة وضع المرأة": تحتاج النساء إلى مزيد من فرص الوصول إلى سلطة صنع القرار السياسي الحقيقة، ١١ أبريل ٢٠٢٢ | مارييلا إيفانتي، "شيلي: صياغة الدستور الجديد فرصة تاريخية للمرأة"، ١٥ مارس ٢٠٢٢ | مروان عيسى، "لبنان: كانت الحركة الشبابية السياسية ركيزة رئيسية لمعارضة الطبقة الحاكمة"، ٢٥ مايو ٢٠٢٢ | ماري جاهودوفا، "جمهورية التشيك: نعتقد أن الحكومة الجديدة ستدافع عن المبادئ الديمقراطية"، ١٣ يناير ٢٠٢٢ | أداما جالو، "غامبيا: يعمل المجتمع المدني على ضمان مثول جامع وغيره من مرتکبی انتهاکات حقوق الإنسان أمام العدالة"، ١٥ يونيو ٢٠٢٢ | شريف جميل، "بنغلاديش: بذل المجتمع المدني الكثير من الجهد لوقف تمويل اليابان لمشروع مطرباري"، ٥ أغسطس ٢٠٢٢ | إيلانا خيمينو وشارلوت كرامر، "أوروبا: التأخير في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي يكلف النساء والأطفال مجتمع الميم عين+ حياتهم"، ١ ديسمبر ٢٠٢٢ | جون بول خوسيه، "الأمم المتحدة: مفاوضات معاهدة المحيطات هي إلى حد كبير مناقشة خلف الكواليس تستبعد المجتمع المدني"، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ | نازك كابالو، "السودان: عدنا إلى الوضع الذي سبق الثورة"، ٢٦ يونيو ٢٠٢٢ | مايكل كايتسا، "ملاوي: الأساليب التي تستخدمها الإدارة الحالية هي نفسها التي استخدمتها سابقاتها"، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢ | موابي كابيولا وباميلا ماتييو، "زامبيا: هدفنا هو كسر التحيزات المجتمعية ضد الفتيات"، ٧ مارس ٢٠٢٢ | أونوسا كريمو، "الكاميرون: يجب أن يكون السكان الأصليون في طليعة حركتنا وأن يتتحققوا عن أنفسهم"، ٣ أغسطس ٢٠٢٢ | جوزيف كاريوكى، "كينيا: محاسبة ضباط الشرطة على عمليات القتل في محكمة قانونية ستكون الرادع الرئيسي"، ٣١ يناير ٢٠٢٢ | علاء خورشيد، "لبنان: المذنبون الرئيسيون في الأزمة الحالية هم أصحاب البنوك وجشعهم من أجل الربح"، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢ | هيلين كيدان، "إريتريا: بسبب الحيز المدني المغلق، من الصعب بناء قدرة المجتمعات المحلية داخل البلد"، ٤ أغسطس ٢٠٢٢ | ماريا كوزنيتسوفا، "روسيا: هذه الاحتجاجات هي المفتاح لحفظ المجتمع المدني الروسي"، ٢٢ مارس ٢٠٢٢ | مونيك كواشو، "الكاميرون: لم يساعد المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الجذرية للصراع في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية"، ٦ أكتوبر ٢٠٢٢ | فيرجيني لاديش، "كندا: لم يقدم البابا اعتذاراً واضحاً للسكان الأصليين نيابة عن الكنيسة الكاثوليكية"، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢ | أنطونيو لارا، "المكسيك: المدافعون عن حقوق الإنسان يعرضون حرفيتهم وحياتهم للخطر باستمرار"، ٩ مارس ٢٠٢٢ | أندرو لافالي، "سيراليون: ندعو إلى مساحة مدنية حيث يمكن للناس الاحتجاج دون أي مخاطر"، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ | بيرنز ليبي، "سيراليون: يحتاج المجتمع المدني إلى دعم دولي لرصد تنفيذ قوانين الأراضي الجديدة"، ١١ سبتمبر ٢٠٢٢ | بركة لنجا، "تنزانيا: الحكومة تحاول إسكات أولئك الذين يعارضون خط الأنابيب"، ٢٢ أبريل ٢٠٢٢ | أوبيو سام ليتيسيا، "أوغندا: خطاب الكراهية ضد مجتمع الميم عين+ يأتي من الزعماء الدينين والتقليديين والسياسيين"، ٢٠ يونيو ٢٠٢٢ | فيكتوريلا ليشيت، "الأمم المتحدة: من الآن فصاعداً يجب على الدول اعتماد نهج حقوق الإنسان لوضع الضوابط التنظيمية البيئية"، ٩ سبتمبر ٢٠٢٢ | جيفا إم، "الهند: حققنا فوراً تاريخياً في مجال حقوق العمل لعامات الداليلت"، ١٢ مايو ٢٠٢٢ | ناتاليا ماليشيفا، "روسيا: إغلاق المصادر الإعلامية يهدد بخلق فراغ إعلامي لروسيا"، ٢٤ مارس ٢٠٢٢ | ليباكيسو ماتلو، "ليسوتو: يجب أن نعمل جنباً إلى جنب لتعزيز الديمقراطية ومحاسبة قادتنا"، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ | صموئيل ماتسيكور، "زيمبابوي: بدأ المجتمع للتو في الانفتاح على فكرة العيش بانسجام مع مجتمع الميم عين+", ٦ مارس ٢٠٢٢ | أوليكساندرا ماتفيتشوك، "أوكرانيا: من الواضح أن المنظمات الدولية لا ترقى إلى مستوى مسؤولياتها التاريخية"، ٢٩ مارس ٢٠٢٢ | فاتيا موليديانتي، "إندونيسيا: القانون الجنائي الجديد يمثل خطراً على المجتمع المدني"، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢ | هيلين ماكيشن، "لجنة وضع المرأة": الدعوة لتغيير السياسات تستغرق وقتاً والتزاماً طويلاً الأجل، ١٣ أبريل ٢٠٢٢ | ربيعة محمود، "باكستان: يجب أن يأتي الدعم الدولي للمجتمع المدني مع فهم سياقنا السياسي والمجتمعي"، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ | مiroslav Mijatović، "صربيا: نحن لا نقاتل محلياً فحسب؛ نحن نرسل رسالة إلى العالم"، ١٤ فبراير ٢٠٢٢ | كيونغ مين شين، "كوريا الشمالية: العديد من النساء يهرجن لتجربة الحريات التي يُحرمن منها"، ٧ نوفمبر ٢٠٢٢ | كارمن ميكيل أكوستا، "إسبانيا: التحدي الرئيسي هو تعزيز الحقوق المعترف بها قانوناً ومنع التراجع"، ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ | كايلي مور جيلبرت، "إيران: موت ماهسا يسلط الضوء على الصعوبات التي تضطر النساء إلى مواجهتها لمجرد ممارسة حياتهن اليومية"، ٨ أكتوبر ٢٠٢٢ | نيومبي موريس، "أوغندا: حكومتنا تهتم فقط بالربح وليس الناس"، ٢٥ أبريل ٢٠٢٢ | حورية مصدق، "أفغانستان: كفاحنا من أجل المساءلة أصبح أصعب ألف مرة في ظل طالبان"، ٣٠ أبريل ٢٠٢٢ | جوي هاليي مونثالي ودوروثي كازومبو موالي "لجنة حقوق المرأة": ٦٦: المدافعون

عن البيئة على مستوى القاعدة الشعبية ممثلون تمثيلًا ناقصًا للغاية في عملية صنع القرار، ٧ أبريل ٢٠٢٣ | جلينرووي موراي، "جامايكا: القوانين التي تميز ضد مجتمع الميم عين+ ترسل إشارة حول مكاننا في المجتمع"، ٤ يونيو ٢٠٢٢ | برودنس مويسو، "تنزانيا: الإدارة الجديدة تلتزم بانهاء السياسات التمييزية التي تقوض حقوق الفتيات"، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ | مارغريت موتسامافي، "زيمبابوي: يجب أن تكون الشابات في مركز مناقشة القضايا التي تؤثر عليهن"، ٢ مارس ٢٠٢٢ | نديم ناشف، "فلسطين: يصفونا بمعاداة السامية ويصفوننا بالإرهابيين لإسكاتنا وشل عملنا في مجال حقوق الإنسان"، ٩ يونيو ٢٠٢٢ | فرح ناز، "باكستان: نتيجة للمعايير الذكورية، تعاني النساء من التمييز على جميع المستويات"، ٦ مارس ٢٠٢٢ | إسپوار نغالوكى وسانكارا بن كارتوموا، "جمهورية الكونغو الديمقراطية: بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فشلت"، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢ | إيلين إن جي فابريغا، "بنما: الاحتجاجات تعكس عدم المساواة الهيكية والإحباط من الفساد الصارخ"، ٢ سبتمبر ٢٠٢٢ | أكيرا نيشيماما، "اليابان: الرابط بين السياسة واليمين المتدين يعيق التقدم في مجال حقوق مجتمع الميم عين+", ١٥ أغسطس ٢٠٢٢ | أماندا نومنقا، "جنوب إفريقيا: نريد أن نعيش في بيئه تحترم المرأة وتعترف بحقوق الإنسان الخاصة بنا"، ٢ ديسمبر ٢٠٢٢ | إرنست نيمائي، "زيمبابوي: تحتاج إلى منظمات المجتمع المدني لمواصلة العمل والدفاع عن حقوق الإنسان"، ١ يونيو ٢٠٢٢ | أوبيزا كيو أوباسوبي، "إيطاليا: تتوقع العداء تجاه المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان"، ٩ أكتوبر ٢٠٢٢ | كين أوجيمبو، "كينيا: لا يتangkan الأشخاص على التصويت عندما يشعرون بأن أصواتهم لا تهم"، ١٩ أغسطس ٢٠٢٢ | بول أوكونومو، "كينيا: كان الحرمان من موارد التثقيف المدني ضربة قوية للمجتمع المدني"، ٩ مايو ٢٠٢٢ | ستيفن أوكوني، "كينيا: ألقى الحكومة كل عباء معالجة رهاب المثلية على المجتمع المدني"، ٣١ مايو ٢٠٢٢ | جوزيف موسى أوليشانجاي، "تنزانيا: تُنتهك حقوق الإنسان لشعب الماساي من خلال الاندماج غير الطوعي وإعادة التوطين"، ٨ يوليو ٢٠٢٢ | أديبيه أوبلورونفيمي، "نيجيريا: الحكومة لديها استعداد للتفاوض مع الإرهابيين أكبر من التفاوض مع المعلميين المضربين"، ١٣ مايو ٢٠٢٢ | ميلاني أومنيهو، "كندا: السكان الأصليون الأكثر تهميشاً يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، ١٤ أغسطس ٢٠٢٢ | كاليب أوروزكو، "بليز: لا تزال هناك العديد من القوانين التي تُبقي أفراد مجتمع الميم عين+ مواطنين من الدرجة الثانية"، ٢١ يونيو ٢٠٢٢ | وانون بيرمبيلو وميسون وو، "لجنة وضع المرأة": صنع السياسات على المستوى العالمي منفصل عن واقع المرأة"، ٨ أبريل ٢٠٢٢ | سوتيريس بتروبولوس، "اليونان: معًا يمكننا فعل المزيد"، ٢٣ مارس ٢٠٢٢ | ثارما بيلالي، "ماليزيا: يمكن أن يكون الناخبون الشباب صانعي الملك في ماليزيا"، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢ | نيميا بيمنتل سيمبولان، "الفلبين: ستتأكد من أن حقوق الإنسان مدرجة في جدول الأعمال الانتخابي"، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ | نوريل قمرية، "إندونيسيا: مشروع قانون العنف الجنسي هو خطوة أخرى في المطالبة بحقوق النساء والأطفال"، ١٩ مايو ٢٠٢٢ | سوهانور رحمن، "قمة COP2٧": نشك في أننا سنكون قادرين على التعبئة كما فعلنا وقت القمة ٢٦، ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ | نيليا راخيموفا، "روسيا: من المرجح أن يتم حظر أي أسلوب يستخدمه المتظاهرون وإعلانه جريمة"، ١٨ مارس ٢٠٢٢ | مارتا ماري راميريز، "كوبا: جميع الأساليب التي استخدمناها النشطاء تحولت إلى جرائم"، ٢ يونيو ٢٠٢٢ | سهرا براجي، "إيران: كانت قضية ماهسا أميني شرارة في وضع قابل للاشتعال"، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ | ساشا رومانتسوفا، "أوكرانيا: وجود المنظمات الدولية أمر أساسي لضمان ممرات إنسانية آمنة"، ٢٨ مارس ٢٠٢٢ | جينا روميرو، "كولومبيا: تعب الناس من طول فترة هيمنة النخب السياسية التي هي أيضًا نخب اقتصادية"، ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ | أحمد سعيم، "مصر: الرئيس في حاجة ماسة للانتباه الدولي قبل انتخابات ٢٠٢٤"، ٣١، ٢٠٢٤ | فاني ساراسواثي، "قطر: يجب أن تستمر إصلاحات العمل بعد انتهاء كأس العالم"، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢ | مونغ ساويد الله، "لاجئو الروهينغا: نريد العودة إلى ديارنا بسلام"، ٦ يوليو ٢٠٢٢ | دينيس شيدو، "روسيا: نأمل أن تتجنب شركات التواصل الاجتماعي أن تصبح أدلة رقابة"، ١٩ يناير ٢٠٢٢ | مني سيف، "مصر: نحن نتعامل مع آلية قمعية متطرفة وابتقارية للغاية"، ٥ أكتوبر ٢٠٢٢ | دانييلا سيلفا، " البرازيل: إذا استمر بولسونارو في منصب رئيس، فسيشكل ذلك تهديًّا للأمازون وبالتالي للبشرية"، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢ | سيفيرين سينديزيра، "بوروندي: يتم انتهاك حقنا في الاعتراف والتتمثل كمجتمع للسكان الأصليين"، ١٢ يوليو ٢٠٢٢ | سوليداريتي ويلز، "إسبانيا: نطالب بقنوات قانونية وآمنة للهجرة، ولن تؤدي محاولات وقفها إلا إلى مزيد من المعاناة"، ١ أغسطس ٢٠٢٢ | عزة سليمان، "مصر: حقوق المرأة ليست أولوية في جدول أعمال الحكومة"، ٨ أغسطس ٢٠٢٢ | زكية سومان، "الهند: الفتيات المسلمات يُجبن على الاختيار بين التعليم والحجاب"، ١١ مايو ٢٠٢٢ | عبدوليه أمو سو، "غينيا: مستقبل المنطقة الديمقراطي على المحك في بلدنا"، ١٦ أغسطس ٢٠٢٢ | نيكى سبنسر كوكر، "سيراليون: نحن نتعامل مع حملة لا هدافة فيها من قبل الجماعات المناهضة للحقوق"، ١٨ أغسطس ٢٠٢٢ | نيلي ستيفنسون، "أستراليا: تم إدخال قوانين قمعية للحد من قدرة الناس على الاحتجاج ضد الظلم المناخي"، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ | باربرا ستوكينغ، "معاهدة الجائحة: تتحمل الدول مسؤولية مشتركة لحفظ على سلامة العالم ويجب محاسبتها"، ١٨ مايو ٢٠٢٢ | كريستينا ستوكوكو، "الإمارات العربية المتحدة: يلتزم العديد من القادة

الصمت في مواجهة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، "تشيلي: السؤال الأهم هو، كيف سيكون رد فعل المجتمع إذا لم يأتِ هذا بدستور جديد؟" ، ٣ سبتمبر ٢٠٢٢ | خوان كارلوس سوبيرو، "بيرو: تم تخفيف اللوائح البيئية، عندما كان ينبغي تعزيزها"، ١١ فبراير ٢٠٢٢ | إيدي تابورا، "هندوراس: يجب علينا معالجة جذور الصراع، تسليم الموارد الطبيعية"، ١٠ مايو ٢٠٢٢ | هلاله طاهري، "المملكة المتحدة: غالباً ما يتم التعامل مع النساء في مجتمعات الأقليات العرقية كمواطنين من الدرجة الثانية"، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢ | ديبوسي تاندي، "الكاميرون: يجب معالجة الاستياء من البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية من خلال مناقشة هادفة مع جميع الأطراف"، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ | أنوك ثيونيسن، "خميره رحبين وميترا قطب، "أفغانستان: المراقبة مفتوحة المصدر تكشف عن تأثير القمع على حقوق النساء وعلى حياتهن"، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ | أولايد كايدود تيميلين، "نيجيريا: يتعرض الأشخاص لانتهاكات جسيمة للحقوق بسبب توجههم الجنسي أو هويتهم المبنية على النوع الاجتماعي"، ٣ يونيو ٢٠٢٢ | فريد توخباتولين، "تركمانستان: لا يوجد ما يشبه مجتمع مدنى حقيقى، ولا توجد ظروف ملائمة لظهوره"، ١٠ مارس ٢٠٢٢ | ماريغيل أوبالدو، "الفيليبين: نخشى أن يتم محظوظاً الديمocratic التي كافح من قبلنا بشدة من أجلها"، ٢٠ مايو ٢٠٢٢ | كايلي أولاند وجيسيكا نجوين، "فيتنام: يجب أن يؤدي الفشل في معالجة تعذيب السجناء السياسيين إلى مراجعة الصحفات التجارية"، ٢٩ يونيو ٢٠٢٢ | إريكا فيناديرو، "المكسيك: تعديلات القانون بشأن حقوق مجتمع الميم عين+ لا تجلب تغييرًا اجتماعيًّا فوريًّا"، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢ | **Visibles**، "غواتيمala: الجماعات المناهضة للحقوق تسعى إلى الحفاظ على امتيازات البعض على حساب حقوق الآخرين"، ٢١ مارس ٢٠٢٢ | مطيع الله ويسا، "أفغانستان: التعليم حقنا الأساسي، وهو حق إسلامي، إنه حق من حقوق الإنسان"، ٥ أبريل ٢٠٢٢ | منصة We Will Stop Femicide، "تركيا: نواصل التنظيم والتظاهر حتى لا يبقى أي صوت غير مسموع"، ٨ مارس ٢٠٢٢ | كياو وين، "ميامار: إذا فشلنا في اتخاذ الإجراءات المناسبة، سيرتكب المجلس العسكري المزيد من الجرائم"، ١ مارس ٢٠٢٢ | بول رايت، "يجب تمثيل الأستراليين الأصليين في قلب صنع السياسات"، ١٠ أغسطس ٢٠٢٢ | مين هسوان وو، "تايوان: الصين ستفعل بما فعلته بهونغ كونغ، وما تفعله منذ فترة طويلة بسكان التبت والإيغور"، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢ | إدواردو زانشيني، "إيطاليا: الدستور الآن يفك في مصالح الأجيال القادمة"، ١٤ أبريل ٢٠٢٢ | يفغيني زوفتيش، "казاخستان: لن يؤدي أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي إلى تغيير حقيقي ما لم يكن هناك أيضًا إصلاح سياسي جاد"، ٣ فبراير ٢٠٢٢ | سينيغوغو زوكولو، "جنوب إفريقيا: حُرمنا من الحق في إعطاء أو رفض الموافقة؛ لذلك أخذنا شركة شيل إلى المحكمة، وفزنا"، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ |

جميع الاقتباسات المستخدمة في هذا التقرير هي مقتطفات محررة من مقابلات مع نشطاء المجتمع المدني والقادة والخبراء. للوصول إلى المقابلات الكاملة ، قم بزيارة مركز مقابلات على منصة CIVICUS Lens.

للتواصل معنا



civicus.org

 info@civicus.org

 /CIVICUS

 @CIVICUSalliance

المقر في جنيف:

11 Avenue de la Paix
Geneva, CH-1202
Switzerland
Tel: +41 (0)22 733 3435

المقر في نيويورك:

25 E 42nd St, 17th Floor
New York, NY, 10017
United States

المقر الرئيسي :

25 Owl Street, 6th Floor
Johannesburg, 2092
South Africa
Tel: +27 (0)11 833 5959
Fax: +27 (0)11 833 7997